الثورة الدائمة

مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٤

كانون الثاني/يناير ٢٠١٤



٤
كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

الثورة الدائمة

مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

(×) صورة الغلاف: عمل للفنان تمّام عزّام، المتحف السوري، نساء تاهيتيات على الشاطئ لبول غوغان، ٢٠١٢.

الثورة الدائمة

مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)، تيار اليسار الثوري (سوريا)، اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

____

للاتصال بالـ «الثورة الدائمة»: prj@socialist-forum.org

النسخة الالكترونية: http://www.permanentrevolution-journal.org

«الثورة الدائمة» العدد ٤

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

المحتويات

افتتاحية العدد

على سبيل المقارنة، بين سفاحَيْن: بشار الأسد وسالوث سار، المعروف أكثر ببول بوت!

هيئة التحرير

على مدى العصور، ومنذ القِدَم، أمكن أن تشهد البشرية عدداً غير قليل من الطغاة والسفاحين، الذين تركوا صورة بالغة القتامة عنهم، في اذهان الناس. وهي صورة قد تتفاوت حدّةً، وقساوة، وعنفاً، بين الواحد والآخر، سواء من حيث عدد الضحايا، او مقدار فظاعة العنف الممارَس، أو مستوى بشاعة الوسائل المستخدمة، وما إلى ذلك. غيرأن التاريخ ليس عادلاً ودقيقاً، على الدوام. إذ في وسعِنا القول، من دون مبالغة، إنه يمر على كثيرين تنطبق عليهم كل مواصفات هؤلاء الطغاة، او معظمها، ولكنه لا يصنفهم، بالضرورة، في الخانة نفسها، ويترك لهم ان يستريحوا، في قبورهم، كما في أذهان البشر، من عناء تواجدهم، في موقع مشابه. كما لو كان يغالي في تساهله معهم، فيما التساهل حيالهم ينطوي على الكثير من الظلم، حيال الضحايا، وعلى الكثير، ايضاً، من التغابي، عموماً، وحتى ال...غباء.

هكذا يحدثنا (التاريخ – لا أحدٌ غيره – أو من يكتبونه، تحديداً) عن أمثال نيرون، وتيمورلنك، وهولاكو، وهتلر، ويصمت، في معظم الاحيان ، عن آخرين لا تقلّ شرورهم وفعائلهم فداحة عن تلك المنسوبة إلى هؤلاء، وربما تزيد عليها هولاً. وذلك سواء كانت مقترفةً ضد شعوبهم، او ضد شعوبٍ أخرى.

وبين من نقصد سلسلة واسعة، وطويلة جداً، ليس فقط من حكام العالم البعيد، في

المكان كما الزمان، او الاقل بعداً، بل أيضاً ممن حكموا او يحكمون، حتى الساعة، العديد من شعوب منطقتنا. أكان اسم السفاح، والطاغية (مع بعض الاختلافات، من حيث الكم، لا النوعية، حتماً)، هو صدام حسين ، او معمر القذافي، أو عمر البشير، او ...بشار، بن حافظ، الاسد!

ونحن سنتوقف، حُكْماً، وبالضرورة، عند احد أكثرهم فظاعة، وأشدهم بطشاً وإجراماً، وبالأحرى لأن إجرامه وبشاعته يحصدان كل يوم مئات الشهداء والمصابين، فضلاً عن أرتال طويلة جداً من المهجرين والمشردين، والمعذبين، الذين لا ينفكون يتكاثرون، ويزدادون مرارة وبؤساً، فيما يُفاقم وضعُهم هذا الكارثة، ويعظِّم المأساة: عنَيْنا هذا الأخير!

وإذ نقف إزاء ظاهرته، نعرف تماماً أنه لا فائدة تُرجى من المقارنة بينه وبين أمثالٍ له، ذلك أننا نشعر بذلك، بعمقٍ لا عمقَ بعده، كلما قفز إلى ذاكرتنا مشهد القتل اليومي الشامل، بقرارٍ منه، وبشتّى انواع الاسلحة، وأكثرها تخريباً وتعذيباً، وإيلاماً، ومشهدُ الدمار الزاحفُ، الذي لا يترك قرية، او مدينة، او مَعْلَماً تاريخياً، أو..أو..أو.. إلا ويمعن فيه محواً، وتشويهاً، وإزالةً من الوجود، فضلاً عن كل تلك الأحزان التي يستثيرها لدى الأطفال، والنساء ، والعُجّز، (والرجال، أيضاً، لمَ لا؟)، وباقي الباقين على قيد الحياة، سواء في أحيائهم المدمّرة، أو في ملاجىء الذلِ والقهر، داخل الارض السورية بالذات، أو، بوجه أخص، خارجها، وبصورة أكثر خصوصيةً، وسط البرد القارس، وتحت المطر الجارف، وفي ظروفٍ لا علاقة لها بأي شيء يمكن ان يتخذ صفة الإنسانية، ومع الضريبة اليومية من الهالكين، والهالكات، وإن يكنْ بعيداً عن ساحة القتال، ومن شتى الاعمار، ولكن، كذلك، وبخاصةٍ، من الأطفال، برداً، ومرضاً، وجوعاً.

ولكننا، مع ذلك، نجدنا مدعوين، إزاء هول العبث الذي بلغته جرائم الحاكم السوري، المستمر، أياً يكن، في حكمه، لاستحضار من يمكن ان يذهب التفكير إليه، في هذا العصر بالذات، كلما رأينا إلى مدى العبث الذي كانت تنطوي عليه جرائمه، هو أيضاً، ونحن نعني طاغية كامبوديا، سالوث سار، المعروف أكثر باسمه المستعار، بول بوت،

وبواحد من ألقابه الأُخرى، «الأخ رقم واحد»!... مع توضيح ضروري، الا وهو أن عدد القتلى، في ظل حكم الخمير الحمر، بقيادة بول بوت، يزيد بلا ريب على عددهم، في سوريا، حتى الآن، وبصورة فاضحة. حيث ان من سقطوا من الكمبوديين، على يدي الطرف المشار إليه، وصلوا إلى ما بين المليون والنصف والثلاثة ملايين، بحسب إحصاءات محلية، أو دولية، أي ما يقارب عشرين بالمئة من عدد سكان كمبوديا! وقد سقطوا، إما إعداماً، اوبالتعذيب، أو بالعمل الإجباري الوحشي، او بالمرض غيرالمعالَج، أو بالمجاعة...الخ، علماً بأن الجزء الأكبر من هؤلاء سقطوا في إعدامات جماعية قضت، في الكثير من الاحيان، على عائلات بكاملها، ولا سيما في الأيام الاولى لدخول الخمير الظافر إلى العاصمة فنوم بنه، بعد هرب الدكتاتور العسكري، الجنرال لون نول، وبدء تنفيذ قرار الطاغية الجديد تصفية المناطق المدينية، ومن ضمنها العاصمة المذكورة، التي كانت تضم حوالى المليونين من المواطنين والمواطنات، ونقل كل السكان إلى الارياف، طوعاً، إذا امكن، وبقوة السلاح، حين يمتنعون، وذلك لبناء القاعدة التحتية «لاشتراكية زراعية» مزعومة تفتّق عنها خياله المريض! وهو امرٌ تلازم مع قرارات معتوهة اخرى، بين اهمها الإلغاء الفوري للنقد، والعائلة، والدين، وكل شكل من أشكال الملكية الخاصة!!!

وبالطبع، تُمكن الإشارة إلى وسائل متشابهة، في حالتي الطاغيتين، السوري والكمبودي، في مقدمتها السجون، التي عمّت البلد، وزُجّ فيها، بوجه أخص، سكان المدن، والمثقفون. وكان بين أشهرها السجن س-٢١، في فنوم بنه، وقد مر فيه أكثر من عشرين ألف معتقل، خلال السنوات الأربع من حكم الخمير الحمر (١٩٧٥-١٩٧٩)، بينهم الكثير من الاولاد والاطفال. وبحسب المعلومات، لم يبْقَ على قيد الحياة من كل هؤلاء إلا سبعة أشخاص وحسب، حيث أن المعتقلين كانوا يُرسلون تباعاً، إلى حيث تنتظرهم، من دون أي محاكمة، مفارز الإعدام!

بَيْدَ أن ثمة فرقاً وازناً وشديد الاهمية، في حالتي كلٍّ من بول بوت وبشار الأسد، ألا وهو أن الاول فعل ما فعله، هو ورفاقه، انطلاقاً من لوثةٍ نظرية بحتة، كانت شكلاً من أشكال «استيعاب» الدكتاتور الأسيوي، المعكوس، والبشع، للرؤية الستالينية، التي لا تقل بشاعة، وتم تطبيقها، في الثلاثينيات من القرن الماضي، في الاتحاد السوفييتي،

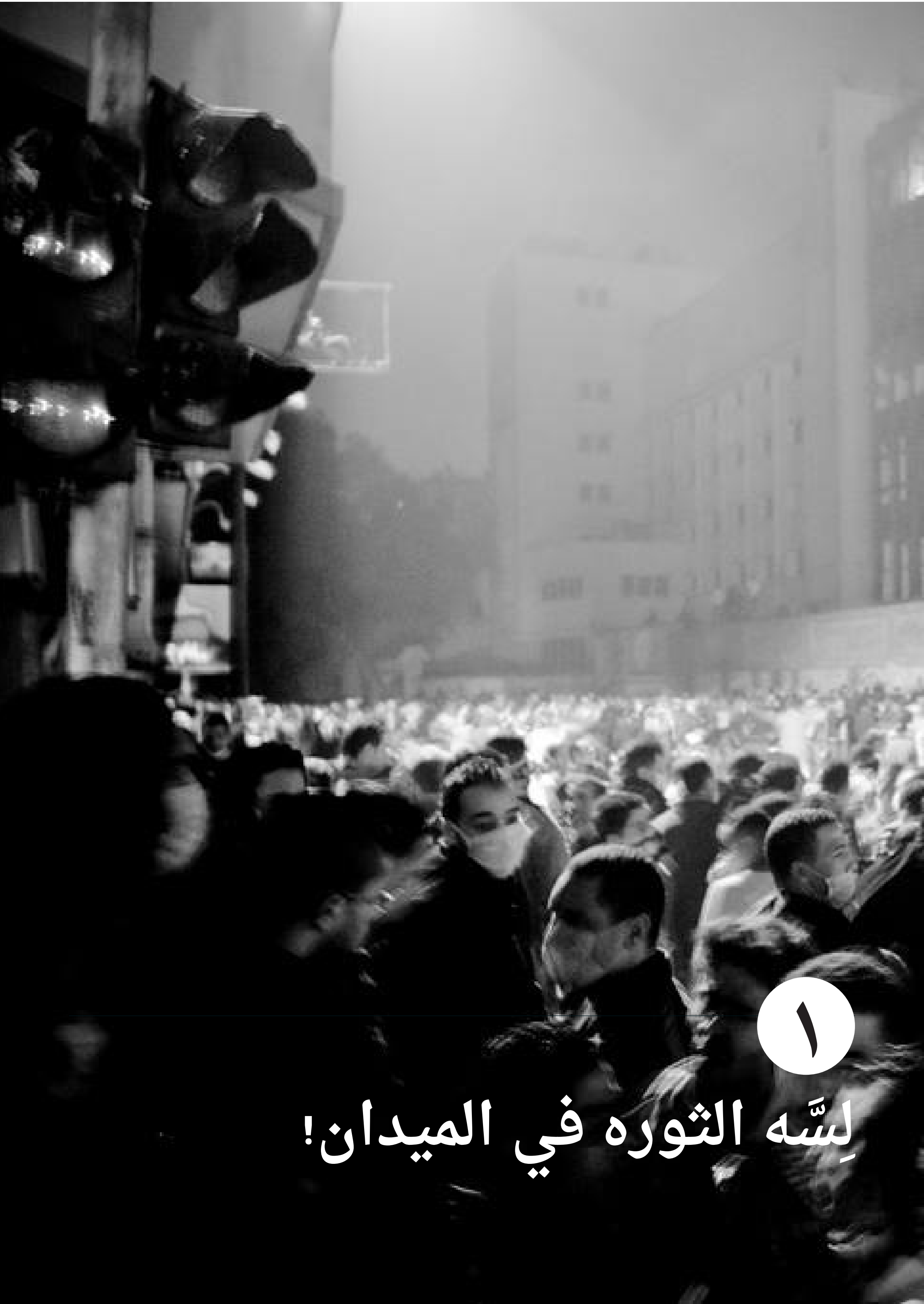
السابق، فأدت إلى تصفية أعداد هائلة من الناس، معظمهم من الفلاحين، على العكس، خلال خطط التصنيع الأولى. هذا في حين ان السفاح السوري يمارس أعمال الإبادة الجماعية المرعبة، لأجل تأبيد سلطة عصابة من اللصوص والقَتَلَة مشروعها الوحيد هو المزيد من نهب قوت الشعب، والسطو على الثروة القومية، وإذلال ملايين المواطنات والمواطنين!

مع ملاحظة جوهرية، إضافية، بالتأكيد، هي أن سلطة الخمير الحمر، بقيادة بول بوت، لم يُقيَّض لها أن تدوم أكثر من سنواتٍ اربع (في حين لا تزال عائلة الاسد تحكم، عبر بشار، كامتداد لحكم أبيه، الطاغية السابق، حافظ، منذ أكثر من أربعين عاماً!). ولكن للأسف، لم يكن ذلك بانتفاضة شعبية للشعب الكمبودي، بالذات، بل بهجوم كاسح للجيش الفيتنامي على مواقع هؤلاء، داخل كمبوديا، عقب اعتداءات متكررةً من جانب ميليشياتهم، ومفارز من جيشهم، داخل أراضي فيتنام المحاذية. وهو هجوم سرعان ما أدى إلى انسحاب عاجل، وغير منظّم، خلال أيام معدودات، لقوات بول بوت، إلى الغابات، في أقصى الحدود مع تايلاندا، وقيام حكم جديد معظم عناصره من ضحايا التطهيرات داخل الحزب الشيوعي الكمبودي، بالذات، على يد الطاغية الذي نحن بصدده، حكم موالٍ حتماً للسلطة الفيتنامية، التي بررت فعلها، ليس فقط بالعدوان على اراضيها، بل أيضاً بأعمال الإبادة المقترفة، التي كان يمارسها الحكم السابق ضد شعبه.

بول بوت، الذي بقي لسنوات طويلة، مع فلول جيشه السابق، في الغابات، تم اعتقاله، على يد رفاقه السابقين، في تموز/يوليو ١٩٩٧، وقد أضعفته الملاريا، ومشاكل صحية غيرها، وحوكم، وحُكِم عليه بالسجن مدى الحياة. ولكنه سرعان ما توفي، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، فأُحرق جثمانه، كما يقال، مع دواليب سيارات، ونفايات أُخرى. أما بشار الأسد فمستمر في الحكم، حتى إشعار آخر، ولو على انقاض جزء هام من سوريا، ومستمر كذلك في القتل والإبادة والتدمير المنظّم لكل اشكال الحضارة والحياة في بلد عمره آلاف السنين. ذلك أنه، وأجهزة مخابراته، بدعم كثيف من حلفائه الخارجيين، ولا سيما إيران الخامنئية، وروسيا بوتين، وحزب اللّه اللبناني، والنظام العراقي الطائفي، عملوا على تشويه انتفاضة سلمية رائعة كان أبدعها الشعب الثائر

على عقود من الإذلال والقمع والاستغلال، عبر تسهيل صعود عصابات أصولية مسلحة تحمل برامج ظلامية دينية، وتمارس القتل والقهر، بالطريقة عينها التي يستخدمها النظام القائم، حاظيةً، من جانبها، بدعم رجعيات قروسطية، ومالية عديدة، في الخليج، ومناطق اخرى. هذا فضلاً عن وقوف العالم، إلى الآن، مكتوف اليدين أمام جرائم هذا الاخير. وثمة أسبابٌ وجيهة للغاية للخشية، إذا لم ينجح الشعب السوري – البطل والضحية، في آن – في إعادة إنتاج شروط انتصار انتفاضته، في مدىً معقول، من أن ينجح بشار الأسد وعصابته في رفع عدد قتلى الشعب المنوّه به، وشهدائه، إلى ما يضارع عدد ضحايا حكم الخمير الحمر، في كمبوديا، لا بل أكثر!

ولكننا على يقين من أن الشعب السوري لا بد من أن يحرز النصر، غداً، أو بعد غد. وباختصار، في مدىً معروف. ليس فقط لأنه لا يزال يمتلك الكثير من مقومات التغيير الثوري، في مواجهة طغاة مجرمين تافهين، بل أيضاً لأن العالم العربي يتغير، باستمرار، وسط الحراك الجماهيري شبه الشامل، وما قد ينتجه من مفاجآت، في الزمن القريب القادم. وهو حراك لن تسلم من نتائجه وارتداداته الثورية مختلف الأنظمة الداعمة للنظام السوري، وفي مقدمتها نظام إيران الحالي، في ظل حكم الملالي، والمخلفات الظلامية للقرون البعيدة!



١

لِسَّه الثوره في الميدان!

(×) بعدسة حسام الحملاوي، ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ – شارع محمد محمود.

في ظل دكتاتورية العسكر المموَّهة فليَبْقَ الشعار :"لِسَّه الثوره في الميدان!"

هيئة التحرير

حين تلاحقت الانتفاضات الشعبية، في العديد من البلدان العربية، في أواخر ٢٠١٠ – أوائل ٢٠١١ ، انبرى إلى الإدلاء بوجهات نظر كالحة، إلى هذا الحد أو ذاك، مشككون كثر، من مشارب ومواقع طبقية وإيديولوجية شتى، في طبيعة تلك الانتفاضات وحيثياتها وآفاقها. رأى فيها بعضُهم تعبيراً عن مؤامرة كونية تقف وراءها الإمبريالية العالمية، فيما حاول بعضٌ آخر – ولا سيما بعد أن حصدت قوى إسلامية مختلفة نسباً عالية من الأصوات، في انتخابات أجريت، في بلدانٍ عدة في المنطقة، بينها مصر – أن يشيعوا اليأس في نفوس القوى العَلمانية والتقدمية، عموماً، وأقليات دينية شتى، انطلاقاً من تصور دافعوا عنه، ومفاده أن هؤلاء الإسلاميين سيبقونَ في السلطة عقوداً، إذا لم يكن أكثر، مع برامج ظلامية لا أدنى علاقة لها بالديمقراطية، أو بالحريات، او الحياة الكريمة، التي رفع شعاراتها، وصرخ بها منتفضون كان يوحدهم، على اختلاف البلدان التي يتحركون فيها، هتافٌ بات على كل شفة ولسان، وترك آثاره العميقة في عقول مئات الملايين من الناس، عبر العالم، وأفئدتهم، هو ذلك القائل: «الشعب يريد إسقاط النظام!».

ولكن لم يمر عام على تجربة «الإخوان المسلمين» المصريين – التنظيم المؤسّس، في الحركة التي تحمل هذه التسمية، ضمن بلدان عدة، أو ترفع راية المبادىء الأَساسية، التي حددها مطلقها، حسن البنّا، في أواخر عشرينيات القرن الماضي – حتى كانت الجماهير المصرية الواسعة، ومن ضمنها نسبة غير ضئيلة ممن حملوا «الإخوان» إلى السلطة، عبر الانتخابات، تقلب لهم ظهر المِجَنّ، وتكتسح المدن والأرياف وهي

تردد، بأقصى السخط والنقمة، ضدهم وضد الرئيس السابق، محمد مرسي، ما مفاده: «كفى! لم نعد نطيقكم!». تماماً مثلما حصل، ضد الطاغية العجوز السابق، حسني مبارك، قبل عامين ونصف، تقريباً، من اندفاع الموجة الثورية الجديدة، في ٣٠ يونيو/حزيران، من العام الحالي ٢٠١٣. وهي موجة لم يسبق أن عرف التاريخ لها مثيلاً بهذا الحجم، وهذا الإصرار، ليس فقط في مصر، بل في العالم بأسره: أكثر من ٣٠ مليوناً، نساءً ورجالاً، شيباً وشابات وشباناً، في شتى الشوارع والميادين، على امتداد الأرض المصرية، وعلى مدى ساعاتٍ طوال، بل سحابةَ ايام، وذلك في صورة معبرة جداً عن ديمقراطية أخرى، أكثر أصالةً بكثير من تلك التي تعرفها، في العادة، الدول الرأسمالية، هي، تحديداً، تلك التي بلورت نسختها الأولى، ما بين مارس/آذار ومايو/أيار ١٨٧١، كومونة باريس، مشددةً على أن الناخب غير ملزم بالاستمرار في الانصياع لسلطة من سبق أن اقترع لهم، ويمكن، تالياً، أن يطيحهم، في أي وقت يفقد فيه الثقة بهم. وهذه الديمقراطية الأصيلة، بالضبط، هي الشكل الذي ستواصل اتخاذه السيرورة الثورية الراهنة، في منطقتنا، ومن ضمنها مصر، ضامنةً بذلك، على الأرجح، بلوغ الجماهير المنتفضة، في نهاية المطاف، أهدافها الأساسية، ليس فقط في الحرية الشكلية، بل في الكرامة الإنسانية، أيضاً، والمساواة، والعدل الاجتماعي، أي كل ذلك الذي لم يكن «الإخوان المسلمون» وحزبهم، «حزب الحرية والعدالة»، في وارد الدعوة له، والالتزام بتحقيقه، ولو من بعيد!

تجربة بلا أفق...افتقدت أدنى قدر من الشعبية

على امتداد أكثر من ٨٠ عاماً، كان «الإخوان المسلمون» المصريون يرفعون، بصورة أو بأخرى – وسط مشاعر الاضطهاد – الشعار المعروف، القائل إن «الإسلام هو الحل»، وذلك في شتى المجالات، وعلى صعيد المسألتين الوطنية والقومية، كما على مستوى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، مروراً بالديمقراطية السياسية وموضوع الحريات. بيد أن التجربة، وإن القصيرة، التي عاشوها في الحكم، كانت كافيةً لإعطاء صورة منفّرة جداً عنهم، وعن ادائهم فيه. ونحن سنكتفي بلمحة مختصرة جداً، ولكن معبرة، عن ذلك الأداء، الذي كان يكشف، تكراراً لشتى الأمراض والمشكلات التي عانتها دكتاتورية حسني مبارك. من الفساد العميق، إلى نزعة الاستئثار بالسلطة، وممارسة دكتاتورية غير مقنّعَة فضحتها، بأسطع تجلياتها، بين أمور عديدة أخرى، إحدى خطوات محمد مرسي الأولى في الرئاسة، حين أصدر، في ٢١ نوفمبر/ت٢/ من العام الماضي ٢٠١٢، إعلانه «الدستوري» – حسبما جرى وصفه، بخصوص صلاحيات هذه الأخيرة، وعدم جواز إعادة النظر في اي من قراراتها، او الطعن بها أمام أي هيئة قضائية عليا، فضلاً عن سياسة التمكين، التي حاولت، عبرها، الرئاسة (ومعاونوها)،

ضمان السيطرة لجماعتها على جزء حاسم من مفاصل السلطة ومواقعها، ومفاتيحها، عن طريق إحلال جزء أساسي من كوادرها وأعضائها في سلسلة واسعة من تلك المواقع، او ما كان يعرف بالأخونة! وهو بالضبط ما كان يثير هواجس أوساط شتى، بينها القوات المسلحة، على اختلاف فروعها، ومخاوفها من أن يكون «حزباً الحرية والعدالة»، ومن ورائه كامل الحركة الإخوانية، يسعى لتأبيد سلطانه، عبر خلق شروط ذلك، ولا سيما بالقبض على مفاصل الدولة الأساسية، ومفاتيح السيطرة عليها. فضلاً عن كون هذه الأوساط عينها وجدت الفرصة سانحة، على الأرجح، ليس فقط لتوجيه ضربة قاصمة لهذا المشروع، من منطلق مصالحها الخاصة بها، ومصالح البرجوازية المصرية، بعامة، بل لمحاولة إظهار نفسها كما لو كانت تدافع عن الشعب، وتتجاوب مع حراكه الهائل ضد الدكتاتورية الإخوانية التي كانت صاعدة، حقاً - قبل تظاهرات ٣٠ يونيو الماضي المليونية غير المسبوقة -، في حين أن هدفها الاساسي، وهي ترى ذلك الاندفاع الشعبي العظيم، إنما كان الالتفاف (وهو ما نعود إليه، لاحقاً، لمزيد من الإيضاح) على ما ينطوي عليه هذا الأخير من مضمون ثوري، ووضع حد لكل ذلك، قبل فوات الاوان!

لم يكن ما ذكرناه أعلاه، بخصوص سلطة «الإخوان»، هو السبب الوحيد وراء سقوطهم، بما يشبه الضربة القاضية، في أوائل الصيف الماضي، بل إن سلسلة واسعة من الارتكابات والمواقف المدانة، والبائسة، ساهمت بلا ريب في تسريع سقوطهم:

- العلاقة الملتبسة بالعسكر، التي ظهرت، على امتداد الفترة التي سبقت وصولهم إلى الحكم، حيث أنهم أيدوا الانقلاب الأول الذي قامت به القوات المسلحة، وكبار الضباط، حين تم تشكيل المجلس العسكري، الذي قاد البلد، بعد انتصار ثورة ٢٥ يناير، وبالضبط، بعد رحيل مبارك، في ١١ فبراير/شباط ٢٠١١؛ كما دعموا، بصورة أو باخرى، المواجهات الدموية مع الشعب، ومع الثوار، بعد سقوط مبارك، ومن ذلك في مذابح ماسبيرو، ومحمد محمود، ومجلس الوزراء، بوجه خاص، بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/ك١ ٢٠١١. فيما كفل دستورهم وضعاً يتناسب مع الاختلال الواضح والصريح في القوى، والعلاقات المدنية - العسكرية، لصالح المؤسسة العسكرية، وكل ما تبغيه هذه من امتيازات وحصانة، ضد مراقبة المؤسسات المدنية، ولصالح تحكّم المؤسسة المشار إليها في كل شؤون الامن القومي، والاستراتيجية، و ما إلى ذلك من قضايا حساسة تتعلق بأمن المواطن الفرد، كما بأمن الجماعات ، بصورة عامة.

- العمل على حرمان المرأة المصرية من المكاسب (مهما تكن جزئية، ومتواضعة)

التي كانت حققتها، بنضال طويل وقاسٍ، على صعيد مطلبين اساسيين، هما الحرية والمساواة، والسعي، على العكس، لتكريسً كل الامراض الدهرية للمجتمعات المتخلفة، إلى هذا الحد أو ذاك، في ما يخص الموقف من المرأة، ومن ذلك جرائم التحرش، والاغتصاب، التي «ازدهرت» كثيراً، في ظل حكم الإخوان، ولا سيما في محاولة يائسة لثنيها عن المشاركة في الفعاليات الثورية، ومن بينها التظاهرات والإضرابات، وما إلى ذلك. وتقول د.ميرفت التلاوي (الأمينة العامة)، حالياً، للمجلس القومي للمرأة المصرية، والمساعدة السابقة للامين العام للامم المتحدة، بما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة لشؤون غربي آسيا، تقول في هذا الصدد (جريدة الشرق الاوسط، ٢٧ أكتوبر/ت١ ٢٠١٣)، إنه:

> «شهدت فترة حكم الرئيس السابق، محمد مرسي، إقرارَ الدستور– المعطل بعد ٣٠ يونيو – الذي جاء غير معبر عن المرأة بشكل تام، ولم يلب طموحاتها في النص بشكل صريح على حقوقها المتمثلة في المساواة، وتجريم التمييز، وتفعيل قاعدة تكافؤ الفرص بين النساء، كما قضى هذا الدستور باستبعاد المرأة الوحيدة بالمحكمة الدستورية العليا، وهيٍ المستشارة تهاني الجبالي التي عينت بالمحكمة منذ عام ٢٠٠٣، واستكمالاً لمسلسل اضطهاد المرأة، تبنى بعض المسؤولين سياسة عزل النساء من المناصب القيادية والتنفيذية، سواء عن طريق النقل التعسفي لهن أو عدمٍ الحصولٍ على حقهن في الترقيات للوظائف الأعلى، ما عكس اتجاهاً ممنهجاً لإقصاء المرأة من المشاركة ومن شغل المناصب القيادية. وبشأن قانون الانتخاب الذي أقره مجلس الشورى المنحل، لم ينص على نسبة محددة للمرأة بالقوائم الانتخابية، وهو الأمر الذي لو طبق لاستمر الوضع المتردي لمصر في التقارير الدولية، حيث أصبحت مصر في ذيل قائمة الدول العربية فيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان إلى اثنين في المائة، وأصبحت رقم ١٣٤ من إجمالي ١٨٨ دولة، كما سعت بعض تيارات الإسلام السياسي المتشدد لتعديل قوانين الأحوال الشخصية بصورة تنتقص من حقوق المرأة التي حصلت عليها بعد كفاح طويل دام لعقود عدة، كما تعرضت المرأة المصرية لمحاولات مستميتة لمنعها من حقها في الخروج للحياة العامة والتعبير عن رأيها بحرية والمشاركة في المظاهرات التي كانت تندلع ضد نظام حكم «الإخوان»، وكان من أبرز المضايقات التي تعرضت لها النساء التعرض للتحرش والاغتصاب في الميدان، والتي حدثت من قبل جماعات ممنهجة ومنظمة».

– وعلى صعيد أمن الجماعات المختلفة، وبوجه أخص، الطوائف، والمذاهب، غير المنتمية إلى الجماعة الأكبر عدداً (أي السنّة، بخاصة)، كالأقباط، على اختلاف مذاهبهم، والشيعة، وحتى جماعات أخرى كأهل النوبة، وبدو سيناء، ممّن تعرضوا للتنكيل والاضطهاد، كان موقف الإخوان، عموماً، هو غض النظر، إذا لم يكن تشجيع حوادث العنف، والتحريض الديني والطائفي، الممارسة ضدهم، على يد منتسبين إلى الجماعات الإسلامية. وفي هذا المجال، لا يمكن تجاهل الموقف، القائم على التمييز المقيت، شبه الصريح، وفي شتى المجالات، الذي اتخذوه ضد الأقدم بين سكان مصر، الا وهم الاقباط (ويشكلون نسبة وازنة من هؤلاء السكان يرى البعض انها تزيد على العشرة ملايين نسمة – أي أكثر من ١٠٪ من مجموع الشعب المصري – !).

– وبالطبع، لم يكن يمكن إلا أن يبرز التناقض الصارخ، الذي جاء ليدل على درجة عالية من النفاق ، سواء في خطابهم او في ممارستهم، في ما يتعلق بالقضايا القومية، ولا سيما قضية فلسطين. حيث انه إذا كان الإخوان أدانوا، قبل وصولهم إلى السلطة، لا بل هاجموا احياناً بعنف شديد، اتفاقات كامب ديفيد، والعلاقات بإسرائيل، وكانت مظاهراتهم تصدح بشعارهم المشهور، «عَ القدسْ رايحينْ/ شهدا بالملايينْ»، فلقد فاجأت الإدارة الإخوانية الجميع، ولا سيما الفلسطينيين بالذات، بطريقة التعامل، بوجه خاص، مع سكان غزة (علماً بأن القطاع المذكور، الذي كان ذات يوم تحت الإدارة المصرية، بالمناسبة، كانت تقوده، آنذاك، ولا تزال إلى اليوم، جماعة من الفصيل نفسه لإخوان مصر، ممثلة بحركة حماس). وهي طريقة بدت أسوا بوضوح مما كان عليه الامر، في ظل سلطة مبارك! كما أن الرئيس مرسي فاجأ، هو أيضاً، الكثيرين، بتأكيده (شخصياً، كما عبر جهاز دولته الإداري)، مراراً، بعد تسلمه موقع الرئاسة الأولى للدولة المصرية، الالتزام الوثيق باتفاقات كامب ديفيد، والحرص العميق على أمن دولة إسرائيل. وجاءت رسالته للرئيس الإسرائيلي، بمناسبة تقديم السفير المصري الإخواني أوراق اعتماده لدى الدولة العبرية، قمةً في الخنوع، والممالأة للإدارة الصهيونية، والتقرب الذليل منها، حيث بدأ مرسي مخاطبته لشيمون بيريز، بالقول: «عزيزي وصديقي العظيم» (!!)، ليضيف من بعد: «لما لي من شديد الرغبة في أن أطوِّر علاقات المحبة (كذا!) التي تربط لحسن الحظ بلدينا، قد اخترت السفير (...) ليكوِن سفيراً فوق العادة، ومفوضاً من قبلي لفخامتكم (...).
«ولاعتمادي على غيرته، وعلى ما سيبذل من صادق الجهد، ليكون أهلاً لعطف فخامتكم وحسن تقديرها، ارجوكم أن تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم (...)، ولا سيما إن كان لي الشرف بأن اعرب لفخامتكم عما أتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد (كذا!)». ولم ينس كاتب الرسالة أن يذيلها بعبارة «صديقكم الوفي»، قبل

توقيع اسمه!...

– وأخيراَ، وليس آخراً، في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية – الاجتماعية، فالرئيس الذي كانت جماعته تنتقد بشدة سياسة الاستدانة التي جرت عليها إدارة سلفه المخلوع، لم يكتفِ باعتماد السياسة نفسها، بعد وصول تلك الجماعة إلى السلطة، بل عمد فور تسلمه هذه الأخيرة إلى تأكيد التزام مصر، في ظله، بكامل توجيهات المؤسسات المالية العالمية، ولا سيما البنك وصندوق النقد الدوليين، وبالتالي بالنيوليبرالية، كطريق للتعامل مع تسير الاقتصاد والمال في مصر، مع العواقب الوخيمة المترتبة على ذلك، في ما يتعلق بحياة الغالبية الساحقة من الشعب المصري، الذي ازدادت مشكلاته المعيشية بوضوح، في ظل سلطة الجماعة، التي طالما رفعت شعار «الإسلام هو الحل»، في وعودها للمصريين، على أساس ذلك، بـ«المن والسلوى»، قبل استلام الحكم! بمعنى آخر، إذا كان بين ما رفعته جماهير ٢٥ يناير، وما بعده، في أعلى مطالبها – خلال الحراك الهائل الذي انخرطت فيه، في تلك الايام التاريخية، التي جرى خلالها إجبار حسني مبارك على الرحيل – مسألتا «العيش»، والعدالة الاجتماعية، فالإدارة الإخوانية فشلت بصورة ذريعة في استجابة هذين المطلبين الحاسمين، بالنسبة لفقراء مصر، وهم غالبية الشعب الكبرى، تماماً مثلما يحصل، حالياً، في ظل دكتاتورية عبد الفتاح السيسي العسكرية، المقنّعة، في الواقع، بمشهد حكومة الببلاوي، المدنية المفترضة، والرئيس – الواجهة، عدلي منصور، وسيظل يحصل، حتماً، في ظل أي حكومة لا تصبح الغالبية الشعبية المصرية، من عمال وفلاحين، وطلبة، وصغار منتجين، ومعطّلين عن العمل، ومهمشين، رجالاً ونساءً، في الموقع الأساسي من السلطة التي ستتولى زمام الأمور فيها.

الأوهام الطويلة الأمد حول الجيش

لقد شهدت المرحلة، الحافلة بالأحداث الجسام، التي بدأت في الثلاثين من يونيو/حزيران الماضي، الكثير من الجدل حول حقيقة ما جرى، آنذاك، وهل كان انقلاباً أم ثورة شعبية. وفي الحقيقة أنها كانت مرحلة بالغة التعقيد تلاحَقَت خلالها، بالضبط، في أيام قلائل، كلتا الحالتين: انتفاضةٌ ثورية، بادىء ذي بدء (في٣٠ يونيو٢٠١٣)، تلاها انقلاب العسكر، بقيادة الفريق عبد الفتاح السيسي، بعد أيام قلائل (مع بدء تدخُّل الجيش، في الثالث من يوليو/تموز ٢٠١٣). وهو انقلاب سرعان ما انبجس على ضفافه، وفي حناياه، دمٌ كثير. حيث أن التقديرات حول عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا بنيران القوات المسلحة، في ميدان رابعة العدوية، بوجه خاص، وباقي المناطق التي تظاهر فيها «الإخوان» ومناصروهم، بلغت حدوداً مقلقة للغاية. فلقد تراوح هذا

العدد بين المئات، بحسب المراجع الرسمية، والآلاف، بحسب روايات الإخوان. علماً بأن هؤلاء الأخيرين لم يكونوا في وضع الضحايا، على وجه الحصر، بل انغمسوا هم أيضاً في اللعبة الدموية هذه، حتى آذانهم، ولم يكتفوا بالرد على ضربات القوات المسلحة لهم، بشتى الأشكال، وبإيقاع خسائر مؤلمة في صفوف هذه الأخيرة – وإن يكن من دون أدنى تناسب مع خسائرهم هم بالذات –، بل استهدفوا بضرباتهم، في آن، عدداً لا بأس به من مواطنيهم، الذين لم يكن لهم أي دخل في الصراع الناشب بينهم وبين الجيش والشرطة ورجال المخابرات، ولا سيما في ما يتعلق بالأقباط، وقد تعرضوا لاعتداءات بشعة من جانب «الإخوان» وأنصارهم، ذات أبعاد وحوافز طائفية، بصورة أساسية، وذلك في أماكن عديدة، على امتداد البلد، ومن القاهرة بالذات وصولاً إلى صعيد مصر.

ولقد كان بين أسوأ ما تلازم مع الانقلاب المشار إليه موقفُ الدعم، المفرط في البؤس والانحطاط (الذي كانت منظمة الاشتراكيين الثوريين الطرف الوحيد، تقريباً، في صفوف اليسار المصري، الذي لم يتورط في وحوله، وشرّف، بذلك، انتسابه اليساري الثوري)، هذا الدعم الذي اتخذه الجزء الأكبر من اليسارَيْن، الماركسي والقومي، حيال الانقلاب المعني، وبالتالي حيال الدكتاتورية العسكرية، بذريعة الخطر الاستثنائي، الذي يمثله الإسلاميون، والإخوان المسلمون، بوجه أخص، في السلطة، بما هم حالة بالغة النفوذ في الوسط الجماهيري. ونحن نقصد، في هذا المجال، وليس بصورة حصرية، كلاً من حزب التجمع، بقيادة رفعت السعيد، والحزب الشيوعي المصري، والحزب الاشتراكي، والتيار الشعبي المصري، بقيادة حمدين صباحي، ويمكن أن نضيف حتى، وإلى هذا الحد أو ذاك، التحالف الشعبي الاشتراكي، بقيادة عبد الغفار شكر، عدا قوى أخرى عديدة تنسب نفسها، هي الأخرى، إلى اليسار، بصورة عامة. وهو الموقف ذاته، أيضاً، الذي وقفته مختلف القوى الليبرالية البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة، التي سبق أن انخرطت مع قسم وازن من هذا اليسار، المنوه به أعلاه، في ما بات يعرف بجبهة الإنقاذ الوطني، بقيادة الثلاثي، عمرو موسى، وحمدين صباحي ومحمد البرادعي.

وبالطبع لا يعنينا بالضرورة كيف يكون اصطفاف جبهة من هذا النوع، في المنعطفات التاريخية لهذا البلد أو ذاك، من مثل ذلك الذي شكّل، في بدايات الصيف الماضي، مدخلاً إلى إعادة تشكيل صورة الواقع السياسي المصري، بصورة جذرية. ولكن يعنينا جداً أن لا تتورط قوى تنسب نفسها إلى اليسار في مواقف وتوجهات تشكل خيانة حقيقية لكل نضالات الشعب المصري، وتضحياته، وتطلعاته المشروعة جداً

إلى التحرر، والعدالة، والحياة الكريمة، وال... فرح! ولا سيما، منذ ٢٥ يناير ٢٠١١. أي كل تلك الأمور التي تتناقض، بصورة تناحرية، مع التصفيق لمسعى واضح وصريح من جانب القوات المسلحة المصرية، بقيادة الفريق السيسي (الذي شغل، ويشغل، منصب وزير الدفاع، سواء في الحكومة الإخوانية السابقة، أو في حكومة الببلاوي الحالية!)، للالتفاف على حراك شعبي حقيقي، يُفترض أن يحقق نقلات لاحقة نحو استكمال الثورة المصرية، في اتجاه تغيير كامل البنية الاقتصادية – الاجتماعية لبلد في أهمية مصر، وتمكين كادحيه، وفقرائه، وسائر منتجيه الفعليين، فضلاً عن معطّليه، ومهمشيه، ومن ضمنهم عشرات الألوف، إذا لم يكن أكثر، من خريجي الجامعات، رجالاً ونساءً، من امتلاك زمام أمورهم/ن (وبالتالي كامل السلطة، في بلدهم/ن).

هكذا، ربما يكون البيان الذي أصدرته اللجنة المركزية، في الحزب الشيوعي المصري، في الثالث من أغسطس/آب ٢٠١٣ الماضي، يعبر بدقة عن الموقف الفعلي البائس لمختلف الأحزاب والتيارات، اليسارية المدجّنة، المشارِ إليها أعلاه، حيال التدخل السافر للقوات المسلحة، بقيادة الفريق السيسي، حالياً، في الحياة السياسية للشعب المصري، من مواقع التسلط والقمع، والهيمنة. يتحدث البيان، في معرض وصف الحراك الشعبي الذي شهدته ميادين مصر، في ٣٠ يونيو الماضي، وما بعده، عما يرى فيه «انحياز القوات المسلحة المصرية للإرادة الشعبية وتبني مطالب الشعب (كذا)، وإعلان خارطة الطريق بإسقاط نظام الإخوان وحلفائهم من قوى اليمين الديني، مما وضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أزمة حقيقية» (؟؟!). ويضيف : «فهذه هي المرة الأولى التي يتوحد فيها الشعب المصري بكل أطيافه وقواه السياسية ومؤسساته لتصحيح مسار ثورته....». فيا لها من وحدة شعبية تتولى تصحيح مسار الثورة المصرية (كذا)، فيما يشكل الجيش رمزها الضارب الأهم، هذا الجيش بالذات الذي يمتلك نسبة عالية جداً من الأموال النقدية، والمصانع والأراضي، ووسائل إنتاج أخرى، ثمة تقديرات تعتبر أنها قد تكون تمثل ما بين٢٠ و٣٠ بالمئة من الاقتصاد المصري، ويعمل فيها عشرات الألوف، بل أكثر، من الجنود البسطاء، بما يشبه السخرة، لأجل رفاه الشريحة العليا من المؤسسة العسكرية، ولصالحها، على وجه الحصر. وهو الأمر الذي يجعل بين مهام الثوريين، في البلد المعني، العمل على إدخال صراع الطبقات بشدة إلى داخل المؤسسة العسكرية، وذلك على الطريق إلى كسب معظم أبناء الطبقات الدنيا والقادمين من قيعان البؤس الاجتماعية، إلى فكرة التغيير الجذري للواقع المعيشي للغالبية الساحقة من المصريين، وبالتالي لكامل النظام القائم. بمعنى آخر، تشكل المؤسسة المذكورة إمبراطورية اقتصادية هائلة لم يخطىء القيادي في منظمة الاشتراكيين الثوريين، في مصر، الرفيق سامح نجيب، حين اعتبرها، في الافتتاحية

التي كتبها للعدد ٢٤ من مجلتهم، «أوراق اشتراكية»، «القلب الصلب للدولة الرأسمالية المصرية، دولة حسني مبارك وفلوله، دولة كبار رجال الأعمال، ومن ورائهم الإمبريالية الأميركية». في كل حال ثمة حاجة، بالتأكيد، لإضافة حقيقة أخرى، بخصوص هذه المؤسسة، تتمثل في حصولها، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، في العام ١٩٧٨، على معونة أميركية مقدارها مليار وثلاثمئة مليون دولار، كل سنة، وفي واقع أن نسبة هامة من ضباطها مروا في معاهد وأكاديميات عسكرية أميركية.

هذا في حين اعتبر مسعد حسن، أمين حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، في الاسماعيلية، أن ما حدث يوم ٣٠ يونيو، وما بعده، «ثورة شعبية استجاب فيها الجيش لنداء الشعب بالخلاص من حكم الإخوان (...)». أما الأمين العام للحزب المذكور، عبد الغفار شكر، فرأى في مقابلة أجرتها معه جريدة التحرير المصرية، في ١٢ ديسمبر/ك١ الجاري، أن مصر «تحتاج للفريق السيسي» (!!)، «كقائد عام للقوات المسلحة، خلال السنوات الأربع القادمة»، ولاحظ «وجود فراغ سياسي في مصر، والأحزاب السياسية لا تملك القدرة لحسم اي امر في اي أزمة، ومرتين في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عندما تأزم الوضع لجأنا إلى المؤسسة الوحيدة المتماسكة»، وهو يقصد بالطبع الجيش. هكذا في حين يفتح الشعب المصري، هو بالذات، طريق ثورة حقيقية أمام الجميع، بمن فيهم كل هؤلاء، في الحركات التي تزعم الانتماء إلى اليسار، المفترض أن يلعبوا دوراً أساسياً، إذا لم يكن الدور الأساسي، في بلورة برنامج الثورة المصرية الحاسمة، وقيادة الجماهير المصرية الواسعة نحو وضعه موضع التطبيق، يميل الجزء الاكبر منهم إلى شد الشعب المذكور إلى الخلف، وثنيه عن الانخراط في مشروع من هذا النوع، بحجة عدم الجاهزية، أو وجود « فراغ سياسي»، أو اي شيء آخر يعكس رغبتهم في الهرب من كل ما له علاقة بالتجاوز الثوري للواقع القائم، وبأيّ من عمليات التغيير الجذرية، كما بكل ما يمت بصلة إلى الإبداع الشعبي الجماهيريّ.

وجدير بالذكر ان «خريطة الطريق»، التي يتحدث عنها بيان اللجنة المركزية لأحد أحزاب اليسار المصري، المشار إليه أعلاه، كانت تتضمن، بين ما تتضمن، مسألة تعديل الدستور المصري الإخواني، لا وضع دستور مصري جديد يستجيب تطلعات الشعب المصري، التي عبّر عنها منذ ٢٥ يناير، ولا يزال. ولقد كان واضحاً مذ وقع الخيار، في ظل السلطة الكرتونية التي حلت محل سلطة الإخوان، والتي يحرك خيوطها الفريق السيسي، على أن تكون هناك لجنة معينة هي التي تتولى وضع مشروعه، لا جمعية تأسيسية منتخبة، أن هذا المشروع سيعكس، حتماً، التصورات والافكار والمصالح، التي تمتلكها القوى التي يقف على رأسها الرجل القوي، الآن، في السلطة المشار إليها، قبل

قليل، وزير الدفاع الحالي، وإلى حين صعود موجة ثورية جديدة تعجز القوات المسلحة عن احتوائها، او الالتفاف عليها.

حول مشروع الدستور الجديد

منذ الأيام الأولى لهذا الشهر، ديسمبر/كانون الاول٢٠١٣، الأخيرمن العام الثالث لبدء السيرورة الثورية الجديدة، في مصر، جرى تسليم الرئيس المؤقت، عدلي منصور، مشروع الدستور الجديد، الذي وضعته لجنة الخمسين، بحيث يحدد تاريخ الاستفتاء الشعبي بهدف إقراره. وقبل استعراض بعض النقاط العلاّمة فيه، يجدر التنبيه إلى مسألتين معبرتين تتيحان تسليط الضوء على جوهره العميق، بما هو مخيِّبٌ لآمال الغالبية الكبرى من الشعب:

أما الأولى فهي تتعلق بالمعنى الرمزي، على الأقل، لحمل إحدى الشخصيات الأساسية للمرحلة المباركية، السيد عمرو موسى، إلى رأس اللجنة المنوه بها، بما من شأنه أن يثلج صدور كل عتاة النظام القديم – الجديد (سواء جرت تسميتهم بالفلول، أو تمت الاستعانة بتعابير أخرى لوصفهم، بما هم أركان نافذون للغاية للثورة المضادة)، أكان في الحياة السياسية الصرفة، أو في الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتمثل الثانية في الطبيعة الطبقية والفكرية، وبالتالي البرنامجية، الغالبة على معظم أعضاء اللجنة المذكورة، الذين غاب عنهم أي ممثلين فعليين للثورة، ومُثُلِها واهدافها. هكذا وجدنا بجانب عمرو موسى، الغني عن التعريف، داخل لجنة الخمسين، على سبيل المثال لا الحصر، كلاً من: ١- سيد بدوي، وهو رجل أعمال مصري ورئيس حزب الوفد. وهو يرأس مجلس إدارة شبكة تلفزيون الحياة المصرية، ويتولى أيضًا منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سيجما للصناعات الدوائية، ورئيس شعبة صناعة الدواء باتحاد الغرف الصناعية المصرية. ٢- سامح عاشور، وهو النقيب الحالي للمحامين، ونقيب سابق لدورتي ٢٠٠١-٢٠٠٥ و٢٠٠٥-٢٠٠٨ ، وعضو مستقل، بالغ الانتهازية، في مجلس الشعب المصري، منذ عام١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠. وقد ميزت سيرته أمور ملتبسة، وتترك العديد من علامات الاستفهام، بخصوص مدى اهتمامه بالنزاهة والنظافة الشخصية، من مثل اتهامه في قضايا فساد في النقابة، ورفضه الاشراف الدولي علي الانتخابات النيابية، ومحاولته نقل مقر اتحاد المحامين العرب في مقابل احتفاظه برئاسته، وهلمّ جراً. ٣- أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، وهو رئيس، في الوقت عينه، لاتحاد الغرف التجارية الإفريقية. وهو يعلن أن اتحاد الغرف يسعى لجذب استثمارات سعودية جديدة في المجالات الصناعية

والخدمات الفندقية. ويغري الشركات الأجنبية بالاستثمار في مصر، معتبراً ان ذلك يؤمن لها أرباحاً مضمونة، لأسباب شتى من بينها «رخص العمالة المصرية» (!!!). بمعنى آخر، ليس ثمة اي اهتمام لديه بتحسين اوضاع مواطنيه من العمال، ورفع اجورهم، وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية لهم، ولا ادنى تطلع لديه لتحقيق ولو قدر بسيط من العدالة الاجتماعية، في المجتمع المصري، لا بل جاهر حتى برفضه تطبيق الحد الادنى للأجور، في القطاع الخاص. ٤- منى ذو الفقار، وهي إحدى اقوى سيدات الاعمال المئة الأولى، في المنطقة العربية. كما انها رئيسة مجلس إدارة المجموعة الاقتصادية هرميس.

أما ممثل العمال في اللجنة فكان أحمد خيري، المعادي للحريات النقابية، والرافض تأسيس النقابات بالعلم والخبر، أو الإخطار. هذا ولم تتعدّ نسبة تمثيل المرأة في اللجنة ال١٠٪، بما يتعارض بوضوح مع مقررات مؤتمر بيجنغ للعام ١٩٩٦، بخصوص حقوق النساء، والكوتا النسائية، ومسألة المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، في شتى الميادين.

وقد لخص د.رأفت فوده، رئيس قسم القانون العام في جامعة القاهرة، تصوره للجنة، بالقول: «هذا دستور بشاوات، وواضعوه أغلبهم من اصول برجوازية لا يمكن ان يشعروا بالمواطن البسيط».

ومن جهة أخرى، وحتى إذا كان المشروع الجديد أفضل من الدساتير السابقة، نسبياً، في بعض جوانبه، فهو يتضمن الكثير من البنود التي سنقتصر في هذا النص على تناول بعضها فقط، مما يسيء، في رأينا، أشد الإساءة إلى روح الثورة المصرية، ويجعله ابعد ما يكون عن تطلعات الشعب المصري إلى ديمقراطية شعبية جذرية، هي التي دفعت به إلى الشوارع والميادين، مراراً كثيرة، في السنوات الثلاث الاخيرة، تحت شعارات الحرية والعيش، والكرامة الإنسانية، والعدل الاجتماعي.

ولنترك منظمة العفو الدولية – أمنستي – تعبر، هي بالضبط، عن بعض انتقاداتها للمشروع الجديد للدستور المصري، حيث قالت إن هذا الدستور «يمنح الجيش قدراً كبيراً من الاستقلالية يثير قلقاً بشأن ما إذا كانت هذه المؤسسة ستتم محاسبتها على الانتهاكات، كما يلقي بالشكوك حول قدرة الحكومة على بدء الإصلاحات المطلوبة للتأكد من أن الجيش والشرطة والهيئات الأمنية الأخرى تحترم حقوق الإنسان وتخضع لرقابة مستقلة».

فمشروع الدستور، في تعامله مع خصوصية المؤسسة العسكرية المصرية، أعطى هذه حيزاً واسعاً من الاستقلال، لا بل ترك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحق في عدم إعطاء الموافقة على تعيين وزير للدفاع لا يحوز رضاه، بما يعطي هذا الأخير نوعاً من الحصانة التي تتناقض مع مسألة حق الشعب في محاسبة كل المسؤولين في الدولة، المفترض أنها خادمة له، وعزلهم، وتعيينهم، بحسب ما يرى فيه المصلحة الوطنية. كما امتنع عن الاقتراب، ولو بحياء، مما سميناه الامبراطورية الاقتصادية، العسكرية، شبه المستقلة، إلا عن مصالح كبار الضباط، وتطلعاتهم الشخصية، ورفاههم غير المحدود، وفي القمة منهم الفريق السيسي.

كما أن منظمة العفو الدولية انتقدت المواد التي تسمح بمحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى، وتترك الباب مفتوحاً أمام فرض قيود غير ضرورية على حرية التعبير والتجمع، مشيرة إلى أن «تعهد الدستور بحماية الحق فى حرية التجمع أصبح أجوف، بعد أن مررت الحكومة قانوناً في ٢٤ نوفمبر الماضي، يسمح لقوات الأمن بحظر الاحتجاجات السلمية وتفريقها بالقوة».

وفي الواقع فإن هذا القانون، الذي يفرض الرخصة المسبقة، ويعاقب بصرامة على أي اتجاه للتظاهر، من دون ترخيص، إنما يستهدف ، قبل كل شيء، روح الحراك الثوري، المتجددة، ويعمل على إعادة الامور إلى الستاتيكو السابق، في ظل القمع والاستغلال البشعين، ومصادرة الحريات الديمقراطية، بصورة أو بأخرى. كما يستهدف حق الإضراب الذي سبق أن انتزعه المصريون بدمائهم الزكية، ومواجهاتهم آلة السحق العاتية، ومع كل ذلك، بلا ريب، يستهدف تحررهم من الخوف، في اعتراضهم الشجاع لآلة القمع، أياً تكن اشكاله، أي بالضبط، هذا الذي يتيح استمرار الحراك الشعبي حياً، والتجدد المتواصل لإرادة التغيير، والتعديل الدائم لموازين القوى لغير صالح الوضع القائم، وعلى العكس، تماماً، لصالح موجات ثورية غير منقطعة لا بد من أن تفرض نفسها، وتأتي أُكُلَها، في مدى زمني لم يعد غير معروف. بمعنى آخر ستكون انتفاضات متكررة، وغير متباعدة، هذه المرة، على جدول الاعمال. وهو ما تخشاه السلطة الحالية، كأشد ما تكون الخشية، وتسعى للحيلولة دونه، وسحقه فيما لو حصل، على رغم كل ما تتخذه من احتياطات.

هذا وقد انتقدت منظمة أمنستي قصر حرية العقيدة على الديانات السماوية، فيما تجاهل الدستور حق ديانات أخرى، مثل البهائية، ولفتت إلى أن الدستور تجاهل

حقوق الجنسيات الأجنبية فى العمل الإعلامى بحرية، وتأسيس منظمات، وقَصْر هذه الحقوق على المصريين، ما يعد خرقاً لمبدأ عدم التمييز، على حد قول المنظمة.

ولا شك في أن المشروع المذكور، في تحديده لصلاحيات رئيس الجمهورية، خفف نسبياً منها، وإن لم يكن ثمة نية لتحويل النظام المصري إلى البرلمانية، حيث تم الإبقاء بوضوح على طبيعته السابقة، منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، كنظامٍ رئاسي. وبالتالي لا تزال صلاحيات رئيس الدولة كبيرة للغاية، ومن بينها حقه، عملياً، في تعيين ٥٪ من أعضاء مجلس الشعب، كما في حل البرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة، إلى حد أن رئيس قسم القانون العام في جامعة القاهرة، د. رأفت فوده، اعتبر، وإن مع بعض المبالغة، أن النظام الذي يقرره مشروع الدستور «نظام رئاسي كامل فيه سلطات مطلقة، بحيث لم يترك للحكومة، بحسب رأيه، شيئاً غير اللوائح الإدارية».

هذا وليس من نافل القول اعتبار إلغاء النص الدستوري على ضرورة تمثيل العمال والفلاحين بنسبة٥٠٪ من أعضاء مجلس الشعب يشكل مزيداً من تكريس الطابع الرأسمالي الصرف للدولة المصرية (ولو بصورة رمزية، حيث أن تلك الكوتا كانت شكلية للغاية، ولم تنتج يوماً تمثيلاً طبقياً فعلياً للفئتين المشار إليهما)، وبالتالي المزيد من الابتعاد، وبصورة جذرية، عن مرحلة التحرر الوطني، وإلى حد ما الاجتماعي، الناصرية، وما قدمته للطبقات المحرومة، في المجتمع المصري. وذلك، بالتأكيد، يُظهر مدى استخفاف لجنة ال٥٠، ومن يقف وراءها، بما رفعته جماهير ٢٥ يناير٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، من مطالب، وعبرت عنه من تطلعات، ولا سيما في ما يتعلق بمطلبي العيش والعدل الاجتماعي. ولكنه يُظهر كذلك، وفي آنٍ، الحاجة القصوى لخوض معركة سياسية، واجتماعية، لأجل جعل الأيام والاسابيع، القادمة، مدخلاً لصراع طويل، وقاس، حقاً، ضد البرجوازية المصرية الحاكمة، وحلفائها، وأذنابها، وكل المتواطئين معها، في غش الشعب المصري، والتحايل على استعداداته وتطلعاته الثورية، وذلك عن طريق «تجنيد» أوسع جبهة من الديمقراطيين الجذريين، والثوريين الحقيقيين، نساءً ورجالاً، ومن شتى الاعمار، ولا سيما وسط الشبيبة، التي لعبت الدور الاساسي في الانتفاضات التي شهدتها مصر، على امتداد السنوات الثلاث الاخيرة، وبوجه اخص في ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، لأجل فضح حقيقة مشروع الدستور الجديد، واللجنة التي صاغته، والدعوة لدستور شعبي مختلف تماماً تنتجه جمعية تأسيسية منتخبة، لا عصابة من ممثلي الطبقات السائدة، وكبار الرأسماليين، الذين راكموا ثرواتهم، عبر عملية نهب طويلة للثروة العامة، ولعرق الشعب ودمه، ولا سيما منذ «انقلاب مايو»، الذي قاده أنور السادات، في ١٣ مايو/أيار من العام ١٩٧١.

لتكن معركة الدستور حلقة في سيرورة إنتاج البديل الثوري

يوم السبت الماضي، ١٤ ديسمبر/ك١، ٢٠٠٣، أعلن الرئيس المؤقت، عدلي منصور، يومي ١٤ و١٥ يناير/ك٢ القادم ٢٠١٤، موعداً للاستفتاء الشعبي على مشروع الدستور الذي نحن بصدده. وبالطبع، ومن دون تكوين أوهام حول قدرة الثوريين – على اساس حجمهم وفاعليتهم الحقيقيّيّن، حالياً، وحتى إشعار آخر – على التغيير في المعادلات الفعلية الراهنة، والحيلولة دون مرور المشروع المشار إليه، فإننا نعتقد ان المطلوب، بصورة بالغة الإلحاح، إنما هوانخراط الشبيبة الثورية، وكل الأفراد والجماعات الطامحة إلى ولادة مصر معافاة، وسائرة في طريق التقدم، والتغيير العميق، والديمقراطية الجذرية، والاشتراكية الحقّة، في المعركة لإسقاط مشروع الدستور الحالي، وتعيين موعد لاحق لانتخاب جمعية تأسيسية تكون مهمتها وضع دستور جديد، وذلك في إطار عملية انتخابية نزيهة تماماً يتاح فيها للجميع، ومن دون أي تمييز، استخدام كل المنابر العامة، ووسائل التواصل، العامة والخاصة، بحيث يتمكن الثوريون، على قدم المساواة، مع غيرهم، من طرح تصورهم لدستور يلبي، بدقة وصدق، كامل التطلعات، التي عبر عنها ثوار ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، على الطريق إلى حياة حرة، وكريمة، وإنسانية، قائمة على أساس ضمان جدي للعدالة الاجتماعية للجميع، من دون أي تفرقة، سواء على صعيد المعتقد، او الجنس، او العرق، أو الأصول الاجتماعية، أو القناعات الفكرية، أوالسياسية، إلى ما هنالك... فضلاً عن الحاجة القصوى، ايضاً – وانطلاقاً من وعي المشكلات المؤلمة للغاية، الناجمة عن موقع الدين الطاغي، في الحياة السياسية والاجتماعية للجماهير المصرية الواسعة، مع تأثيرات ذلك السلبية جداً، بل المأسوية، في احيان كثيرة، في حياة جمهرة كبيرة من المصريات والمصريين – إلى إدراك الاهمية الكبرى لفصل الدين عن الدولة، والانتقال بهذا الإدراك إلى التطبيق. كما يكون لهم، ايضاً ان يقدموا مرشحيهم ومرشحاتهم إلى عضوية الجمعية المشار إليها، وأن يخوضوا بحرية تامة، وبتكافؤ في وسائل الإيصال، معركةً يمتلكون خلالها فرصاً قد تصبح حقيقية للنجاح.

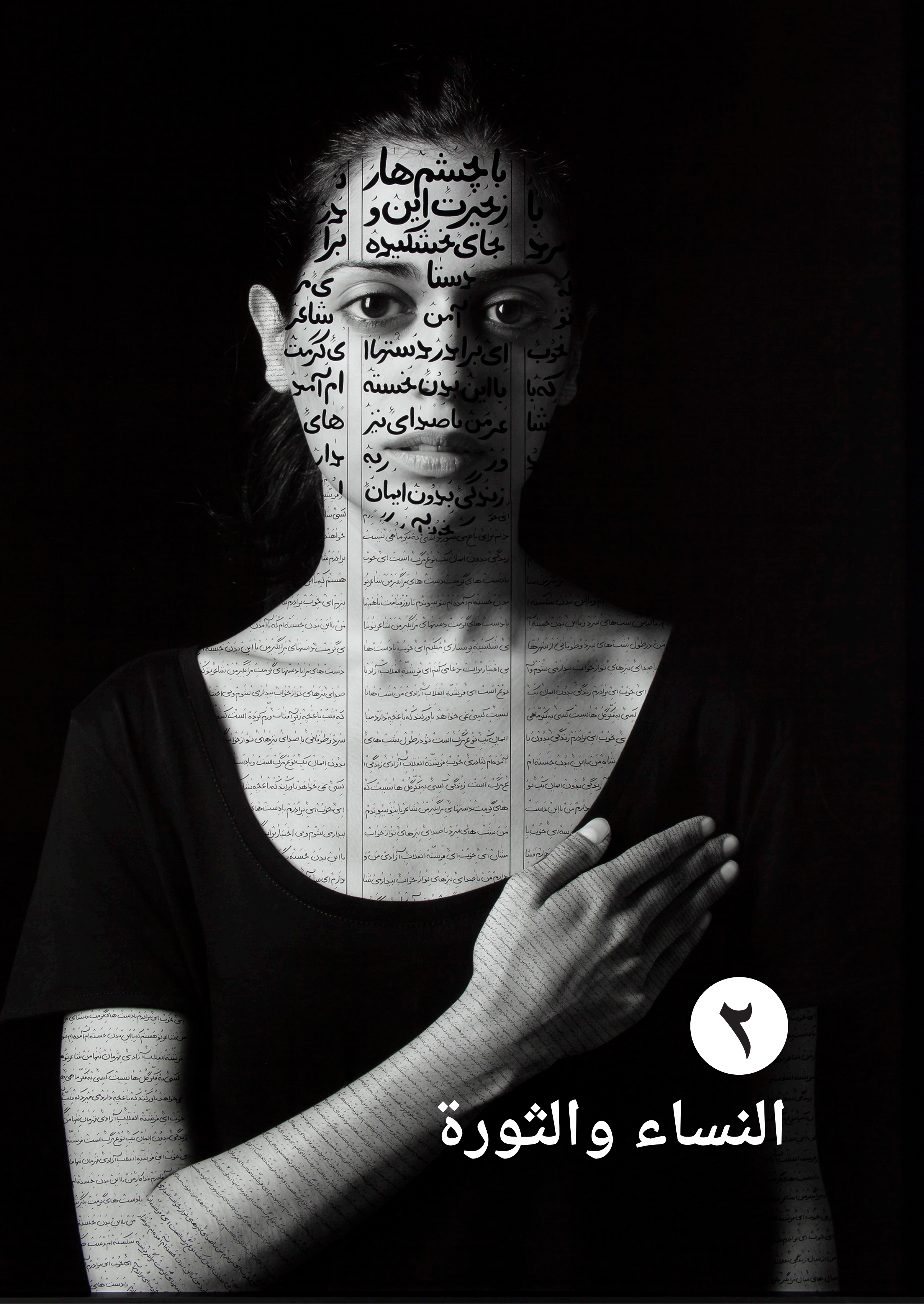
وبالطبع، سيكون من الضروري أن تتدرج هذه التجربة في معركة أكبر وأغنى وأطول، بالتأكيد، لأجل إنتاج البديل الثوري من القوى المتصارعة، اليوم، على السلطة في مصر، والتي سستتنافس، بعد أشهر، على مقاعد مجلس الشعب، كما على موقع رئاسة الجمهورية. البديل الذي سيتم في سياق إنضاجه، وبنائه، إنتاج البرنامج الثوري الذي يمكن أن يلبي تطبيقه حاجات عشرات ملايين المصريات والمصريين إلى العمل المتناسب مع طاقاتهم وكفاءاتهم، كما إلى المسكن، والمدرسة، والجامعة، والعلاج

المجاني، وغير ذلك من أسباب ضمان مجتمع متوازن وسعيد؛ كما يلبي، في آنٍ، متطلبات السيادة الوطنية، والتحرر من كل اشكال الهيمنة الخارجية، والتضامن مع باقي الشعوب العربية، الطامحة، هي الاخرى، إلى ثلاثية الحرية والكرامة الإنسانية، والعدل الاجتماعي، مع ما يعنيه ذلك من إتاحة كل سبل التخلص من الدكتاتوريات الرابضة على صدورها؛ وذلك من دون نسيان الحاجة كذلك للانخراط في تضامن عملي كامل مع الشعب الفلسطيني، وقضية تحرره من الاحتلال الطويل الامد لوطنه، وتمكينه من ممارسة حقه في العودة إليه.

بمثابة خاتمة

في المقابلة التي أجرتها المجلة المصرية، «أخبار الادب»، مع الاستاذ في جامعة لندن، الذي كان آخر كتاب صدر له هو «الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية»، د. جلبير الاشقر، وإزاء سؤال المجلة: «هل تتصور إمكانية لجوء الإخوان للعمل المسلح؟ وأن تصبح مصر معرضة للسيناريو السوري؟»، أنهى الرجل جوابه، كالتالي:

«حتى الآن يتحرك الجميع ضمن حدود ضمنية، سواء الجيش أو الإخوان، فلا الإخوان يذهبون إلي حمل السلاح، ولا الجيش يلجأ إلى تصفية الجماعة. سيبقى الإخوان في انتظار الانفجار الشعبي القادم، في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية لم تحل، مراهنين على أن من سوف يمثل المعارضة آنذاك سيكسب شعبية كبيرة.
وهنا مكمن الخطورة في أوضاعنا الراهنة، مع تأرجح التقدميين المستمر بين قطبي النظام القديم والإخوان المسلمين، والمطلوب للخروج من هذا الوضع هو بروز قطب ثالث يجسد الشعار الذي تم رفعه في نهاية فترة المجلس العسكري الأول: «لا فلول ولا إخوان...لسه الثورة في الميدان».



٢

النساء والثورة

(×) عمل للفنانة شيرين نشاط، روجا، ٢٠١٢.

النساء في الانتفاضات العربية وبعدها

لاله خليلي (×)

قبل التفكير في دور النساء خلال الانتفاضات العربية وبعدها، عليّ ان أوضح ما قد يكون يكتنفه الغموض، فرغم اني سوف اقدّم نقاطاً عامة وواسعة حول الانتفاضات العربية، او عن النساء، فإني أعي تماماً ان التعميم، في هذه الحالة، سيبسّط واقع مجتمعات شديدة التعقيد، ما سيغيّب الكثير من الفروقات بينها. وأعي ايضاً ان التكلّم على الانتفاضات العربية، سيغيّب الشعبين الكردي والامازيغي، وغيرهما من الشعوب غير العربية التي تعيش في هذه الدول.

علي ان اعترف بأنني انكمش بعض الشيء، عندما اريد التكلّم على «النساء» كفئة، وخاصة لأن ما انوي مناقشته يفترض اساساً انه من المستحيل التكلّم على

(×) لاله خليلي أستاذة معيدة في سياسة الشرق الأوسط في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن. وهي مؤلفة الكتابين التاليين:

1- Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration (Cambridge 2007); 2- Time in the Shadows: Confinement in Counterinsurgencies (Stanford 2013)

كما أنها رئيسة تحرير

Modern Arab Politics (Routledge 2008)

وتشترك مع جيليان شويدلر في رئاسة تحرير

Policing and Prisons in the Middle East: Formations of Coercion (Columbia/Hurst 2010).

النساء كفئة متجانسة، من دون تحديد اماكنهن، وطبقتهن، وواقع مواطنيتهن، وسياساتهن، وموقعهن الجيوسياسي.

كيف نقرأ قصصهن؟

قصص النساء خلال الانتفاضات، وبعدها، تبيّن الفوران والاثارة والعنف وانعدام اليقين، التي تتسم بها الاوقات الثورية. ولكنها ايضاً تلمّح الى المواضيع او الشؤون التي بحاجة الى معالجة. المواضيع الخمسة التي انوي معالجتها هي التالية:

- اولاً ،ان تصرف النساء، قبل الانتفاضات وخلالها،هو مختلف ومعقد.
- ثانياً، أنه، في نضال النساء، كثيرات ممّن برزن استخدمن ما يعرف «بالخطاب الحقوقي» – بدلاً من «خطاب العدالة» – لصياغة مطالبهن السياسية.
- ثالثاً، أن اجساد النساء كانت، بالمعنى الحرفي والمجازي، مساحات للصراع: في بعض الاوقات كمواضيع للعنف الجنسي وغير الجنسي، وفي اوقات اخرى كرموز للثورة، او الشرف الوطني، او كتعبير عن فساد النظام القديم، او عن اثر الامبراطورية او نفوذها.
- رابعاً، أن هناك توتراً مستمرّاً، في جميع الحركات الثورية، ما بين مطالب النساء الخاصة، من اجل العدالة، والاهداف العامة للحركات الثورية.
- اخيراً، لفهم التعقيدات حول كيف ناضلت النساء، والاهداف التي ناضلن من اجلها، علينا الاخذ بعين الاعتبار، ليس فقط هويتهن الجندرية، بل ايضاً كيف ان هويتهن الجندرية تتقاطع مع الابعاد الطبقية والاماكن والاقتصاد السياسي والجيوسياسة.

النساء يفعلن

لم تكن مشاركة النساء في السياسة، قبل العام ٢٠١١، حالة من «المقاومة» او «النضال النسوي» وحسب، بل في الواقع، وبحسب مواقعهن الاجتماعية، ومواقعهن من ضمن البناء الهرمي للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقربهن من، أو ابتعادهن عن، المراكز المدينية الاساسية (كالقاهرة، أو تونس، أو بنغازي او طرابلس)، فإن الدور الذي لعبنه اختلف الى حدّ كبير.

في هذه الدول، التي شهدت انتفاضات، والتي تنشط فيها النقابات، كانت النساء منظمات عماليات في النقابات والجمعيات المهنية. فإضرابات الاساتذة في

البحرين لعبت دوراً اساسياً في الانتفاضة هناك، وكانت جمعية المعلمين البحرينية محركاً اساسياً للنساء، قبل الانتفاضات، وخلالها، وبعدها. ففي البحرين للنساء موقع مهم في الاتحادات او المنظمات المهنية، ويمثّلن قطاعي الصحة والخدمات البلدية، وفيهما كليهما كنّ نشيطات، خلال الانتفاضة.

ولكن التنظيم النقابي لم يتوسّع ليضمّ القطاع الكبير من العمال المهاجرين المنخرطين في العمل المنزلي، الذي يتشكّل بغالبيته من النساء. فالمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تؤكد ارتفاع مستوى التمييز بحق العمال المنزليين المهاجرين، من جذور جنوب اسيوية، منذ بداية الانتفاضات.[1]

اما في تونس، فالمناضلات العماليات يتمتعن بوجود قوي وقديم، في الحركة النقابية، ويدفعن الاتحاد التونسي العام للشغل نحو المزيد من التسييس. وذلك مع وجود وظهور قوي للنساء في قطاعات نقابية معينة للعمال وعاملات الرعاية الصحية، والاطباء والمعلمين/ات، وغيرها من قطاعات الرعاية، التي تشتغل فيها النساء، في العادة.

وفي اليمن، وبالمثل، ففي الروابط والجمعيات المهنية التي تعمل كنقابات، والتي تميل الى احتواء اعداد كبيرة من المنتسبات النساء (كروابط وجمعيات المعلمين/ات او العاملين/ات في الرعاية الصحية)، كانت النسوة فاعلات، في مروحة واسعة من القضايا، قبل الانتفاضة، وخلالها. وتأكيداً على هذا، فإن أحد الادوار التي لعبتها توكّل كرمان كان، بوصفها رئيسة لرابطة صحفيات، تحت اسم «نساء صحفيات بلا قيود».

وفي مصر، كثير من الاضرابات لعمال النسيج وعاملاته، في المحلّة، كانت تقودها نساء. ففي اضراب في العام ٢٠٠٦:

> «ثلاثة آلاف امرأة أضربن، ودخلن إلى مركز الشركة، مطالبات زملاءهن من الرجال بالانضمام الى الاضراب. توقف العمل تماماً في المصنع، ولثلاثة ايام اصبحت المنطقة مسرحاً لمسيرات ومظاهرات. وسرعان ما انتقل هذا الانتصار، ليس فقط الى باقي قطاع النسيج والغزل المضطرب، بل ايضاً الى قطاعات اخرى من الاقتصاد، والى موظفي الخدمة المدنية».[2] وخلال اسابيع، اضربت مجموعة واسعة من العمال:

1- ITUC،2012، 2012 Annual Survey of Violations of Trade Union Rights – Bahrain، http://www.unhcr.org/refworld/country،،ITUC،،BHR،،4fd889662،0.html

2- Hossam El-Hamalawy، 2008. “Revolt in Mahalla” in International Socialist Review 59. http://www.isreview.org/issues/59/rep-mahalla.shtml

«موظفو الخدمة المدنية، والسائقون، ومحاسبو المترو ومترو الانفاق، وعمال الاسمنت، وعمال القمامة، والصيادون، وحتى جباة الضرائب العقارية».[3] والعديد منهم استطاعوا تحصيل تنازلات من قبل الادارة. ومن الجدير ملاحظة هذه النضالية، خاصة لأن النساء، وإن كنّ يشكّلن حوالى ٢٠٪ فقط من القوى العاملة المصرية، يعملن بشكل اساسي في «الزراعة، والتعليم والخدمة المدنية، بينما العمالة الصناعية تضم ما يقل بقليل عن ٥٪ من القوى العاملة النسائية»[4].

والنساء ايضاً عملن، في انحاء العالم العربي، كعضوات في احزاب سياسية، اكانت مرخصة او في المعارضة، او احزاباً سرية. فتوكّل كرمان مثلاً لم تكن فقط ناشطة في رابطة الصحافيين/ات، بل كانت ايضاً عضواً بارزاً في حزب الاصلاح. وفي مصر وتونس اعداد كبيرة من الناشطات النساء، من اجيال مختلفة، ارتبطن مع الاخوان المسلمين وحزب النهضة؛ ولم يعتبرن انفسهن كناشطات من اجل النساء، او نساء، بل اعتبرن انفسهن افراداً تقيات ومسلمات. وكثيرات من الناشطات النساء في البحرين كنّ منتسبات إلى حزب الوفاق وغيره من الاحزاب المرخصة وغير المرخصة. بالاضافة، فالحركات الطلابية في جميع هذه البلدان - اكانت مرتبطة بشكل وثيق او بشكل فضفاض بالاحزاب الرسمية والاحزاب السياسية السرية - كانت جميعها تسجّل مشاركة واسعة من قبل النساء.

فالنطاق الحقوقي مال الى التمركز حيث تنشط الكثير من النساء - عادة ما ينتمين الى الطبقات الوسطى -. فنموذج الجمعيات غير الحكومية تشكّلَ حول النضالات من اجل حقوق المواطنة للنساء، وغيرها من القضايا الحقوقية، ومال الى العمل من ضمن اطار مؤسسي واستراتيجي ليبرالي، وعمل على اشراك الدولة بدلاً من تحديها. وفي تونس، وربما اكثر من غيرها، كان لهذا النوع من العمل دورٌ حاسمٌ في ضمان الحقوق القانونية التي اعطيت للمرأة، والحفاظ عليها.

هذا وتحاجج ليليا لبيدي بأنه خلال محاولة الدفاع عن القانون ضد الهجمات الاسلامية عليه، في عهد بن علي، تمت مأسسة نشاط هذه المجموعات، وجرى

3- Ibid.
4- Anne Alexander and Farah Khoubeissy، 2008. "Women Were Braver Than A Hundred Men" in Socialist Review. http://www.socialistreview.org.uk/article.php?articlenumber=10227

احتواؤها من قبل الدولة، فتم النظر الى دفاعها عن القانون بأنه يوفر ذريعة لنظام بن علي[٥]. وسأتكلم في ما يلي على دور المنظمات غير الحكومية والحقوقية.

فبالنظر الى ابعد من سياسات الاعتراض او المعارضة، نرى أن مشاركة النساء في النظام القديم وعملهن من داخله، يحددان ايضاً بدورهما ملامح صراعات وخلافات في الانتفاضات العربية. هنا قد تورطت بعض النساء في تعزيز سلطة الدولة؛ وهذا ما تتكلم عليه بعض الاكاديميات النسويات، كميرفت حاتم، بوصفه بـ«نسوية الدولة».

تتكلم حاتم على مصر، وتصف نسوية الدولة بكونها عبارة عن «برامج طَموحة للدولة تهدف الى ادخال تغييرات مهمة إلى ادوار النساء الانجابية والانتاجية»[٦]. ففي حالة مصر، تصف حاتم التحولات الكبرى، التي، للمفارقة، لم تعط النساء حقوقاً، فقط، في اماكن العمل وفي التعليم، بل ايضاً استضافت، وفي بعض الاحيان، رسّخت الفروقات الجندرية القائمة. وينطبق الواقع نفسه بشكل كبير على تونس واماكن اخرى.

ويبدو لي ان اختلاف السياقات يمتد الى ما هو ابعد من وضع المرأة، وهذا يعني ان التنظيم الجندري للعمل في الانتفاضات يختلف ايضاً، مع اختلاف المخاوف، ووسائل التعبئة، والدور الذي تلعبه النساء في الشارع وفي التنظيم، بتأثره بهذه السياقات المختلفة.

«الخطاب الحقوقي» ام «خطاب العدالة»؟

يمكن أن نلاحظ، وخاصة في هذه اللحظة السياسية، هيمنة عالمية للخطاب الحقوقي. الكثير من الاكاديميين والباحثين في المجالين، القانوني والسياسي، لاحظوا كيف ان انتصار المنظومة المؤسساتية لحقوق الانسان قد ترافق مع، وربما اعتمد على، خيبة الامل في القومية المناهضة للاستعمار. فالخطاب الحقوقي غالباً ما يتم إنتاجه ضمن مساحة حقوق الانسان والانسانية، او مجالها.

5- Lilia Labidi، 2007. "The Nature of Transnational Alliances in Women's Associations in The Maghreb: The Case of AFTURD and Atfd in Tunisia" in Journal of Middle East Women's Studies 3(1): 6-34.

6- Mervat Hatem، 1992. "Economic and political liberation in Egypt and the demise of state feminism" in International Journal of Middle Eastern Studies 24(2): 231-251.

يعتمد هذا الخطاب على التوجّه الى جمهور واسع - غالباً ما يكون عابراً للامم -، مستخدماً قواعد انتهاك الحقوق الاساسية والطبيعية؛ وهو غالباً ما يكون فارغاً وبإصرار من الحكم السياسي، ويعتمد كثيراً على الضغوطات الخارجية على الانظمة المحلية من اجل تأمين الحقوق. وتتمتع اجزاء واسعة من هذه المنظومة المؤسساتية بتمويل جيد، وتنظيم واسع، وبصلاحية اخلاقية، وحسابات عالمية، على الاقل مرحلياً، لضمان هيمنتها الحالية. والخطاب الحقوقي - كما هو مدموج في المؤسسات الليبرالية العابرة للامم - يجلب معه نمطاً معيناً من الاشكال التنظيمية، ويحتوي النشاط (النشاطية) ويدجّنه، ويحوّل السياسة الحزبية (او، في الاماكن التي يستحيل وجود سياسة حزبية فيها، اشكال التعبئة القاعدية) الى اشكال من المنظمات غير الحكومية، ويخلق كادراً مهنياً، يجيد الخضوع امام المراجعات السياسية من قبل الممولين المتركزين بشكل اساسي في العواصم الاوروبية الليبرالية. وخاصة، وبسبب وجود هذه القيود المالية والاقتصادية والهيكلية والسياسية، يتم تقييد الخطاب الحقوقي - وبطبيعة الحال - تضييق النضال وتحديده ضمن مطالب او تغيرات قانونية بحتة.

ان هيمنة الخطاب الحقوقي على خطابات النساء، في مساحة النضالات العربية، يمكن تفسيره من خلال هيمنة النساء على عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، وان جزءاً كبيراً من النشاط النسائي - كغيره من اشكال الاعتراض - قد حُوّلت ارضية او بنية نضاله من التعبئة الجماهيرية حول اجندات سياسية الى نَمط عمل المنظمات غير الحكومية (NGOisation)، حول ما بات يُعلن عن أنه «حقوق اجتماعية»[٧].

ايضاً هناك خاصية طاغية - وكثيراً من الاحيان حاسمة - للخطاب الحقوقي هي ان عبء العمل تحوّل من نمط التعبئة الى نمط التدخّل الخارجي - إما من خلال الضغط من قبل قوى خارجية على الدولة، او حتى من خلال التدخّل العسكري.

اما خطاب العدالة، بالمقارنة، فيميل الى الاعتماد على مفردات محلية للعدالة والظلم، وفي كثير من الاحيان يتخذ ابعاداً طبقية، ويُستخدم، تقريباً بشكل دائم، من اجل التعبئة السياسية المحلية. فمروجو خطاب العدالة في فترة

7- Rita Hammami، 1995. “NGOs: the Professionalisation of Politics” in Race & Class 37: 51-63.

الغاء الاستعمار (decolonization) كانوا، بطبيعة الحال، القادة الكاريزماتيين المناهضين للاستعمار، وقد تحولت انظمتهم في نهاية المطاف الى مقبرة لمثل المساواة والتحرر. في هذه الايام، يلاحَظ أنه، في ظل غياب للاحزاب المنظمة والمتماسكة، تُرك خطاب العدالة الى مجموعة واسعة من الحركات، التي في بعض الاحيان لا تعبر عن مطالبها بلغة العدالة الاجتماعية، او اعادة التوزيع او المساواة (حتى لو ان خطاب العدالة هذا ارتكز اصلاً على مخزون غني من المفردات الاشتراكية والشيوعية)، ولكنه يتكلّم على الفساد والمحسوبية، وفي بعض الاحيان يظهر بأشكال شعبوية، وتحت ستار غير مرجحٍ، كشغب كرة القدم او انتفاضات الخبز. وبالطبع فإن خطاب العدالة يطغى ايضاً على خطابات العمال والعاملات المضربين/ات، الناشاطين/ات المناصرين/ات للقضية الفلسطينية (على الرغم من انه، في هذه الحالات، تلجأ بعض المجموعات الى خطابات حقوق الانسان)، والخوبزيست (العاطلين عن العمل – Khobzistes – في تونس).

ما اجده مثيراً للاهتمام هو ان الخطاب الحقوقي هو الخطاب السائد في الانتفاضات العربية، ولقد تم اعتماده بأشكال مختلفة ومتنوعة. ففي كثير من بلدان الانتفاضات العربية، يُستكمل الخطاب الحقوقي بخطابات العدالة الاجتماعية – لكل من المجموعات الواسعة من النشطاء والنساء. وهذا يتبيّن بشكل اساسي في كل من مصر واليمن، والى حد اقل في البحرين، حيث خطابات العدالة الاجتماعية بقيت في اشكال يسارية، في بعض الاحيان في النقابات والنشاط العمالي؛ وفي احيان اخرى حول قضايا تعنى بالظلم نتيجة السياسات النيوليبرالية، وسوء توزيع الموارد، وتزايد التفاوت في الثروة والسلطة. وفي كل من تونس وسوريا، وفي ظل ظروف متباينة، تم استبدال خطاب العدالة الاولي، وبسرعة، بخطاب حقوقي. ومن البديهي القول ان تدخّل الناتو في ليبيا فعّل هذا الخطاب الحقوقي بشكل صارخ تحت مظلّة «مسؤولية الحماية» (Responsibility to Protect).

وأنا أشعر بأنه، في الاماكن التي حوّل فيها الخطابُ الحقوقي نفسَه بشكل كاف لدمج خطاب العدالة الاجتماعية، وللتعبئة على اساس تحصيل الحقوق من خلال التنظيم والعصيان المدني والاعتراض، وبنفس الوقت التوجه لا الى القوى العالمية بل الى الجماهير المتضامنة، في هذه الحالة، يصبح هذا الخطاب اكثر فعالية.
حيث أن استخدام، او تفعيل، خطاب عالمي حول الحقوق، من دون دمجه بفهم لأنماط انعدام العدالة المحلية، وتحدٍّ لها، او من خلال الابقاء على لغة غريبةً وغير مألوفة، واعتماده على القوى العالمية – حكومية كانت او ما فوق حكومية –

او على دول، من اجل اعطاء الحقوق، ينتج حينها هذا الخطاب تشققات طبقية، وتشرذم التعبئة الجماعية، وضعضعة شبكات المنظمات والتنظيمات المحلية، التي لها دور حاسم في التعبئة، عندما تنشأ الحاجة لها.

أجساد النساء كمساحات صراع

ليس هناك مجال للجدل في أنه، في اي لحظة اضطرابات، يتم خوض الكثير من الصراعات الاديولوجية والاجتماعية، التي نراها في الانتفاضات العربية، على مساحة اجساد النساء. ففي كل الانتفاضات العربية، اتُّهمت الناشطات النساء من قبل الانظمة المسيطرة (وحتى من قبل الانظمة الجديدة التي تسلمت السلطة) بانعدام الاخلاق او الفجور.

ولكون الكثير من النساء قضين الوقت في ميدان التحرير، أواللؤلؤة، أوالتغيير، في القاهرة والمنامة وصنعاء، قام مناصرو النظام بالادعاء أن النساء المتظاهرات قد تخلّين عن ادوارهن، كأمهات وبنات، وكأمثلة ممتازة للفضيلة؛ والله يعلم ما هي انواع الرذيلة والقذارة التي كانت تحدث في مساحات النوم المشتركة في مخيمات الاحتجاج.

وفي مصر، تجسدت هذه التهم بالفجور، بعنف، عندما قام العسكر بفرض فحوصات للعذرية على النساء المتظاهرات، يجريها اطباء ذكور، والهدف من ذلك كان ترهيب هؤلاء النساء، واضفاء صفة «العار» عليهن، وتأمين غطاء قانوني لما هو فعلياً اعتداء جنسي.

وفي سوريا، قامت بعض اطراف المعارضة بتأديب حلفائهم العلمانيين، معترضين على «عدم تواضع» البسة النساء. واستراتيجيات النضال، كذلك، تحدد مشاركة النساء في بعض اشكال الاحتجاج، وليس في غيرها. فبينما يتبيّن ان التحركات والاحتجاجات الجماهيرية واحتلال الساحات العامة هي مساحات مرحّبة بمشاركة المرأة، تميل معارك الشوارع (كالتي حصلت ما بين مشجعي الالتراس والشرطة في مصر) او النضال المسلّح (كما في ليبيا وسوريا) الى تقليص مشاركة النساء والحد منها بشكل كبير.

في اعقاب الانتفاضات، بدا وكأن العمل الاول او خطاب الكثير من الانظمة الجديدة هو التأكيد على حقوق المرأة، إما من خلال اجراءات تنظيمية جديدة، او

من خلال التراجع عن قوانين الاحوال الشخصية القائمة. ان النقاشات القائمة حول قوانين الاحوال الشخصية تعتمد على تاريخ، وذاكرة واسعة، حول الموضوع، كما على ترابط سياسي، ولذلك فهي لم تُحسَم. هي معقدة، وتقع في قلب علاقات المدّ والجزر للسياسات الاحتجاجية، التي تصاغ من خلال لغات حقوقية وعدالاتية مختلفة.

لربما الشأن الاكثر الحاحاً في هذه الاثناء هو مسألة التقييد الجسدي لنشاط المرأة السياسي، مثلاً من خلال تزايد اعداد الاعتداءات الجنسية، في ميدان التحرير. التحرش الجنسي قبل الانتفاضة استهدف النساء من جميع الطبقات وجميع اشكال اللباس؛ ولكن بعد الانتفاضة، يبدو أن المستهدفات هن النساء المتواجدات في ساحات الاحتجاج العامة، وفي التحرير، بعد حلول الظلام.

إن تعقّد الطرق، التي من خلالها تصبح اجساد النساء نقاط ارتكاز للصراعات السياسية، يمكن تلخيصه في قصة علياء المهدي. ففي أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١١، اختارت علياء المهدي ان تخلع ملابسها للاحتجاج ضد الطرق التي تتم مصادرة جسد المرأة بها، من جانب الآخرين، وتمت مواجهتها من قبل مروحة واسعة من الناشطين/ات المصريين/ات (حتى مَن منهم إلى اليسار)، الذين رأوا أن تعَرّيها هو، في احسن الاحوال، من دون جدوى، وهو يلهي عن المهمة الثورية، وفي اسوأ الاحوال، هو مثال على الفساد الأخلاقي والتدهور الاجتماعي. ففي سياق الواقع المصري، يخلخل عري علياء المعايير الجندرية التي ترى عري المرأة كإهانة، ليس فقط لقواعد اللياقة، بل لربما ايضاً لأسس العائلة، والمجتمع والنظام (وحتى الاخلاق الثورية). ولكن العري في السياق المصري، معلّقاً عليه بالعربية، ومع جمهور مصري، له معنى آخر تماماً، عندما يتم من اجل الجمهور الاوروبي، في عاصمة اوروبية، الى جانب نسويات اوروبيات بدت استفزازاتهن ضائعة، حتى في واقعهنّ المحدد. ففي ستوكهولم، عري علياء ليس (او ليس فقط) اعتراضاً ضد علاقات الاضطهاد الاجتماعية في مصر؛ بل هو لجوء الى حجة ثقافوية تموضع بشكل محدد اضطهاد المرأة في ثقافتها الخاصة – كالإسلام، على سبيل المثال – بدلاً من وضعه في اطار اوسع من التصادمات والنزاعات الاجتماعية حول العالم؛ وتجد هذه الحجة جمهوراً سعيداً ومشجعاً في الاوساط الكارهة للاسلام.

مطالب النساء او الاهداف الثورية

ربما يكون المأزق الاكثر ارباكاً في الاوقات الثورية هو كيف يمكن ان تتلازم

نضالات النساء مع اجندة اوسع، من النضال السياسي الثوري؛ وسواء كيف يتم وضعها، او كيف يجب وضعها، ضمن سلّم الاولويات، الى جانب الاهداف الثورية الاخرى. فالافكار التي طرحتها ماكسين مولينيو حول الثورة في نيكارغوا، ودور النساء فيها، والتي كتبتها منذ عقود، لا تزال تمتلك راهنيتها اليوم:

«اذا ما قامت النساء بالتخلّي عن مصالحهن الخاصة، في الصراع العالمي من اجل مجتمع مختلف، ففي اي نقطة من الزمن، سيتم حينها اعادة الاعتبار لهذه المصالح من قبل القوى الثورية، او من خلال (الدولة الثورية) الجديدة، وإعطاؤها الشرعية، والاستجابة لها؟»[٨]

إن الصعوبة في المسألة تكمن في كيفية دمج نضالات النساء من اجل الحقوق القانونية – قدرة المرأة لتمرير جنسيتها لاولادها، وحقوقها في الزواج والطلاق، وقدرتها على العمل، والدراسة، والسفر من دون موافقة وصي ذكر، بالاضافة الى غير ذلك – في اجندة اوسع، من التعبئة اليسارية/التقدمية.

هناك توازنٌ ما يجب ان يتم، من جهة، من اجل التعاطي بجدية مع هذه الحقوق القانونية، ومن جهة أخرى لكيلا يصبح النضال من اجل هذه الحقوق الوسيلة الوحيدة للتعبئة السياسية. في كلمات اخرى، النضال من اجل الحقوق القانونية يجب ان يتعايش الى جانب مهمات بناء التحالفات، وتثقيف الحلفاء السياسيين، والعمل على الحشد ابعد من المراكز المدينية للطبقة الوسطى، وتنظيم النساء (والرجال) حول مسائل المساواة، والتنظيم النقابي، والوصول الى العمل، والتعليم والرعاية الصحية. وان صعوبة ايجاد هذا التوازن تنعكس في النضالات الثورية في العالم العربي.

في القاهرة، تكلمت الكثيرات من المناضلات النسويات على صمت الكثير من التنظيمات اليسارية حول الاعتداءات الجنسية، في المساحات العامة، وحثثن «جميع القوى السياسية والثورية على عدم اعتبار قضايا النساء كقضايا عابرة، او كورقة مساومة تستخدم لمواجهة المعارضين السياسيين، الذين ينتمون الى الفكر الديني، او غيرهم. عوضاً من ذلك، هي (أي

8- Maxine Molyneux، 1985، “Mobilization without emancipation? Women’s Interests، the State، and Revolution in Nicaragua” in Feminist Studies 11(2)، 227-254. I am grateful to Katie Natanel for drawing my attention to this article.

> هذه القضايا) جزء رئيسي من الثورة والحراك السياسيٍ الحالي، ومن النضال من اجل الحرية، الذي لعبت النساء دوراً حيوياً فيه، وضحّيْنَ كثيراً لأجله».[٩]

وفي تونس، قام الاتحاد العام التونسي للشغل بإعلان تأسيس تحالف نسائي سيعمل، بالتوازي مع الهموم النقابية الاخرى، على النضال من اجل الحفاظ على قانون الاحوال الشخصية، وبخاصة حظره لتعدد الزوجات، وهو القانون الذي تتم مواجهته من قبل السلفيين وحلفائهم في الحكومة، في تونس.[١٠]

ولكن المصالحة ما بين السياسات النسوية واليسارية ليست فقط حول ضرورات النضال. ان بنى اليسار، وأطر التعبئة، والسيرورات الداخلية فيها، يجب أن تخضع للتمحيص النسوي المستمر، على ان لا تكون تلك «النسوية» مجموعة من الهويات والممارسات الجامدة والمحددة سلفاً، بل عملية تقييم وتفكير مستمرين، حول مفاهيم وادوات التعبئة والنضال.

في نص شخصي، في مجلة اشتراكية لبنانية (المنتدى الاشتراكي)[١١]، تقوم الكاتبة المجهولة الهوية بتحديد جميع الطرق التي تقوم بها الحركات اليسارية في لبنان، والتي تكرر نفس نوع ممارسات التفرقة الجنسية، في اماكن النشاط والنضال: كإسكات النساء في الاجتماعات؛ والحطّ من اهمية مخاوفهنّ، واعتبارها سخيفة وغير سياسية؛ وغياب النساء عن الكوادر القيادية والمتكلمين في الحركة اليسارية، وغيرها من الأمور.

إن تغيير انماط العمل التنظيمي ليس بالمهمة السهلة، كما انماط التفاعلات الداخلية، واجندات النشاط. فالتوفيق او الموازنة ما بين النضال من اجل الحقوق القانونية للنساء والنضال الاوسع بوجه الانظمة السياسية الحاكمة، يمكن للوهلة الاولى ان لا يظهر كما لو كان يتمحور حصراً حول النساء. فليس من السهل

9- Nazra for Feminist Studies، 2013، "Position Paper on Sexual Violence Against Women and the Increasing Frequency of Gang Rape in Tahrir Square and its Environs"
10- Noureddine Bettayeb، 2013. "Women's Uprising in Tunisia" in Al-Akhbar (8 March) at http://www.al-akhbar.com/node/178981
11- "Reflections on the Left and the location of women within it" in Muntada al-Ishtiraki 1î (Spring 2012) in http://socialist-forum.org/sfmagazine/sites/default/files/MUNTADA-Z - RO-SM.pdf

التنظيم، ضمن علاقة متوترة، دوماً، ما بين المطالب المعينة للنساء كنساء وحاجات البناء السياسي الاوسع. ولكنه امر لا بد من القيام به، إذا كان اليسار لا يريد التخلي عن الاجندات النسوية، وان تقوم النسويات بدفع معاركهن، في اطار تحالفات اوسع، من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

كيف تكون النساء كيانات سياسية؟

في النهاية، كيف نفكر بالنساء ككيانات او موضوعات سياسية؟ لقد بينت لنا النسويات الافريقيات-الامريكيات، والما بعد استعماريات، او ذوات النهج المنزوع عنه الطابع الاستعماري، انه من دون تقييم فئة «الجندر» او «النساء»، ومن دون مناقشة الفئات والابعاد الاجتماعية الاخرى، كالطبقة والاثنية، والجغرافيا والجيوسياسة، والاقتصاد السياسي والجنسانية، فنحن بطبيعة الحال نقوم، حينئذ، بإضافة الغموض على كل الطرق المعقدة والغادرة التي من خلالها تقوم علاقات القوّة في تأليف الفئات وهرميات السلطة.

إن قصتي كشخص نشأ لسنوات عدة في ايران الثورية، قبل الهجرة، تشبه الى حد ما قصة مارجانة ساترابي، التي ترويها في برسيبوليس (Persepolis) (الفرق ان عائلتي قدمت من بين تجار المحافظات، وليس من ارستقراطية طهران)؛ ولكن هذه ليست قصة فتاة من الطبقة العاملة من كرمانشاه، او قصة نساء بالوش في جنوب شرق ايران، او قصص النساء من العائلات الثرية والتقية في اصفهان او مشهد. اعرف ان الاختلافات الطبقية في ما بيننا، وأماكن تواجدنا، نادراً ما يمكن ان تسمح بدمجنا او اختزالنا في فئة «النساء الايرانيات». وبالطبع ألاحظ ايضاً كيف يتم هذا الاختزال مع النساء العربيات اللواتي ينتمين الى اكثر من عشرين بلداً.

لذا من الضروري تذكُّر ان النساء كفاعلات لسن يفعلن، بالضرورة، ودائماً، كنساء، او كنسويات؛ فيمكن ان يكنّ اشياء كثيرة وكبيرة، وفي حركتهن يمكنهن ان يكنّ بمثابة شيء آخر غير المرأة، وفي بعض الاحيان تكون افعالهن غير مقروءة للنساء الاخريات، او حتى لنسويات أخريات، لأي توجه انتمين.

هناك فكرة سائدة حول النسوية يتم النظر، من خلالها، الى النساء، كموضوعات ليبرالية مستقلة، وذوات وكالة لامتناهية، تصبو الى تحديد السلوكيات والى عزل الكيان النسائي (womanhood)، كونه المحور الاوحد للتحديد والممارسة.

واعتقد انه من الضروري، امام ثقل التاريخ، ان نلاحظ أن قدرتنا على الحركة، واستراتجيات عملنا، هي غير مستقلة بتاتاً عما حولنا. فنحن نتأثر بكيف نكون ومن نحن: ما هي الطبقة التي ننتمي اليها، والتاريخ، والهويات الجنسانية، والاثنية، وما هي مواقعنا الجيوسياسية، وما هي انتماءاتنا وانتساباتنا الإديولوجية. ومن النادر جداً امكانية الفصل ما بين هذه النضالات؛ ومهما كان يبدو الامر صعباً، لا يمكننا عزل هذه الصراعات بعضها عن بعض، وعلينا التعلّم كيف نتخلّص من وهم الصرامة والمحدودية والاستقلالية، عندما نطرح مسألة هذه الصراعات والنضالات.

كما أظن أن التحوّل يأتي بشكل اكثر ديمومة، عندما يأتي من الداخل. وان العدالة للنساء - كما للجميع - يمكن ضمانها، وحمايتها بشكل افضل، كجزء لا يتجزأ من الكل، إذا كان الناس مستعدين ليحتشدوا ويتحركوا للدفاع عنها. هذا يعني البناء المستمر والدؤوب من اجل تشكيل دعم شعبي، وشبكات، وتنظيمات مبنية على قضايا وشؤون مروحة واسعة من النساء، ورفاقهن، في العديد من النضالات. هذه التعبئة تتطلب تحالفات استراتيجية، عبر مختلف الطبقات المضطهدة والإديولوجيات. لا شيء آخر ممكن ان ينجح: لا الصداقات الدولية، ولا الحرية تحت تهديد السلاح، ولا سخاء الدولة. فالعدالة تتطلب اليقظة والتعبئة.

على الطريق لتحرر المرأة المصرية الكامل

مقابلة مع دعاء بسيوني - الاشتراكيون الثوريون (مصر)

س) مع بداية السيرورة الثورية للجماهير العربية، بدا واضحاً من خلال التطورات السياسية والاجتماعية في السنوات القليلة الماضية، مدى عمق الازمات التي تعانيها المجتمعات العربية، في المساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبدا ظاهراً مدى مركزية مسألة تحرر المرأة العربية، وخاصة كونها في حركتها تشكل احدى الشرائح الاكثر مشاركة في المعترك الثوري، وهذا ما ادى الى ظهور اشكال جديدة من العنف الموجه بشكل سياسي تجاهها. ما هو تقييمك لواقع المرأة المصرية ما قبل الثورة، وما باعتقادك هي الظروف التي ساهمت في مشاركة المرأة في الحركة السياسية القائمة؟ وما هي المعوقات القائمة لمشاركتها؟

ج) تعاني المرأة المصرية، في الكثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التهميشَ والتمييز ضدها. فالمرأة العاملة تعاني عدم المساواة في الاجور. ففضلاً عن تدني الأجور بصفة عامة، إلا أن اجور النساء في كثير من الأحيان أقل من أجور الرجل، هذا بجانب زيادة ساعات العمل وقلة الاجازات. فلا اجازات رعاية طفل أو رضاعة تتمتع بها المرأة العاملة. وبالرغم من كل هذه المعاناة لا يشفع لها ذلك على صعيد اعباء الاسرة والمنزل، فتعود لتتحمل مسؤولية المنزل، بشكل كامل، في أغلب الاحيان.

وتأتي ظاهرة التحرش لتوحد جميع نساء المجتمع، في معاناة واحدة، فالتحرش داخل اماكن العمل -أي عمل- امر بات معتاداً، بجانب التحرش في الشارع ووسائل

المواصلات. وذلك بالإضافة الى هيمنة الافكار الرجعية والذكورية، في المجتمع، التي تكرس نظرة متدنية إليها، ومعاملتها علي أن مكانتها الطبيعية هي في المنزل، وليس لها الحق في المشاركة السياسية والمجتمعية. وقد انعكست هذه النظرة حتى في النصوص القانونية، التي تبيّن بشكل فج عدم مساواة هائلة بين المرأة والرجل، وخاصة في نظم الاحوال الشخصية والجرائم الخاصة بالشرف.

هذه المعاناة ساهمت بشكل كبير في دفع المرأة المصرية للمشاركة في العمل السياسي، وفي النضالات المختلفة، منذ ما قبل الثورة. ولكن هذه المشاركة يعوّقها الكثير من الصعوبات، ومنها الرجعية والذكورية السائدتان، في المجتمع ككل، وللأسف حتى على مستوى بعض الثوريين، وهو ما ساهم بشكل كبير في تبرير ظاهرة التحرش الجنسي، وبالتالي لوم الضحية، بدلاً من الوقوف بحسم ضد هذه الجريمة. فباتت مشاركة المرأة في التظاهرات تعرضها لخطر آخر، وهو التحرش الجنسي، وفي الاغلب يقع على المرأة نفسها عبء حماية نفسها.

كما أن هذه الافكار الرجعية ادت إلى عدم الرغبة في تبني قضايا المرأة ومنها المساواة، على أساس عدم اعتبارها من أولويات النضال الثوري. وعلى النقيض فإن النظام، سواء كان في ظل مبارك، أو المجلس العسكري، أو مرسي، كان يعي مدى خطورة مشاركة المرأة عليه، ولا سيما عبر ما يعنيه ذلك من توحيد صفوف المضطهدين. فكان هو الراعي الرئيسي لتفشي ظاهرة التحرش واستخدمها كسلاح ضد المناضلات. وقد ظهر ذلك بوضوح في تحرش بلطجية النظام بالنساء المشاركات بتظاهرات «كفاية» عام ٢٠٠٥، ثم جاء بعدها المجلس العسكري، بقيادة المشير طنطاوي، الذي قام رجاله بسحل الفتيات امام مجلس الوزراء وكشف العذرية لهن، بعد فض اعتصام ٩ مارس/آذار ٢٠١١، واعتصام العباسية ٢٠١٢. وقد أكمل المسيرة نظام مرسي، في ذكرى محمد محمود والذكرى الثانية الثورة .

س) في خضم المعترك الثوري ظهرت نقاشات عديدة حول مسألة تحرر المرأة، ما هي باعتقادك خارطة هذه الطروحات السياسية (من اليمين الى اليسار)، وكيف ترين علاقة الحركة النسوية الحالية بتشعباتها مع الحراك السياسي العام، ومن جهة اخرى ما هي اهم الاختلافات التوجيهية والاستراتيجية السياسية ما بين هذه الحركات، واين يرى الاشتراكيون الثوريون مكانهم في ظل هذا الواقع السياسي؟

ج) معظم النقاشات التي دارت على تحرر المرأة في الاحزاب الليبرالية واليسارية كانت حول عدم التمييز، وتحقيق كل أوجه المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع، في المجال الخاص الذي يشمل الاسرة والمجال العام الذي يشمل المشاركة السياسية. ولكن هذه البرامج تفتقد التحرك العملي في الواقع، اما عن الحركة النسوية فتقريبا لا توجد حركة نسوية في مصر، الآن، بما تعنيه كلمة «حركة»، ولكن توجد مجموعات تشكلت كرد فعل على ظاهرة التحرش الجنسي، مثل حركة ضد التحرش وغيرها، التي عملت بشكل دؤوب في الميادين والتظاهرات السياسية لمنع التحرش بالنساء وانقاذهن والتوعية بخطورة هذه الظاهرة. ولا توجد خلافات جوهرية بين التيارات السياسية المختلفة على مسألة تحرر المرأة، لأنها لازالت حبيسة الاوراق والبرامج، ولم تفعل في الواقع حتى الان.

وبالنسبة لحركتنا -الاشتراكيين الثوريين- فنحن نحاول ان نتناول قضايا المرأة المصرية ومعاناتها في مختلف جوانب حياتها، بالاضافة الي محاولاتنا الاشتباك مع نضالات المرأة العاملة طوال الوقت، والمشاركة في مجموعات ضد التحرش، بقدر الامكان. وهذا المجهود لا يزال حتى الآن محدوداً، ونحن نحتاج الي تركيز المزيد منه، والعمل المتواصل في هذا الملف، لما يمثله من معاناة يومية للمرأة المصرية، التي مثلت جزءاً هاماً واساسياً من الجمهور الفاعل في الثورة المصرية، بنضالها وصلابتها.

س) كيف ترين دور جهاز الدولة البرجوازي في بنيانه العسكري والبيروقراطي والاقتصادي، في تعميق الاضطهاد ضد المرأة؟ وكيف تنظرين الى سياساته في الآونة الاخيرة وخاصة في فترات الصراع الثوري؟ بالاضافة الى ذلك كيف ترين دور الحركات الاصلاحية اليسارية التقليدية في مواجهة هذا الاضطهاد؟ وايضاً الحركات الاسلامية؟

ج) ان اجهزة الدولة القمعية بما فيها الشرطة والجيش تعمل على تقاليد الانضباط والصرامة والتبعية الذكورية. وتاريخيا جميع قيادات هذه المؤسسة من الرجال فقط وهي على تناقض تام مع أي عمل لأجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد والافكار الرجعية. ومن بين ما يبرهن على ذلك تصريحات احد القيادات العسكرية في فبراير/شباط ٢٠١٢: «هو شوية العيال اللي في التحرير فاكرين أنهم عملوا ثورة.. هنوريهم هنعمل فيهم إيه! كنا فاكرين إننا بنحمي ثورة طلعنا بنحمي شوية بنات فاقدات العذرية وشوية عيال خولات.» فهذه هي الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع

المناضلات، فأجهزة الدولة لم تكتف بالسكوت عن الاغتصاب الجماعي في الميادين بل قامت بلومهن على نزولهن إلى الشارع، وبتحميلهن المسؤولية.
اما عن دور الحركات اليسارية الاصلاحية فحتى الآن لا دور لها يذكر، وذلك لقلة عددها وضعف تأثيرها في مختلف القضايا السياسية. وعن الحركات الاسلامية، هي تتبنى رؤية النظام، وهم اول من ردد اتهامات الدولة للمناضلات ودافعوا عن كشف عذريتهن على ايدي العسكر، وحملوهن مسؤولية الاغتصاب الجماعي ونزولهن للميادين.

س) كيف تفهمين انماط العنف السياسي وانماط التحرش الجنسي والاختلاف في ما بينها، وما هي المهام التي على اليسار الثوري انتهاجها، لمواجهة هذا العنف والتحرش؟

ج) العنف السياسي الموجه للمرأة المصرية يعني لي الإقصاء عن المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وقلة عدد النساء في مواقع ومراكز اتخاذ القرارات السياسية بأجهزة الدولة. ولا يمكن الفصل بين وضع المرأة في الحيّز الخاص، الذي يشمل الاسرة والحياة الزوجية، عن وضعها في الحيّز العام وقدرتها على المشاركة في الحياة السياسية بشكل فعال. فمثلاً نجد ان قانون الاحوال الشخصية يستند إلى مفهوم القوامة في الدين الاسلامي، الذي يتيح للرجل تعدد الزوجات والطلاق والنصيب الاكبر من الإرث، بالمقارنة مع المرأة. وهنا نجد ان المرأة يتم تصويرها في معظم الاحوال على أساس أنها الطرف الاضعف الذي يحتاج الى الوصاية والرعاية، من جانب الرجل. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد تمييزاً واضحاً ضد المرأة في شغلها المناصب العليا، خاصة في مجال القضاء. فقد تم التصويت عام ٢٠٠٧ على رفض مشاركة القاضيات في مناصب مجلس الدولة، وعلى عدم تمكين القاضيات من الترقي في السلم القضائي. وهذه المعوقات توجد في معظم المناصب المنوطة بصنع القرار في أجهزة الدولة المختلفة.
ويتضح هذا الاقصاء في اللجنة المنوط بها تعديل الدستور، سواء في عهد مرسي او في عهد السيسي، الآن، فلجنة العشرة التي شكلها مرسي كانت نسبة المشاركات فيها من النساء قليلة جداً، ومعظمهن من حزب العدالة والحرية، «حزب الاخوان المسلمين». وقد تجاوزت هذه النسبة ثلثي عدد النساء الموجودات في لجنة العشرة. كما عانت ايضا لجنة الخمسين من نفس قلة تمثيل المرأة، واقتصرت الاشارة للمرأة في دستور لجنة العشرة على ما يتصل بالبيت والاسرة فقط، ولم تتم الاشارة الى حقوق المرأة في العمل العام سوى بالترابط مع الدور الاسري. ونجد ذلك في

المادة ١٠ التي نصت على «ان تكفل الدولة خدمات الامومة والطفولة بالمجان، والتوفيق بين واجبات المرأة وأسرتها وعملها العام». وفي مشروع دستور لجنة الخمسين جاءت المادة ١١ في التعديلات الأخيرة لتنص على أن «تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، ورعايتها، والتوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من دون الإخلال بمبادئ الشريعة الإسلامية.» وهذه هي المادة التي كان يطلب حزب النور الابقاء عليها لما تفرضه من ضوابط دينية على مفهوم المساواة بين المرأة والرجل في مختلف المجالات ، كما جاءت هذه المادة لتؤكد على تحمل النساء لأعباء الاسرة، وعدم مساواتهن بالرجال في ذلك.

ويضاف الى أنماط العنف السياسي قمع الأجهزة الامنية للنساء في التظاهرات والاعتصامات، وعدم توفير الحماية لهن في المجال العام؛ وتتضح ذكورية هذه الاجهزة في اجبار المناضلات على كشف عذريتهن وتعريتهن، وسحلهن على يد رجال الشرطة العسكرية.

لقد انتشرت ظاهرة التحرش الجنسي خلال العشر سنوات السابقة، في عهد مبارك المخلوع، بكل اشكالها: من الحملقة والكلام البذيء واللمس لجسد الفتاة، وصولاً للاغتصاب الفردي والجماعي. وقد ظهرت تلك الممارسات بوضوح في عهد مبارك بشكل فردي في اماكن العمل وفي الشارع، وصولاً الي التحرش الجماعي في ايام العيد من جانب مجموعات كبيرة من الشباب. كما قامت بلطجية نظام مبارك لأول مرة بالاعتداء والتحرش بالنساء المشاركات في تظاهرات كفاية، في عام ٢٠٠٥، ضد التعديلات الدستورية التي كان يريد تمريرها لضمان توريث حكمه. وجاء بعده المجلس العسكري بقيادة المشير طنطاوي الذي أشرف على كشف عذرية الفتيات اللاتي شاركن في اعتصام ٩ مارس ٢٠١١، وسحل الثوريات وتعريتهن في اعتصام مجلس الوزراء؛ وزاد ذلك ايام حكم مرسي عندما حدثت حالات التحرش الجماعي في ذكرى محمد محمود ٢٠١٢، وذكرى ٢٥ يناير ٢٠١٣، وهو ما أدى الى إجراء تدخلات جراحية لبعض الفتيات، وذلك لاغتصابهن بآلات حادة. وامتدت مأساة التحرش والاغتصاب الجماعي في تظاهرات ٣٠ يونيو، التي خرجت لاسقاط الرئيس مرسي، لمئات النساء داخل محيط ميدان التحرير، وسط تعتيم اعلامي وتجاهل من مؤسسات الدولة وأجهزتها الامنية.

ان المهام المطروحة على اليسار الثوري الآن هي فضح التعتيم الاعلامي وتجاهل

مؤسسات الدولة للاعتداءات وجرائم التحرش، ولاغتصاب النساء في الميادين، كما علينا الاشتباك مع كل نضالات المرأة المصرية والوقوف معها في شتى المجالات والمواقع، وابراز دورها بشكل خاص.

س) ما هي برأيك الاسباب التاريخية والبنيوية في النظام البرجوازي القائم (في الواقع المصري) التي جعلته يشجّع اضطهاد المرأة، وما برأيك هي الاسباب التي تدفع بكثير من العمال الرجال (على مساحة المنطقة العربية/ او الواقع المصري) لينتسبوا لثقافة العنف والاضطهاد ضد المرأة؟ وما برأيك على الثوريين/ات ان يفعلوا لأجل كسب الاجزاء المختلفة من ضمن الطبقة العاملة الى خارج هذه الثقافة، وجعلهم يقفون مع سيرورة تحرر المرأة؟

ج) من وجهة نظري إن اضطهاد المرأة يرجع بالاساس الى بداية ظهور المجتمع الطبقي والملكية الخاصة، وقبل ذلك لم توجد اشكال الاضطهاد المختلفة، التي من ضمنها اضطهاد المرأة. فلقد كانت اعباء الحمل والانجاب وتربية الاطفال تعوق المرأة عن المشاركة في نمط الانتاج الجديد. ومن هنا جاء تقسيم العمل ليجعل دور المرأة يقتصر على الاسرة، وتكون كل ملكية ووسائل الانتاج في يد الرجل. وبالرغم من تغير شكل المجتمعات من العبودي، إلى الاقطاعي، فالرأسمالي، فالاضطهاد الذكوري لا زال موجوداً، والنظام المصري مثله في ذلك مثل باقي الدول الرأسمالية، وما يزيد عليه انه من الدول النامية، التي يزيد فيها الاضطهاد والفقر. ويستخدم النظام الاضطهاد وينشر افكاره الرجعية والطائفية حتى لا تتوحد صفوف الفقراء ضده. وكما يقول ماركس «ان الافكار السائدة هي افكار الطبقة الحاكمة»، فالمجتمع المصري بما فيه الطبقة العاملة تسيطر عليه الافكار الرجعية والطائفية والعنصرية، التي تنشرها مؤسسات الدولة وإعلامها طوال الوقت، بحيث تقوم بتفتيت الحركة العمالية، خوفاً من وحدة صفها وانتصارها على الطبقة الحاكمة. وعلى الثوريين خوض نقاشات طويلة وعميقة مع قيادات النضالات العمالية، ودحض افكارهم الذكورية ضد زميلاتهم من العاملات، والعمل على توحيد صفوف الحركة العمالية ضد عدوها المباشر المتمثل بالطبقة الحاكمة، وكل إفرازاتها.

س) اتخذت المرأة المصرية العاملة دوراً ريادياً في كثير من النضالات النقابية والسياسية والاجتماعية، ما برأيك اثر هذا الدور الذي لعبته على مستوى تغيير الوعي الجماهيري في مصر، على مستوى الطبقة العاملة خصوصاً، فضلاً عن باقي الشرائح المضطهدة، عامة؟ وهل يمكن القول ان هذا الدور المتزايد يمكن ان

يؤثر بشكل او بآخر في العلاقات العائلية والانماط الجندرية وتوزيع الادوار ما بين الرجل والمرأة، في الحيزين، الخاص (المنزل) والعام؟

ج) على الرغم من قيادة المرأة المصرية للكثير من النضالات منذ ما قبل الثورة، فهي لم تنل كامل حقوقها حتى الآن. ونذكر العديد من النضالات التي كان على رأسها مناضلات لعبن دوراً باهراً، وكسرن الصورة النمطية عن المرأة المصرية في المجتمع. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الشهيدة نفيسة المراكبي في البحيرة، التي قتلت على يد الامن وهي تقاوم قانون الايجارات الزراعية الجديد، وعاملات المحلة في اضراب غزل المحلة في ٢٠٠٦ ،اللواتي هتفن: «الرجالة فين الستات أهم»، ما احرج الرجال ودفعهم للانضمام للاضراب، وعاملات شركة المنصورة اسبانيا اللاتي قمن بأطول اضراب استمر لمدة ٦٩ يوماً. وقد كان الرجال يحملون لهن اطفالهن والطعام ويدعمون اضرابهن؛ واستشهاد العاملة مريم عبد الغفار محمد (٤٠ سنة) في اعتصام العاملات في ٢٠١١، بعد أن دهستها سيارة وهي معتصمة مع زملائها أمام المصنع، والنقابية عائشة أبو صمادة من نقابة الحناوي للدخان، التي خاضت معركة مع زميلاتها ضد الفصل وتعسف ادارة المصنع، ومشاركة العديد من النساء في مظاهرات دعم الانتفضة الفلسطينية ٢٠٠١، والتنديد بالحرب على العراق ٢٠٠٣، وتظاهرات حركة كفاية ضد تمديد الحكم وتوريثه لعائلة مبارك المخلوع، وصولا الى اندلاع الثورة المصرية واستشهاد اكثر من ٣٥ مناضلة لم يكتب عنهن. وثمة الكثير من الامثلة على نضال المرأة المصرية، ولكن هذا النضال لم يمكن المرأة المصرية حتى الآن من انتزاع حقوقها بشكل كامل، وذلك لأنها تخوض معركة ليس فقط ضد أجهزة الدولة وقمعها، بل ايضا ضد الافكار الذكورية والرجعية التي سيطرت بواسطتها أجهزة الدولة المختلفة على المجتمع.

س) ما هي المعوقات القائمة التي برأيك على اليسار الثوري ان يواجهها، وكيف يمكن تثوير البنى النقابية والعمالية حتى تصبح اكثر تحفيزاً لمشاركة المرأة العاملة فيها، وذلك في مستويات العضوية والقرار والقيادة؟

ج) يوجد بالفعل تمثيل للمرأة في عدد من النقابات المستقلة مثل الضرائب العقارية، وهي كانت اول نقابة مستقلة قام الموظفون فيها بعمل كوتا للمرأة بنسبة ٣٠٪ ، وكذلك نقابة الفنيين الصحيين والتمريض. فهذه القطاعات تتميز بزيادة عدد الموظفات والعاملات فيها، على عكس الصناعات الثقيلة والقطاع الخاص بصناعة النسيج، مثلاً، الذي يوجد فيه عدد كبير من العاملات، ولكن لا توجد لديهن نقابات.

ولذلك فإن اهم المعوقات لتمثيل المرأة في النقابات العمالية والمهنية هو قلة عدد العاملات في قطاعات دون الاخرى وعدم وجود نقابات في قطاعات أغلب العاملين فيها من النساء، كصناعة النسيج ، ولكن علينا تشجيع زيادة تمثيل العاملات والمهنيات في نقاباتهن، وذلك بزيادة النقاش داخل النقابات حول قضايا المرأة العاملة وحقوقها، ومشاركتها في اتخاذ القرار.

س) واخيراً، ما هي برأيك المهام التي على اليسار الثوري ان يقوم بها من اجل تحفيز مشاركة المرأة في العمل السياسي داخل تنظيماته، وكيف يمكن ان تكون هذه التنظيمات (في الواقع المصري والعربي) اكثر جهوزية واكثر فعالية في قدرتها على انتاج مشاركة اعلى من قبل النساء في صفوفها، القيادية، والعضوية؟

ج) على اليسار الثوري الاهتمام بمختلف مشكلات المرأة التي تعانيها، في المجالين، الخاص والعام، وطرح برامج حد أدنى وأقصى لتحقيق المطالب الخاصة بالمرأة، كما يجب على القوى السياسية حماية التظاهرات من التحرش الجنسي الذي حدث، في الفترة الماضية، ولا يزال يحدث، وفضح دور الدولة في صمتها على ذلك ومحاولتها إقصاء النساء عن العمل العام، وتشجيع المناضلات على المبادرات الايجابية ولعب الادوار القيادية، بالتمييز الايجابي لصالحهن في تولي المناصب القيادية، واتخاذ القرارات في تنظيماتهن واحزابهن.

المرأة العاملة (في لبنان)، بين المشاركة والتمييز ضدَّها

وليد ضو - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

قلما يتم ذكر دور المرأة العاملة في الكتب المتعلقة بالحركة العمالية والنقابية في لبنان، على الرغم من تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل، ومن التضحيات الجسيمة التي قدمتها في النضال النقابي، باستشهاد وردة بطرس العاملة في شركة الريجي عام ١٩٤٦، وفاطمة خواجة عام ١٩٧٢ العاملة في معمل غندور، كما تتضارب الأرقام حول نسبة النساء في القوى العاملة فتتحدث دراسة الواقع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان، واقع وآفاق، عن أن النسبة بلغت عام ١٩٧٠حوالى ١٧ بالمئة، في حين التضارب يبدو جليا في الأرقام الواردة في كتاب توفيق كسبار. فعام ١٩٧٣ قدرت مشاركة المرأة في القطاع الزراعي، في جنوب لبنان ب٤٨ بالمئة، ودراسة القوى العاملة في لبنان قدرتها بـ ٢١ بالمئة، وذلك عام ١٩٧٠، و«خارج القطاع الزراعي قدرت الأمم المتحدة نسبة مشاركة المرأة عام ١٩٦٠ بنحو ١١ بالمئة، وقدرت.... منظمة العمل الدولية عام ١٩٦١ تلك النسبة بـ ١٧ بالمئة، وذلك بالنسبة إلى الأجراء في القطاع الخاص» (كسبار، ص. ٢٩٤، ٢٠٠٥). وكسبار يعود ويؤكد على أن نسبة النساء في القوى العاملة عام ١٩٧٠ هي ١٤،٣ بالمئة، وذلك انطلاقاً من «تقديرات (PAL70) مسح القوى العاملة لعام ١٩٧٠ الذي نعتبره مسحاً مرجعياً» (كسبار، ص. ٢٩٤، ٢٠٠٥). أياً يكن من أمر فإن ما لا تحتسبه الدراسات هو العمل المنزلي غير المأجور وبالتالي المجاني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا ينطبق قانون العمل على الخدم في بيوت الأفراد، وذلك بموجب المادة السابعة (من دون تعميم الأمر للقول إن كل الخدم آنذاك كنّ من الإناث، ولكن القسم الساحق منهن).

بالعودة إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث ازدهرت صناعة الحرير، التي شكلت ٢٢ بالمئة من مجمل صادرات مرفأ بيروت، بين عامي ١٨٣٦ و١٨٥٧، و«مع حلول العام ١٨٧٣ سجلت هذه النسبة ارتفاعاً مهولاً ناهز ٨٢،٥ بالمئة» (وهبة، المنشور، ٢٠٠٨). وإثر تطور هذه التجارة شهدت بيروت طبقة جديدة من مقرضي الأموال وتجار الحرير، واستطاعت العائلات الاستقلال المالي عن الإقطاعيين، من خلال تربية الشرانق أو العمل في معامل الحرير، ونقل المحصول إلى المصانع أو إلى المرفأ؛ كما تأثرت العاملات اللبنانيات بالعاملات الفرنسيات اللواتي كن يتقاضين أربعة أضعاف ما تقبضه اللبنانيات، وعلى الرغم من طرد عاملات فرنسيات من معمل في بتاتر الشوف، لكن عاملات المصانع كن قد تعلمن مهارات الصراع الطبقي، وكن يهددن صاحب العمل بالعمل «في المصنع المنافس إذا لم ترفع أجورهن» (وهبة، المصدر نفسه)، كما اعتمدن الأسلوب الإيطالي في الإضراب من خلال خفض نوعية الحرير، و«مع حلول تسعينات القرن التاسع عشر... أثمرت هذه النضالات العمالية ارتفاعاً في أجور العاملات اللبنانيات أربعة أضعاف» (وهبة، المصدر نفسه).

هذا التغيير، المتمثل بالاستقلال المالي، الذي أمنه العمل المأجور لحياة النساء، وزيادة حالات الطلاق، بعد أن كان الوضع مختلفاً، بصورة عميقة (بحيث «صُعِق العاملون في المجال الاجتماعي في المهجر الأميركي لغياب مفهوم «ربة المنزل» لدى المهاجرات اللبنانيات والسوريات») (وهبة، المصدر نفسه)، هذا التغيير الجذري في حال المرأة دفع برجال الدين إلى شن حملة للدفاع عن «قيم العائلة» و«العادات والتقاليد».
في العام ١٩١٤، أعلنت الإضراب عاملات التبغ في بيروت، وقد «حققن بفعله ١٥ شهراً من الأجور المدفوعة في السنة الواحدة، كما جعلن أيام العطل الدينية مدفوعة أيضاً... ويعد هذا النصر استثنائياً حتى بالمقاييس الحديثة» (وهبة، المصدر نفسه).

ويذكر الياس البواري في كتابه نوعين من مشاركة المرأة في الحراك العمالي والنقابي: الأول مباشر ومن خلال الحراك نفسه، والثاني من خلال لجان «مختصة بالمرأة»، وخاصة خلال عام ١٩٧٥، كما سبقت الإشارة.

وفي العام ١٩٤٥، وخلال إضراب عمال وعاملات معمل الأصواف الوطنية، وكان من أطول الإضرابات، إذ استمر ٤ أشهر متواصلة، برز مطلب خاص «بالنساء» ضمن لائحة المطالب، وهو: «دفع كامل تعويضات الصرف من الخدمة للعاملات عندما يتزوجن»، على الرغم من أن هذا المطلب يؤدي عملياً إلى إخراج العاملات من سوق العمل، ويعيدهن إلى العمل المنزلي غير المأجور.

وخلال إضراب عمال وعاملات شركة الريجي، الذي دام شهراً عام ١٩٤٥ حين طالبوا/ن بزيادة رواتبهم/ن، سقطت الشهيدة وردة بطرس برصاص القوى الأمنية. وهذا الإضراب يعتبره مالك أبي صعب عاملاً أساسياً في تجذر عاملات التبغ ضد السلطة، وهنّ لم يكنّ منظمات نقابياً أو منتسبات إلى أحزاب سياسية. ويعتقد أبي صعب أن اتحاد نقابات العمال والمستخدمين والشيوعيين من الممكن أنهم عكسوا نوعاً من الهرمية الذكورية والهيمنة الذكورية، ما جعلهم أقل ملاءمة لتقبل عضوية المرأة لديهم (الكلام لأبي صعب)، كما برهن الإضراب عن أدوار جديدة يمكن للمرأة أن تلعبها. ويصف أبي صعب ذلك بكونه التعبير عن هوية جندرية جديدة، جرى خلقها في المساحة العامة التي كانت «حصرياً» للذكور. ويضيف أبي صعب أن هذه الهوية جرى بناؤها من خلال القوة الاجتماعية المشتركة. وشكل الإضراب الذي قادته العاملات تحدياً للسلطة بكل أشكالها وكسراً للحدود المرسومة والفاصلة لموقع المرأة بين العام والخاص.

بعد مرور عشرين عاماً على إضراب عمال وعاملات شركة الريجي، أكد إضرابهم/ن عام ١٩٦٥ على نفس النهج الجذري المساواتي بين الرجل والمرأة، ومن خلال استعراض أبرز المطالب، يتبين مدى حضور المرأة العاملة في صلب الحركة العمالية: «دفع أجرة الطريق وفروقاتها إلى جميع العمال والعاملات... مساواة العاملات بالعمال لناحية رفع الحد الأدنى وإعطاؤهن ٤٥ علبة دخان بالشهر أسوة بالعمال.... وتوزيع المكافآت بنسب متساوية على العمال والعاملات...» .وهذه من المطالب التي وافقت الإدارة على تحقيقها.

في السادس من آذار من العام ١٩٧٥، عقدت لجنة حقوق المرأة في الأونيسكو، بمناسبة السنة العالمية للمرأة،اجتماعاً اتُّخذ فيه «العديد من القرارات التي تشكل الشعارات الأساسية لنضال اللجنة خلال السنة العالمية للمرأة» (البواري، ص. ٣١٧، ١٩٨٧). ومن أبرز تلك القرارات: إلغاء المواد المجحفة والمهينة بحق المرأة وخاصة في قوانين العقوبات، والسجل العقاري والتجارة، وإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية تتساوى فيه المرأة مع الرجل، وإقرار مجانية وإلزامية التعليم، وإلغاء التمييز على أساس الجنس في المراكز، في القطاعين العام والخاص، ووضع قانون انتخابي يعتمد على النسبية يفسح في المجال أمام المرأة للمشاركة السياسية، وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، بالتساوي بين الرجل والمرأة....

وعن هذه الفترة، تتحدث عزة شرارة بيضون، من خلال مقالة بعنوان «تحرر المرأة: في سياق تحرر المجتمع أم بالرغم منه؟»، وتشير إلى أن مقولة سادت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مفادها: «أن تحرر المرأة يتحقق في سياق تحرر المجتمع من العوائق المرفوعة في وجهه» (شرارة بيضون، ص. ٢٣٠، ٢٠١٠). والعوائق المذكورة قد تكون الاحتلال الأجنبي أو الطبقة الرأسمالية. كما وعندما انضوت النساء في أحزاب يسارية وقومية، غلب هذا الانتماء على «متطلبات نسويتهن، فجعلن تلك النسوية خافتة ومتوارية» (شرارة بيضون، ص. ٢٣١، ٢٠١٠)، فتجاهلن بالتالي أهمية المطالب النسوية لمصلحة أولويات تلك الأحزاب، كما جرى تشكيل لجان نسائية البعض منها يقوم بدور رعائي، والبعض الآخر (اللجان «التقدمية») تدافع عن حقوق المرأة، وتشير إلى تراجع دور المرأة خلال فترة الحرب وتحول دورها إلى دعم للرجال وغلب على عملهن العمل الإغاثي، من دون إغفال دور المرأة الفاعل في الحركات المناهضة للحرب الأهلية، خاصة عامي ١٩٨٦- ١٩٨٧، وفي ما سماه غسان صليبي في كتابه في الاتحاد كوة «المقاومة المدنية للحرب». هذه المقاومة أخذت عدة أشكال، منها: أنشطة ثقافية ومدرسية ورياضية ومخيمات صيفية- لقاءات لمجموعات من طوائف مختلفة - اعتصامات رمزية في المعابر الفاصلة بين المناطق الفاصلة - مسيرات سلمية... إلى ما هنالك.

هذا وتختم عزة شرارة بيضون مقالتها، المنوّه بها أعلاه، بالتالي: «إن تحرر المرأة من التمييز الجندري... سيُسهم، على الأرجح، في تحرر المجتمع...».

--

المراجع:

- الياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان: (١٩٧١- ١٩٨٠)، الجزء الثالث، ط١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧
- عزة شرارة بيضون: الجندر... ماذا تقولين؟، الشائع والواقع في أحوال النساء، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠
- غسان صليبي: في الاتحاد كوة، بحث في مشكلات الاتحاد العمالي العام في لبنان، ط ١، مختارات، بيروت، ١٩٩٩
- توفيق كاسبار: اقتصاد لبنان السياسي (١٩٤٨- ٢٠٠٢)، في حدود الليبرالية الإقتصادية، ترجمة فاتن الحريري زريق وتوفيق كسبار، ط ١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥
- أيمن وهبة: بنات الفلاحين، عاملات المصانع، المنشور، ٢٠٠٨

- Hassan Malek Abisaab: «Unruly» Factory Women in Lebanon: Contes - ing French Colonialism and the National State، 1940-1946، Journal of Women›s History vol. 16 issue 3 August 24، 2004. p. 55-82



٣

الكيان، والمقاومة والثورة

(×) ماتش بوكس ميديا كوليكتيف، ٣١ اغسطس ٢٠١٢ – باب التبانة، طرابلس، لبنان.

الكيان، والمقاومة والثورة

باسم شيت - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

ما أوسع الثورهْ! - ما أضيقَ الرحلهْ!
ما أكبرَ الفكرهْ! - ما أصغرَ الدولهْ!
(محمود درويش)

الهوية والكيان

احدى الاشكاليات الاساسية التي تهيمن على المنطق التحليلي والمنهجي لدى اليسار الستاليني والقومي في مقاربة الاحداث المتسارعة على الساحتين، اللبنانية والسورية، بشكل خاص، وعلى ساحة المنطقة، بشكل عام، تكمن في كونه يختصر الصراع القائم، في قوالب قومية وهوياتية طائفية بحتة ومجردة، من دون النظر الى البنى الاجتماعية، والتناقضات التي تحكمها، والمحركات الاديولوجية لهذه الهويات، والازمات التي تعيشها، خاصة تلك التي تطرحها عليها السيرورة الثورية المستمرة، على رغم التقلبات والانكسارات.

ومن خلال هذا المنهج يتم تصوير الواقع بلغة اضداد، او في ثنائيات متناقضة، تتخذ، بشكل اساسي، من الهوية الثقافية القومية/الدينية مدخلاً لمقاربة المجتمع وتناقضاته، فيتم الحديث عن «فتنة سنية شيعية»، والثقافة الشرقية، والعرب، والغرب، والمشرقية، وازمة الهوية، وحكم الطوائف، والمسيحيين، والمسلمين، والشيعة، والسنّة، وغير ذلك من تعبيرات... ومن خلال هذا التوصيف، تتحوّل هذه الهويات الى بنى مستقلّة

وكائنات قائمة بحد ذاتها، تتفاعل فيما بينها، في علاقات تقارب وتباعد وصراع، في مسرح من توازنات القوة المتبدّلة، على شتى المستويات: المحلي منها، والاقليمي والعالمي.

يتم حينها تقييم حركة الجماهير، في المنطقة، بمدى اقترابها من حلف اقليمي/عالمي وابتعادها عن آخر؛ من محور «ممانع» يضمّ ايران وسوريا، بدعم من روسيا، ومحور آخر: «اميركي – صهيوني – تكفيري»، تنطوي تحته انظمة كالسعودية وقطر، مدعومة من الولايات المتحدة الاميركية. فتعطى الشرعية او تسحب عن حركة جماهيرية ما، بحسب موقعها من صراع المحاور هذا.

فالصراع القائم يصوّر بكونه صراعاً ما بين كيانات، تأخذ شرعيتها من اللغة السياسية المستخدمة لتوصيفها، وليس من مدى واقعية هذه الكيانات نفسها، وخاصة في مواجهة التحولات الثورية التي تحكم واقعنا اليوم.

فالنظرة الى الثورة التي يحتكم اليها هؤلاء، من خلال لغتهم هذه، لم ترَ يوماً ابعد من مسألة الصراع القومي او التحرر الوطني كبعدٍ لها، على رغم اهميتهما وضرورتهما، في السيرورة الثورية، ولكنهما لا تختزلانها، وهنا تقع الاشكالية الاساسية ما بين قراءة واقع السيرورة الثورية، من خلال واقعها الفعلي، اي من خلال البيئة التي اولدتها، والتناقضات التي تحكمها، او قراءتها من خلال افتراض نظري، لم يستطع يوماً الاعتراف بان الانسان العربي، أواللاعربي، في هذه المنطقة، لا يمكن اختصاره/ا بحيّز الهوية القومية، على وجه الحصر.

فمركزية «الكيان القومي» والهوية الوطنية لا تزال هي الركيزة الاساسية في الفكر اليساري الستاليني والقومي السائد، ومن خلالهما يصبح هناك من هو «وطني» ومن هو «خائن» او «عميل». فلغة التخوين ليست فقط ضرباً من ضروب انعدام الاخلاق، عند البعض، بل هي النتيجة الطبيعية للفكر القومي، اذا ما احتاج يوماً للدفاع عن كينونته، او مكانته في البنية الفكرية المهيمنة.

بالطبع، هذا لا يعني انه ليس هناك خونة او قوى سياسية تنحاز الى المنظومة الامبريالية، ولكن ما يعنيه هذا هو أن التخوين، كلغة سياسية للفكر القومي نفسه، تصبح في كثير من الاحيان اللغة السائدة لمناصري هذا الفكر، اذا ما دخلت هذه المنظومة في ازمة، او وضعت في خانة الدفاع عن هيمنتها على اللغة السياسية السائدة

في المجتمع.

وهذا ما نلاحظه في هذه الاحيان بفعل السيرورة الثورية التي تجتاح المنطقة. فالافتراض الاول الذي وضعه كثيرون من التيارين، الستاليني والقومي، في مقاربة الاحداث في بدايات ال٢٠١١، هو أن الانتفاضة التي شهدتها كل من مصر وتونس كانت بسبب علاقة النظام، في كل من البلدين، بالامبريالية الاميركية، والعلاقات التي تجمعه بالكيان الصهيوني. ولكن سرعان ما انكسرت هذه النظرية امام صعود التحركات الجماهيرية في سوريا، التي يعتبر انصار التيار القومي والستاليني نظامها نظاماً ممانعاً، يشكل، كما يقول عديدون، «قلعة الصمود»، بمواجهة الصهيونية والامبريالية.

ومنذ اندلاع الثورة السورية، يحاول انصار هذين التيارين، القومي والستاليني، اعادة ترتيب سلّم للصراع يمكن من خلاله الفصل ما بين معركتين، التحرر الوطني، والتحرر الاجتماعيً، بحيث بطبيعة الحال، وبطبيعة الالتزام بمركزية الكيان القومي ذلك، ينصاع الثاني للاول، فتصبح معركة التحرر الوطني هي معركة كيانية، بينما الصراع الاجتماعي يصبح صراعاً اصلاحياً ينحسر ضمن سياسات ترتيب البيت الداخلي.

> وهذا ما لمّح اليه سماح ادريس يوم الرابع من ديسمبر/ك١ ٢٠١٣، بأن: «مشكلتنا مع الأنظمة العربية مشكلة مع القمع والإجرام والفساد والمحسوبية. مشكلتنا مع «إسرائيل» مشكلة مع الكيان بأسره، نظاماً ودولة وجيشاً ومؤسسات، اقتصاداً وثقافة وسياحة وصناعة وزراعة، يميناً و «يساراً» ووسطاً.»[١]

لم يخطىء ادريس في قوله ان المشكلة مع الكيان الصهيوني هي اشكالية مع الكيان نفسه، ولكن الاشكالية التي لا يناقشها ادريس هي اذا ما كانت هذه المعركة، مع الكيان الصهيوني، يمكن ان تحسم فعلاً وواقعاً من ضمن خارطة كيانات الانظمة العربية القائمة؟ او حتى من خلال مفهوم الكيانات القومية تلك؟ او انها فعلاً لا يمكن ان تحصل إلا من خلال اعادة تكوين هذه الكيانات بشكل جذري؟

وهذا ما شهد له التاريخ من قبل، بفعل الثورة الفلسطينية ومسار التحولات والتناقضات

١- عبر صفحته على الفايسبوك، ٤ كانون الاول، ٢٠١٣.

التي فرضتها في واقع الكيانات العربية القائمة، من سوريا، الى لبنان والاردن ومصر والسعودية وغيرها. فالثورة الفلسطينية، في نموها، تصادمت موضوعياً ليس فقط مع الكيان الصهيوني، بل ايضاً مع البنية القومية والوطنية للانظمة العربية جمعاء. وربما يكون ما حدث في ايلول الاسود، في العام ١٩٧٠، بين ابرز الاحداث التي اثبتت هذا التصادم مع «المصلحة السورية الوطنية»، مثلاً، اي بما هي مصلحة كيان نهائي سوري. فلقد «عارض وزير الدفاع السوري (حينها) حافظ الاسد، الدعم العسكري للفلسطينيين، لخوفه من ان تدخل سوريا في حرب شاملة مع اسرائيل. ورفض اعطاء الدبابات السورية غطاء جوياً عندما بدأت تتعرض للهجوم من قبل الجيش الاردني، ويتم إجبارها على التراجع. هذا ترك الفلسطينيين معزولين، وأدى إلى ذبح الآلاف منهم في مجازر قامت بها قوات الملك حسين، بما اصبح يعرف بأيلول الاسود»[٢].

والتصادم هذا لم يقتصر على كل من الاردن وسوريا، بل ايضاً تناقض بطبيعة الحال مع بنية الكيان اللبناني، وما الحرب الاهلية اللبنانية إلا خير دليل على هذا التصادم، بما حملته من صراع افكار حول الهوية، ونهائية الكيان. وهذا ما اثبته اتفاق الطائف، بعد ذلك بسنوات، لتعيد البرجوازية «الوطنية» تلك تأكيد نهائية الكيان اللبناني، بوجه عربي، برعاية سورية وسعودية. وينسحب مسار نهائية الكيانات هذا الى مجمل الانظمة العربية، الممانعة منها وغير الممانعة. ففي مصر «كانت معاهدة كامب دايفيد هي العنوان السياسي لتبدلات الواقع المصري، فقد كانت عناوين اخرى، كـ«فك الارتباط» و«العزلة العربية»، الاعلان الضمني والعلني عن اتجاه السلطة المصرية الى اقتصاد السوق»[٣]. فالعزلة العربية وفكّ الارتباط وغيرها من التعابير، كمصر اولاً، او الاردن اولاً، او لبنان اولاً، هي التعبير الضمني والعلني عن سياسات نهائية الكيانات القومية العربية، اي بما معناه الالتزام الفعلي بمشروع التقسيم الذي وضعته الكولونيالية الاوروبية، في بداية القرن الماضي.

ولا يمكن هنا الفصل ما بين الخطاب القومي للانظمة العربية وسياساتها والخطاب القومي السائد اليوم ضمن اليسار التقليدي، وان اختلفا في التفاصيل، ولكنهما كليهما يؤكدان بشكل قاطع مركزية تحديد الكيان والهوية، كمدخل للحراك السياسي والاجتماعي، وان هذا الصراع بطبيعة الحال لا يمكن ان يتم إلا بانحياز هذه الكيانات الى محور من المحاور المهيمنة على الساحة الاقليمية والعالمية. وليس من الخطأ

٢- جان شاوول وكريس ماديسن، الارث المرّ لحافظ الاسد في سوريا، الموقع الاشتراكي العالمي، حزيران ٢٠٠٠، https://www.wsws.org

٣- احمد نور، يوميات ثورة، الثورة الدائمة، العدد الثالث، اذار/مارس ٢٠١٣

ابداً القول إن هذه السياسة وهذا المنطق ليسا سوى تكرار لخطاب الحرب الباردة، التي اعتنق من خلالها اليسار القومي والستاليني ضرورة الانحياز الى طرف ضد آخر، والتخلّي التام عن اي محاولة للخروج من ثنائية التنافس الامبريالي ذلك، نحو حركة جماهيرية ثورية فعلية، لا ترتهن استراتيجيتها بمناصرة جهاز امبريالي ضد آخر. وبالطبع تصاغ هذه السياسة بشكل دائم تحت ستار الهوية القومية، او التحرر الوطني.

وهذا ما يؤكده اسعد ابو خليل مثلاً في مقال له في جريدة الاخبار، في ١٦ أكتوبر/تشرين الثاني ٢٠١٣، تحت عنوان «دعوة للعودة إلى الحرب الأهليّة اللبنانيّة» ، حيث يلخص اسعد ابو خليل ان الصراع الكامن والدفين في لبنان، والذي لم يحلّ حتى الآن، بعدة اشكاليات: «(١) هويّة لبنان. (٢) سياسة لبنان الخارجيّة وموقف الحكومة من الصراع الإقليمي. (٣) الموقف من القضيّة الفلسطينيّة. (٤) الخلاف حول العدل الاجتماعي. (٥) مسألة الغبن الطائفي. (٦) نوع نظام الحكم». ومن ثم يوصّف الطوائف اللبنانية بالآتي: «لم تثبت طائفة واحدة في موقعها في لبنان – وهذا برسم الذين واللواتي يروّجون لنظريّة التفوّق الأخلاقي لطائفة على أخرى، لأن الطوائف، بحكم النظام الطائفي، هي مثل قبائل أفغانستان والعراق: معروضة للإيجار، وتنتقل من موقع إلى آخر، بحكم الظروف. أي أن وليد جنبلاط هو الممثّل الحقيقي والفعّال للطائفيّة الضيّقة.»[٤]

فأسعد ابو خليل، في نظرته تلك، يؤكد مسألتين: الاولى هي ان اشكالية المسألة اللبنانية تدور حول ذلك الحسم في مسألة «الهوية اللبنانية»، والثانية هي ان هذا يتم ما بين تلك الكيانات الطائفية القائمة (الطوائف اللبنانية) – التي هي، بحسب رأي ابو خليل، « مثل قبائل أفغانستان والعراق» – لحسم هذه المسائل.

ولا يبتعد هذا الخطاب، الذي يعتمده كل من أبي خليل وإدريس، بتاتاً، عما تقوله الاحزاب المتحالفة مع النظام السوري في لبنان، من حزب الله والتيار الوطني الحر، إلى الحزب القومي السوري وغيره، رغم تمايزهما بعض الشيء عنها، في نقدهما، بين الحين والآخر، للانظمة الممانعة. ولكنهما يبقيان على اصطفافهما، من ضمن

٤– اسعد ابو خليل، دعوة للعودة إلى الحرب الأهليّة اللبنانيّة، جريدة الاخبار (اللبنانية)، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٣

الخطاب العام لسياسة صراع المحاور، او للتأثير في توازنات هذه الأخيرة، على الاقل، من دون الخروج منها، ومقاربة النسيج الفكري والايدولوجي الذي يحركهما، او ابراز اي محاولة لكسر ساحة صراع المحاور تلك.

> فيقول الامين العام لحزب الله حسن نصرالله، من خلال طلّته المتلفزة، في ٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٣ ان: «لسوريا في المنطقة والعالم اصدقاء حقيقيين لن يسمحوا ان تسقط بيد اميركا او اسرائيل او يد الجماعات التكفيرية»[٥]؛ وفي يونيو/حزيران ٢٠١٣: «القصة ليست قصة تدخل في سوريا (...) الجيش العربي السوري يقاتل على مختلف الاراضي السورية، ونحن نقوم بجزء من المسؤولية في مواجهة هذا المشروع الكوني، الذي يريد اسقاط المنطقة لا سوريا فقط، وهو المشروع الاميركي الاسرائيلي التكفيري».[٦]

ويبدو واضحاً في خطاب نصرالله اقتناعه الكامل بصراع المحاور هذا، الذي يتموضع فيه حزب الله الى جانب النظام السوري وحلفائه الاقليميين والعالميين، بمواجهة «المشروع الاميركي الاسرائيلي التكفيري».

والعلاقة هنا ما بين موقف حزب الله واليسار التقليدي والقومي، ليست نتاجاً لصدفة، بل هي فعلياً تطبيقاً، لربما حرفياً، للنظرية الستالينية المراحلية، التي تدعو الى تحالف تاريخي واستراتيجي مع البرجوازية الوطنية، لتحقيق ذلك الحكم الوطني الديمقراطي كمرحلة اولى، قبل الشروع من بعد ذلك في بناء نظام وجهاز دولة قوي يساهم في تطوير بنى الانتاج، لتستطيع ان تثور، في مرحلة لاحقة، لتحقيق الاشتراكية.

ولقد رأينا اين اوصلتنا هذه الوصفات، في الزمن غير البعيد، من إرث الحركة الوطنية في لبنان، وتحالفها التاريخي مع البرجوازية «الوطنية/المسلمة»، بمواجهة البرجوازية «الانعزالية/الرجعية/المسيحية»، ابان فترة الحرب الاهلية، والى ماذا انتهى ذلك، من نظام حكم الطائف في لبنان إلى معاقبة الفلسطينيين «لإفسادهم لبنان». وبالاضافة إلى ذلك، يمكن ايضاً النظر الى ما آلت اليه منظمة التحرير الفلسطينية، بعد التزامها

٥- نصرالله: أصدقاء سوريا لن يسمحوا بسقوطها، جريدة الاخبار (اللبنانية)، العدد ١٩٩٤ الأربعاء ١ أيار ٢٠١٣.

٦- نصر الله: سنكون حيث يجب ونحن آخر المتدخلين في سوريا، جريدة الاخبار (اللبنانية)، العدد ٢٠٢٩ السبت ١٥ حزيران ٢٠١٣.

بمشروع «الدولة»، اي الالتزام بنهائية الكيان الفلسطيني والقومي، وتحجيمه، وما عناه ذلك من تحجيم المسألة الفلسطينية، من مكانتها العربية والعالمية، كحركة شعبية عابرة للهوية، الى حدود قوالب نظام برجوازي بيروقراطي «وطني»، سيكون أحد «انجازاته» الاهم، في الفترة اللاحقة، هو ابو مازن وحاشيته.

وهذه هي الاستراتيجية نفسها التي لا يزال يتبعها اليوم اليسار الستاليني بمجمله، فيقول الحزب الشيوعي المصري مثلاً في برنامجه السياسي: «يؤمن الحزب بأن ثورة ٢٥ يناير هي الحلقة الأهم من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية وانها في جوهرها ثورة شعبية ديمقراطية ذات آفاق وطنية واجتماعية قامت من أجل القضاء على الاستبداد والفساد وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وإنهاء التبعية وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات وإعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية وديمقراطية وتصفية الاحتكارات وبناء الصناعة الوطنية وإجراء تحولات عميقة في القطاع الزراعي وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية واحترام كرامة وحقوق الإنسان المصري وحماية الحريات العامة.»[٧]

ومن هذا المنطلق، يبرر اليسار التقليدي المصري تصويته بنعم على دستور العسكر، واعتباره ان الخطر الاكبر على الثورة هو الاخوان، وذلك من دون الاشارة الى خطر العسكر، وكذلك يبرر وقوفه الى جانب «النظام السوري، والجيش العربي السوري»، بمواجهة المخطط الامبريالي ضد المنطقة العربية، وخاصة ضد سوريا.

واستكمالاً لهذا النهج، وان بنكهة مختلفة، وبشكل اكثر جهوراً، يقوم ناهض حتر وجماعته باستنباط مزج قومي اقل ما يمكن ان يقال عنه انه اعادة انتاج الفكر القومي السوري ذي الاصول الفاشية، بغطاء يساري جديد/قديم يسهل هضمه من قبل جمهور اليسار التقليدي. وهو يقول حول المسألة السورية التالي:

«وقد وقفنا، بوضوح، إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد ضد البربرية الخليجية الوهابية، القطرية والسعودية، كما ضد النيوعثمانية. نحن لا «نحابي» النظام السوري، كما يصفنا صاغية (حازم صاغية)؛ كلا بل نحن، في الحرب القومية، نقاتل في خندقه. وفي رأينا أننا اخترنا الخندق الصحيح. لدينا، بالطبع، تحليلنا النقدي المنهجي لهذا النظام، ولدينا

٧- موقع الحزب الشيوعي المصري: http://cp-egypt.com

برنامجنا المعلَن للنضال داخل سوريا من أجل بناء دولة وطنية تنموية مقاومة فيها. غير أنّ ذلك صراع سياسي سوري مشرقي داخلي لا يؤثر على وحدة القوى المتصارعة الداخلية في مواجهة العدوان الخارجي، الغربي الصهيوني الوهابي العثماني.».[٨]

فالمسألة بالحصيلة، المشتركة ما بين كل هؤلاء هي ان التحرر الوطني، اي بناء تلك الدولة القومية، في اي شكل من اشكالها، او قطريتها، يتطلّب اولاً تحريراً وطنياً، يحدد حدود الخارج والداخل، التي من خلالها تناقش مشاكل هذا الداخل، العربي، المشرقي، اللبناني، السوري، اوغيرها من التكوينات الهوياتية. وهذا ما يؤكده خالد حدادة، في مقاله الاخير في النداء، حيث يربط ما بين الطبيعة الطائفية للنظام اللبناني، الذي يجعل من التناقضات الاقليمية جزءأ من السياسة الداخلية اللبنانية، بحيث ان واقع هذه التدخلات لا ينتفي إلا بـ«بناء الدولة العلمانية المدنية الديمقراطية المقاومة». وهو يقول: «ولا بد أن تتأمن شروط المعالجة الأعمق المتعلقة بإعادة تأسيس الدولة اللبنانية، بما يتجاوز طبيعتها المولّدة للحروب والحاملة لعوامل الانقسام والتبعية، باتجاه مؤتمر انقاذي يؤسس لبناءِ الدولة العلمانية المدنية الديمقراطية المقاومة.»[٩]. وذلك الطرح، بالطبع، لا يمس بتاتاً الطبيعة الطبقية لجهاز الدولة ذلك. فمن هنا نرى كيف ان هذا التيار الفكري، من اقصى يمينه الى اقصى يساره، لم يتعدّ يوماً مسألة مركزية وهيمنة الدولة البرجوازية القومية، إما في حالتها القومية المتشددة، او في حالتها القومية المحصّنة لشعوبها، اي في كونها تستطيع ان تشكّل حلفاً طبقياً، يؤمن تصالحاً طبقياً، برجوَازياً-عمالياً، من جهة، ومن جهة اخرى يضمن وحدة وطنية، من خلالها تواجَه اخطارُ الخارج، او تحدد علاقات التنافس والتقارب مع ذلك الخارج.

الامبريالية، والرأسمالية، والدولة القومية

الدولة البرجوازية القومية، او الوطنية، هي احدى البنى الاساسية التي وضعتها الكولونيالية الغربية، كشرط من شروط توسعها الرأسمالي في المستعمرات، في وجوهه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اي بما شكلته من كسر او قطع مع النمط شبه الاقطاعي السائد حينها. وان اعتبار الفكر القومي هو حالة تتناقض مع الفكر الرأسمالي هو محض خيال. فضرورة نشوئه، اي الفكر القومي، تأتي

٨- ناهض حتّر، المشرقيّة... كما يراها ليبرالي من جبهة النصرة!، جريدة الاخبار (اللبنانية)، العدد ٢١٥٥ الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٣.

٩- خالد حدادة، الاتفاق الإيراني- الغربي... بداية «حروب المساومات»؟، مجلة النداء عدد ٢٢٦، كانون الاول ٢٠١٣.

مشروطة بتطور البنى الاقتصادية والاجتماعية نحو النمط الرأسمالي، وبابتعاده عن البنى ما قبل الرأسمالية فيه، وتحطيمها. ومن هنا فإن مفهوم «الكيان» و«الهوية الوطنية»، ونهائية كيان ما، وعلاقته بالكيانات الاخرى، هو مفهوم يستحيل وجوده، بطبيعة الحال، من دون عملية فرض مركزية لجهاز الدولة البرجوازي، في ادارة المجتمع، تحت ظلّ «هوية قومية» ما، اكانت قومية عربية او مشرقية او لبنانية او سورية، اسلامية، او مسيحية او غيرها. فكل هذه تعبيرات عن لباس ايدولوجي لنظام السيطرة البرجوازي نفسه.

وليس غريباً ان يكون الجزء من اليسار، الذي يمتثل لهذا الفكر القومي، او ذاك، يضع مسألة اللباس القومي لهذا الحكم البرجوازي على رأس اجندته السياسية، لكونه، بطبيعة الحال، لا يعبر في حركته السياسية عن تناقض مع النظام البرجوزاي القائم، بقدر ما يعبر عن تماثله معه، اذ ينطلق من البنية الفكرية نفسها للنظام البرجوازي. وكما يقول مهدي عامل في كتابه «مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني»:

> «ونقصد بالبنية الفكرية هنا هذا الحقل الفكري الذي يتحدد فيه فكر الفرد، بنية وتطوراً، أي هذه التربة الواحدة التي تنبت عليها افكار متعددة قد يبلغ الاختلاف بينها حدّ التناقض، إلا ان جذورها تمتد في تربة واحدة هي التي تحدد لها طبيعة نشأتها ومجال تطورها. ووجود التناقض بين هذه الافكار لا ينفي وجودها في تربة فكرية واحدة، بل يكون دليلاً عليه، اذ لا تناقض أطياف تضمنها وحدة بنيوية واحدة.»[١٠]

من هنا فإن المنطلقات الفكرية والاديولوجية التي ينطلق منها الفكر القومي، لمواجهة التبعية للامبريالية، لا تتناقض جذرياً مع الامبريالية، اذ انه يشاركها البناء الفكري ذاته، وهو نظام الحكم البرجوازي، بل هو يتماثل ويتماهى معها. لذلك نرى ان الانظمة القومية التي قامت في العقود الاخيرة من القرن الماضي في المنطقة العربية، والتي اعتبرها حينها، ولا يزال، جزء واسع من اليسار التقليدي والقومي، انظمة تقدمية ووطنية، اثبتت عبر الوقت انها لا تختلف عن نظام الهيمنة البرجوازية «التابع»، كما يتم وصفه، بل هي جددت علاقتها وتماثلها مع المصالح الامبريالية، وان اختلفت درجات هذا التماثل. بل ان اختلاف درجاته، كما بين السعودية وسوريا مثلاً، يثبت استمرار نمط العلاقات هذا، وانتفاء استقلالية هذه الانظمة، او تحررها من الهيمنة

١٠- مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، دار الفارابي، ١٩٨٠.

الامبريالية.

ومجدداً نعود إلى مهدي عامل، في تحليله مثال «الانظمة التقدمية»، التي تحوّل البرجوازية الصغيرة المسيطرة الى برجوازية كولونيالية متجددة، حيث يقول:

«نلاحظ هنا، على سبيل المثال، ان التغيير في القوى الطبقية المسيطرة، في ما يسمى «بالانظمة التقدمية»، كمصر وسوريا، كان يتم دوماً في اطار هذا الشكل الانتباذي بالذات لحركة الصراع الطبقي. وهذا يساعدنا على فهم الطبيعة الخاصة بالممارسة السياسية للبرجوازية الصغيرة.» (...) «فالبرجوازية الصغيرة المسيطرة مدعوة بالضرورة الى تجديد علاقات الانتاج هذه، اي الى اعادة انتاجها باستمرار، في ممارستها السياسية لصراعها الطبقي ضد البرجوازية الكولونيالية بالذات، لأن تجدد علاقات الانتاج هذه شرط ضروري ومطلق لاستمرار وجودها كطبقة مسيطرة. الا ان ضرورة صيرورتها طبقة مهيمنة، في اطار علاقات الانتاج القائمة، كشرط لتجدد سيطرتها الطبقية، تدفعها الى التمثل بالطبقة المسيطرة التي استبدلتها والتي هي في صراع طبقي معها، وبالتالي، الى التماثل معها، وليس الى التفارق عنها.» (...) فوجود قطاع دولة لا يغير من الطبيعة الطبقية لعلاقات الانتاج هذه...»[11]

لذلك فإن المهام الوطنية لا يمكن ان تنجز فعلياً، بينما يتم طرح هذا الواقع على أساس كونه يعبر عن ازمة هوية او قومية، بحيث تتم إعادتنا إلى اشكالية الكيان والهوية، من دون مقاربة البنية الرأسمالية الطبقية، وتطورها المتفاوت، الذي من خلاله تنتج علاقات التبعية للامبريالية. وهنا المشكلة الاساسية في المنطلقات الاستراتيجية لليسار التقليدي والتيارات القومية، بشكل عام. ومن الواضح أن افضل ما يفعله الخيار الذي يتبناه هذا اليسار هو تحسين شروط التنافس الرأسمالي القومي ما بين الكيانات القائمة، من دون ان يتحدى البنية التي تسمح لهذا التنافس بالوجود، والتي تتيح حصول تدخلات اجنبية واقليمية، او هيمنة اقليمية او عالمية على بلد ما.

من هنا فالمسألة لم تعد اذا ما كان التحرر الوطني هو مرحلة تسبق التحرر الاجتماعي، والنضال الطبقي، بل هو، في واقع الحال، جزء لا يتجزأ من المعركة الاجتماعية

١١- المصدر نفسه.

الطبقية الواحدة، اي ان التحرر الوطني ليس مرحلة ما قبل الثورة الاجتماعية، بل هو نتاج لها، هو سيرورة من سيروراتها، لأنه لا يمكن انجاز استقلال ضمن نظم علاقات التبعية والهيمنة والتنافس الرأسمالي، التي تحكمٍ عالمنا. بل ان الاستقلال او التحرر الوطني الناجز والحقيقي يستحيل تحقيقه، فعلاً، في ظروف عالمنا الحالي، من دون الانخراط الجدي في سيروة الثورة الاشتراكية، بالذات.

ولذلك نرى ان حركات التحرر الوطني، في فعل خوضها صراع التحرر الوطني، من خارج الصراع الطبقي، تتجه لتتماثل مع البرجوازية المهيمنة، ولتصبح لاعباً آخر في بنى التنافس والتقارب، ضمن المحاور البرجوازية الرأسمالية المهيمنة. وهذا يمكن رصده لدى كل من منظمة التحرير الفلسطينية، او حماس، او حزب الله، وما يشهده من تحولات، في المرحلة الاخيرة، في تشكيلات بناه الاجتماعية–الاقتصادية، وبنائه التنظيمي، وفي تموضعه المحلي والاقليمي.

فليست النظم الطائفية، بحد ذاتها، هي التي تؤسس للتبعية، وارتباط الداخل بالخارج، بل انها الغطاء الايدولوجي لهذه التبعية الرأسمالية، ما بين الداخل والخارج، ولا يمكن كسر هذه التبعية، من ضمن البناء الرأسمالي ذاته، لأن الدولة البرجوازية ليست فقط جهاز حكم طبقي داخلي، بل بنفس الوقت هي جهاز تنافس رأسمالي قومي، اقليمي وعالمي.

وبالتالي، فإن الغطاء القومي والوطني للدولة البرجوازية ليس سوى تركيب واعادة تركيب لمحاور التنافس الرأسمالي ذلك، ومساحات الهيمنة، وقدرتها على مواجهة الصراعات التي تتحرك في مجتمعاتها، بفعل التناقضات البنيوية للنظام الرأسمالي.

وهنا تقع الازمة البنيوية للفكر القومي، من يمينه الى يساره، في كونه يعتاش من تلك التناقضات نفسها، التي تسيّر النظام الرأسمالي، ولا يستطيع القطع معها، لكونه، هو نفسه، تعبيراً صريحاً عن محاولة هذا البناء الفكري البرجوازي، بأن يستنبط هويات جديدة، للحفاظ على هيمنته الاديولوجية، بألبسة اديولوجية مختلفة. وما يثبت ذلك اكثر واكثر، هو صعود ازمة الهوية تلك، في كلّ مرة تمر فيها الطبقة الحاكمة البرجوازية بأزمة، او تبدأ تتكسّر هيمنتها الاديولوجية، التي من خلالها تبرر حكمها الطبقي.

ازمة الحكم البرجوازي، والازمة الجديدة للرأسمالية

لا يمكننا فهم هذه التحولات، والصراعات الهوياتية، وحركة استنباط الهويات التاريخية تلك، من دينية وقومية، ومناطقية، وطائفية، إلا من خلال ادراكنا الفعلي بأن هذا الصراع لا يتم من خارج التحولات والتناقضات داخل البناء الرأسمالي، لكونه تعبيراً عن ازمة النظام الرأسمالي نفسه.

> يقول فريديريك انجلز: «بناءً على الفهم المادي للتاريخ، في نهاية المطاف، العنصر المحدد في التاريخ هو الانتاج واعادة انتاج الحياة الحقيقية. ولم نقم لا انا ولا ماركس يوماً بتأكيد اكثر من ذلك. لذا فإذا قام احدهم بتحوير هذا ليقول ان العنصر الاقتصادي هو العنصر الوحيد المحدد في التاريخ، فهو بطبيعة الحال يحوّل ما قلناه الى عبارة مجرّدة لا معنى لها ولا قيمة.
>
> ان الواقع الاقتصادي هو البنية التحتية، ولكن العناصر المختلفة المكوّنة للبنية الفوقية للمجتمع - الاشكال السياسية للصراع الطبقي، ونتائجه، لصياغة دساتير تؤسسها الطبقات الرابحة، بعد معركة ناجحة، الخ.، والنظم القضائية، وحتى انعكاسات هذه الصراعات في عقول المشاركين/ات، والنظريات السياسية، والقضائية والفلسفية، كما المعتقدات الدينية، ونموها كنظم دوغما - تؤثر ايضاً في مسار النضال التاريخي، وفي كثير من الاحيان لها الارجحية في تحديد شكلها...» فريديريك انجلز، رسالة ٢٢/٢١ ايلول ١٨٩٠.[١٢]

من هنا نرى ان هناك ترابطاً وثيقاً ما بين الاديولوجية الحاكمة، والبناء الطبقي المهيمن، وتغييب هذه العلاقة في خضم مساحات النقاش الهوياتي، او الجيواستراتيجي المهيمن، في خطاب هذا التيار القومي، ويساره، ليس سوى محاولة للهروب من مواجهة التناقضات الطبقية المتفجرة، في واقعنا الحالي، العالمي والاقليمي والمحلي، على حد سواء، في محاولة لترميم هذه التصدعات، وتأجيل انفجارها، او تحويرها بشكل يحافظ على الهيمنة الطبقية القائمة، باي شكل من الاشكال الممكنة، الطائفية،

١٢- Letter of 21/22 September 1890. Cf. also his letters to Schmidt of 5 August 1890 and 27 October 1890، and his letter to Mehring of 14 July 1893.
http://www.marxists.org/archive/harman/1986/xx/base-super.html

الوطنية، وغيرها.

ولكن التغيرات والتحولات التي تحصل في العالم اجمع، وتأخذ شكلاً تصادمياً فجاً في المنطقة العربية، تأتي لتتناقض مع هذا البناء الفكري، وليس فقط مع الفكر الليبرالي كما يصوّر لنا كثير من انصار التيار القومي هذا. فما يجمع الفكرين، القومي والليبرالي، هو علاقة تنافس، في البناء الفكري البرجوازي المهيمن نفسه، ولا يتناقضان معه، بل هما في منطقتنا على الاقل يشكلان الوجه الاكثر وضوحاً لمسرح التجاذبات التنافسية تلك، ما بين القطبين، في محاولة لحسم هيمنة واحد على آخر، او انسجامهما في حلف مشترك للتصدي للاخطار المشتركة، التي هي في واقع الامر تلك التناقضات والصراعات والتكسرات التي يشهدها نظام الهيمنة القائم للبنيان الرأسمالي، اي تلك الدولة البرجوازية القومية، في ليبراليتها او وطنيتها، او اي اوصاف مهترئة اخرى، تلبسها.

وان هذه العلاقة تثبت اكثر واكثر، يومياً من خلال الاتفاق السوري - الامريكي، مثلاً، حول الاسلحة الكيميائية التابعة للنظام السوري، والاتفاق الايراني - الاميركي ايضاً حول ملف ايران النووي، والذي تلاه التلاقي ما بين النظامين السعودي والايراني، وانسحاب هذا الى اعتذار قناة المنار، واذاعة النور، التابعتين لحزب الله، من السلطة البحرينية، حول تغطيتهما للاحداث في البحرين، اي الثورة البحرينية.

فالاتفاقات هذه، التي تتم، ليست فقط تعبر عن انحسار الهيمنة الاميركية، في المنطقة، بسبب التقلبات في البيت الداخلي الامريكي، بل هي ايضاً تأتي لتمنح الانظمة العربية والاقليمية، المهيمنة، مساحة اكبر من اجل مواجهة بيتها المتفجّر ايضاً، اي ان هذه الاتفاقيات تؤسس اكثر واكثر الى محاولة من الانظمة لمحاصرة الحركة الجماهيرية العربية وغير العربية، في المنطقة، من مصر الى سوريا والبحرين، وايران وغيرها، وبنفس الوقت عزل الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية برمتها، عن الجماهير الثائرة في محيطها.

من هنا نعود لما يقوله ادريس حول ان المعركة مع اسرائيل هي معركة وجودية، بينما المعركة بوجه الانظمة العربية هي معركة ضد الاستبداد، وغير ذلك من المسائل الداخلية، لنسأل مجدداً، كيف يمكن تحرر فلسطين او حتى الحفاظ على نهج او مشروع مقاوم من خلال هذا البنيان النظامي للانظمة العربية، او من خلال الجهاز البرجوازي القومي، في ظل تلك التحولات والاحلاف التي تُستنبط في المساحة

السياسية الاقليمية، والعالمية؟

إن الحسم، هنا، يأتي من خلال سيرورة لا يريد ان يعترف بها ايٌّ من هذين اليسارين، القومي، والستاليني، هي الثورة، ليس بفعل كونها ثورة كيانية، او قومية، او حتى وطنية، بل لكونها ثورة دائمة تصعد من التناقضات البنيوية للمجتمعات العربية، وبطبيعتها الطبقية تلك لا يمكن إلا ان تحمل تناقضاً جذرياً مع نظام الهيمنة الطبقي القائم، ومع نظم علاقات التبعية الاقليمية والعالمية. فالمشاكل التي تطرح في الساحة السياسية، في اوجهها الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، لا يمكن ان تحلّ من خلال اي نوع من الترميم البرجوازي للنظم القائمة، في حيزها الكياني، بل بالعكس تماماً تحلّ فقط عبر اسقاط نظام الحكم البرجوازي، ومن خلال تحدّي نظام الهيمنة الطبقي، بمجمله. فالكلمة اليوم التي يجب ان لا يخجل احد في اليسار الثوري من البدء بترددادها هي الاشتراكية، ليست بكونها قفزة تاريخية تقوم بها الجماهير، نحو نظام آخر، بل بكونها السيرورة التي من خلالها يمكن هدم الاديولوجية الحاكمة، وفضح التناقضات الطبقية التي تقوم عليها الدولة البرجوازية القومية، اي من اجل تخطي هذا الجهاز نحو جهاز نقيض، وهو السلطة العمالية الثورية، التي من خلالها يمكن فعلاً تخطي الطائفية، والاستغلال والاضطهاد، وعدم المساواة والقمع، وبالاضافة الى ذلك، كسر حلقة التبعية الرأسمالية، والامبريالية.

لن اخوض معترك اثبات الابعاد الطبقية للثورات العربية، فلقد كتب كثر عن هذه المسألة في الثورة الدائمة وغيرها، ولكن المسألة التي يجب طرحها عنا هي ترابط النضال الثوري، وانتقاله من بلد الى آخر، وقدرته على تحدي توازنات القوة القائمة على مستوى محلي واقليمي، وهو بطبيعة الحال، وفي واقع الامور، يتحدى بنية نهائية تلك الكيانات القومية، التي فرضت على شعوب المنطقة بفعل التقسيم الكولونيالي، ومن بعدها، وبتوافق وتماه مع الامبريالية، فرضتها النظم البرجوازية والبيروقراطية الحاكمة، على مر العقود ًالسابقة.

فالثورات، التي تعصف في منطقتنا، ليست تعبيراً عن ازمة هوية لدى الشعوب، كما يحب البعض ان يصوّرها، بل هي اولاً تعبيرٌ عن ازمة الدولة البرجوازية، القومية، والنظام الرأسمالي المهيمن. لذلك فإن مسألة المقاومة والتحرر من الامبريالية والاحتلال لا يمكن ان يتم تناولها من خارج هذا السياق، بل عليها ان تتماثل مع هذه الابعاد للثورات القائمة، لا ان تسقط عليها من خلال معلبات اديولوجية قومية، تعاني هي الاخرى ازمتها، بفعل كونها تعبيراً عن نفس النظام البرجوازي المأزوم.

حزب اللّه، والمقاومة والثورة

ومن هذا المنطلق يجب ان نقرأ حزب اللّه، ومسألة المقاومة والتحرر الوطني. والسؤال الذي يجب ان يطرح هو: هل يستطيع حزب اللّه في بنيته القائمة، وبطبيعته الطائفية، والبرجوازية، ان ينهي الاحتلال او ان يحقق تحرراً وطنياً؟

هناك الكثير من الاوهام التي يضعها جزء كبير من اليسار الستاليني والقومي حول حزب اللّه، فبالإضافة الى القداسة التي يضع حزب اللّه نفسه فيها، هناك قداسة من نوع آخر يضفيها اليسار القومي والستاليني على الحزب، بتصويره على انه جهاز او حركة مقاومة، لا تحتكم للواقع او للبنية الطبقية التي نعيش فيها، وبطبيعة الحال، وبسبب مركزية الهوية القومية، او المسألة القومية، التي تتخطى اي اعتبار ثان، في رأيه، يجرّد جهاز المقاومة من مكانته الطبقية في المجتمع، او يعطيه قيمة بروليتارية، ليست بالضرورة صحيحة، او واقعية. ومن خلال ذلك، يتم الدعم الاعمى لحزب اللّه، ليس فقط من منظور التحرر الوطني، بل ايضاً من منظور النضال الاجتماعي. فتلك المظلومية التي يُنشدها الكثير من الناشطين والناشطات اليساريات عن الضاحية الجنوبية او عن الجنوب اللبناني، تغدو، في هذه الاحيان، محاولة اخرى لتبرير انحياز طائفي، بلغة طبقية.

فإن كانت الاحزاب الطائفية تستخدم اللغة الطبقية لتشريع خطابها الطائفي (الحرمان الشيعي، الغبن المسيحي، الخ..)، فاليسار القومي والستاليني، الذي هو بمجمله متحالف مع حزب اللّه وحلفاء النظام السوري في لبنان، يستخدم نفس اللغة الطائفية، ويعطيها بعداً طبقياً، فتصبح عاشوراء رمزاً لمواجهة الظلم، او تصبح الضاحية مثلاً رمز المقاومة والعنفوان، والخ... وكل هذه التعابير لا تفترق مع الخطاب الطائفي، بل هي تأتي لتعطيه شرعية اكبر، وتعزز شعوراً بالفخر الطائفي، الذي لطالما كان ميزة الخطاب الطائفي المهيمن. فكما سعت القوى الكتائبية مثلاً إلى تعزيز فخر مسيحي في فترة هيمنتها على النظام، بلباس قومي لبناني، يعود اليوم حزب اللّه ومن يدور في فلكه الى تعميم الثقافة الطائفية «الشيعية»، على أنها تلك الثقافة الوطنية المهيمنة، ومن هنا فمقياس الوطنية هو ايضاً يتخذ قالباً طائفياً بامتياز. فمن السهل، حينها، أن يصل هذا المنطق بالناس إلى مداه الاقصى، ألا وهو اعتبار كل من هو سني خائناً، او عميلاً، وكل من هو شيعي وطنياً او مقاوماً.

من هنا فإن الانفلات العنصري الاخير، الذي نراه في جمهور الممانعة، تجاه اللاجئين السوريين، الذين يصفهم بالخونة، او يشمت بهم، فيقول احدهم: «اليس من الاجدى ان تعطى الاموال الى المقاومين في القلمون»، او تقول اخرى: «كيف يمكننا ان نحن على طفل او امرأة يتركها زوجها او اخوها بالخيم ليذهب ويقتل اطفال ونساء بلده!»؛ هذا الخطاب يساعد في رواجه جهاز الدعاية والتشويش، الذي اعتمده التيار القومي ويساره، منذ بداية الثورة في سوريا. فبينما مثلاً في مصر يستطيعون التفريق ما بين الحركة السلفية، والاخوان المسلمين، والقوميين، والليبراليين، واليساريين، والانتهازيين، والعسكر، والثوريين، نرى كيف أن الكثيرين، هنا، غير قادرين بتاتاً على التفريق ما بين هذه القوى نفسها، في الواقع السوري، تحت تأثير مروجي ذلك الخطاب. فيصبح بعد حين كل من ناصر الثورة في سوريا هو «داعشي»، كما يقول احدهم، او الثورة تصبح «فورة»، وغيرها من الالقاب، حتى بات الصراع في سوريا يُصوَّر وكأنه فقط ما بين التكفيريين والنظام.

الهدف هنا ليس نكران الجهات التكفيرية، او ارتباطها بالانظمة الخليجية، بل الهدف هو تبيان مدى التماثل، في اللغة التي بات يستخدمها هذان اليساران، القومي والستاليني، في مقاربة الواقع، مع اللغة التي تستخدمها تلك القوى التكفيرية نفسها لمقاربته. فبلغة التكفيريين، هناك مؤمنون وكفرة، وبلغة التيار القومي ويساره، المأزومين، هناك وطنيون وعملاء، فقط لا غير.

وهذا ينطلق بطبيعة الحال من كون هذا «اليسار»، لا يستمد بناءه الفكري من الفكر اليساري الثوري، بل من الخطاب القومي نفسه، بلباس يساري، اي انه اصبح جزءاً لا يتجزأ من الخطاب البرجوازي المهيمن نفسه، وليس نقيضه، ولا يرى نفسه في تناقض معه، بل على تماهٍ معه، ويقدم له المبررات، عبر تشويه الحقائق بشكل مباشر. وهذا مثلاً ما يقوم به امثال اسعد ابو خليل. ففي مقال آخر له في الاخبار، حول ««النظريّة النقديّة» وتجديد اليسار العربي»، يقول: «يكثر مروّجو الرأسماليّة في بلادنا، وهم أنفسهم أعداء المقاومة في لبنان» . فأبو خليل، هنا، اول ما يفعله هو تبرئة المقاومة من صفة الرأسمالية، ومن ثم يضيف في نهاية المقال: «لكن القدرة على فعل ذلك تنطلق من رفض قاطع لكل النظم المعرفيّة للرأسماليّة (بات عبد الكريم مروّة يرى أنّ الدولة الرأسماليّة قادرة على حمايتنا منها ـ أي الرأسماليّة، أو من شططها، بالنسبة إليه) ولكل البنى الفوقيّة لها، والمدعومة من دول النفط والغاز الخليجي، والتي تحدّد لنا مذاق الشعر والفن والثقافة والإعلام والرقص والجماليّات.». فأبو خليل هنا ايضاً يضع تلك الصفة الرأسمالية في محور واحد من توازنات القوى الاقليمية، الخليجية

بالتحديد، بينما لا يذكر ابداً البنية الرأسمالية للنظام الايراني مثلاً وحلفائه في لبنان وسوريا، ويصوّر، من خلال هذا التشويه المقيت للواقع، كأن المعركة ضد الرأسمالية اصبحت فقط تختزل بالمعركة مع الانظمة الخليجية، واعوانها، بينما «المقاومة»، اي حزب اللّه وايران، في نظره، إنما يصورها، بإغفاله ذكر طبيعتها الرأسمالية، كما لو كانت تنضوي في حلف بروليتاري شعبي، مثلاً!؟

لا ضرورة كبرى لاثبات الطبيعة البرجوازية لحزب اللّه، او النظام السوري، فلقد كتب الكثيرون عن هذا الامر من قبل. فطبيعتهما البرجوازية تثبت حتماً، من خلال دورهما الاقتصادي، وبخصوص حزب اللّه من خلال السياسة الاجتماعية والاقتصادية، التي انتهجها، في الاعوام القليلة الماضية. فمن جملة نصراللّه الشهيرة منذ سنوات: «لن نقف وراء رغيف الخبز»، او مثلاً مناصرة حزب اللّه لمشاريع الخصخصة، او وقوفه بمواجهة المطالب العمالية لهيئة التنسيق، او مثلاً الاتفاق الذي ابرمه حزب اللّه مع التيار الوطني الحر وحركة امل، القاضي بكسر مطالب عمال شركة الكهرباء، وغير ذلك من المواقف المخزية بحق الطبقة العاملة في لبنان، بالاضافة الى الاموال الطائلة التي يستثمرها الحزب في قطاع العقارات والاراضي، والذي جعل من الضاحية احدى المناطق الاغلى بأسعار الشقق، مثلاً، بالمقارنة مع مناطق اخرى، في بيروت الكبرى. هذا اذا لم نتكلّم على تعرفة الاقساط، في مدارس حزب اللّه، كالمهدي وغيرها، التي اصبحت بطبيعة الحال تستجيب لحاجات الطبقة الوسطى الشيعية، وليس للفقراء الشيعة، او مثلاً المبالغ الطائلة التي يحصلها من خلال المؤسسات الصحية التي يديرها كمستشفى الرسول الاعظم وغيره. كل هذا يثبت ان حزب اللّه هو حزب الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية الشيعية، وانه يتقاسم النفوذ مع حركة امل عليهما، ولكنه بدون ادنى شك ليس بحزب الفقراء والمحرومين، كما يحاول تصويره الكثيرون، في اليسار القومي والستاليني.

وبفضل هذه الطبيعة الرأسمالية للحزب، وخاصة بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان، في يوليو/تموز ٢٠٠٦، دخل الحزب بشكل فاضح في طور من النمو البيروقراطي البرجوازي، يتمثّل في كثير من الاحيان بمظاهر الغنى التي يظهرها اعضاؤه وكوادره، والفوائد التي يستفيدون منها بالمقارنة مع باقي الناس، من اعانات اجتماعية واقتصادية وصحية ومدرسية وغيرها، ما سيؤدي، بطبيعة الحال، الى عملية انفصال ما بين هذا الجهاز البيروقراطي، المصلحي، والجمهور الاوسع الذي يعتمد عليه حزب اللّه، لتأكيد شرعيته السياسية، في الانتخابات، او في مهرجانات المبايعات السياسية الشعبية. وقد يبدو ظاهراً في بعض الاحيان، وخاصة في الكلام المستتر الذي يقوله مناصروه

(غير المستفيدين منه)، ويعبرون فيه عن امتعاضهم من مظاهر الغنى تلك، او من سياسات التسلّط التي يمارسها افراده على باقي الناس، في الاحياء التي يسكنونها.[١٣]

وان هذا الانفصال او الافتراق ما بين الطبيعة الطبقية لمناصري الحزب وجزء من اعضائه، والكوادر المشكّلة لجهازه القيادي، وخاصة الوسطية والعليا منه، هو التناقض الاساسي، الذي سيواجهه الحزب في المرحلة الحالية واللاحقة. وهذا ما يؤكده، من جانب آخر، استثمار الحزب القوي في اعطاء سياساته غطاء دينياً جهادياً، من خلال بناء الحسينيات، ومن خلال اللباس الطقوسي الذي يُلبسُه لتدخله في سوريا، الى جانب النظام، هناك، كما من خلال الشعار التحريضي الزائف: «لن تسبى زينب مرتين». إن هذا الاستخدام المكثّف لهذه الطقوس، التي بدت اكثر ظهوراً، هذا العام، مما في الاعوام التي سبقته، يؤكّد ضرورة ضبط القاعدة، من خلال انضباط ايدولوجي وديني يبدو انه يصبح اكثر فاكثر ضرورة، في واقع محلي واقليمي وعالمي اكثر تفجراً، على المستوى الطبقي.

وربما، لا يسعنا الجزم بشكل مطلق هنا، بأن القضية الاخيرة التي اثيرت حول اعتذار قناة المنار من السلطات البحرينية، وتنصّل حزب الله من المسؤولية، وطرده لمدير المحطة لاحقا، قد تكون دليلاً اعمق على مدى تأثير هذا الواقع الطبقي المأزوم، في تشقق الانضباط البيروقراطي للحزب، بما اظهرت من تناقض قائم، ما بين الجهازين السياسي والدعائي للحزب.

وهذا ما لا يلحظه الكثيرون من اليسار القومي والستاليني، وهو ان الظروف التي شكّلت مساحة تنطلق منها الثورات في المنطقة، هي نفسها الظروف التي تحكم العمل المقاوم، والمناهض للامبريالية، وان استمرار هذا العمل ونجاحه، ليس مبنياً فقط على مدى الحماسة التي يتغنى بها البعض بالسلاح، بل يجب ان يتم النظر، أيضاً، الى مدى قدرة الجهاز الحامل لذلك السلاح على أن يتخطى موازين المصالح التي تحكم هذا السلاح وتوافره، واذا ما كان سينجو، بفعل انحيازه البرجوازي، من التفجرات الطبقية الحاصلة، في بنية المجتمعات العربية والاقليمية.

وهنا تأتي مسألة الثورة لتعطي بعداً آخر للمقاومة، وتطرح معضلة اساسية على الحالات «المقاومة» الحالية، ومنها حزب الله وحماس وغيرهما، وهي هل يمكن للسلطة

١٣- لمزيد من التفاصيل حول غرق حزب الله في المسألة الطائفية، يمكن مراجعة مقالة سيمون عساف، انعطافة حزب الله الطائفية، المنشور، ٢ تموز ٢٠١٣.

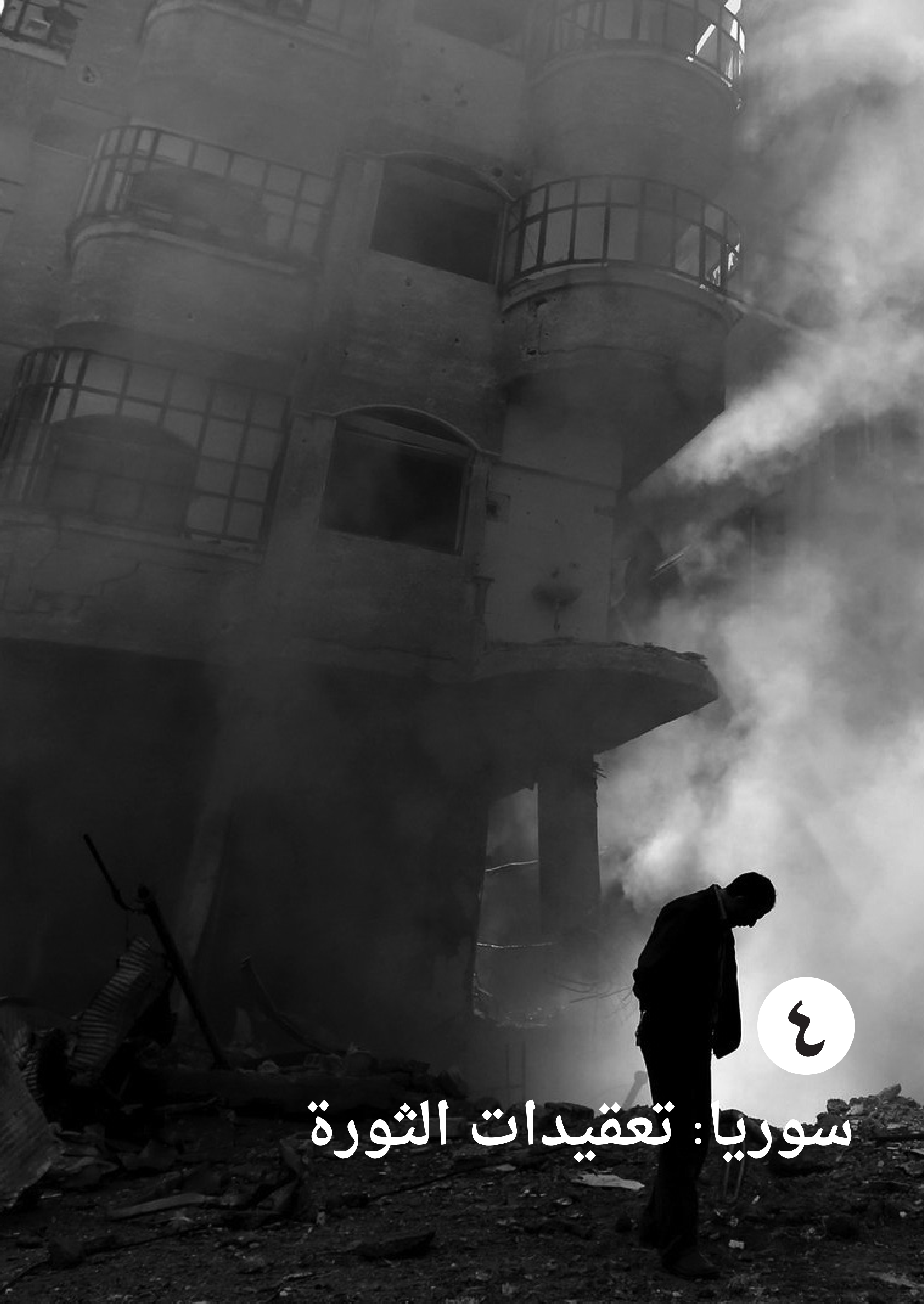
الصهيونية ان تتحطّم، او ان تتوقف التدخلات الاميركية في المنطقة، او الاوروبية او الروسية، وغيرها، من دون ان يكون هناك قطع اساسي مع البنى البرجوازية، التي تشرّع هذا التدخل وهذه الهيمنة؟ هل سيتخلّى البرجوازي «العربي» عن المصالح التي تجمعه مع البرجوازي الاميركي او الاسرائيلي، من اجل تحرير فلسطين، او هل سيتخلى مثلاً النظام الايراني عن ضرورة اندماجه في السوق العالمية للنفط، مثلاً؟ او هل سيتخلى النظام السوري عن علاقاته مع النظم الاقتصادية الغربية؟ او هل سيتخلى كبار المتمولين السوريين، المدافعين عن النظام، عن علاقاتهم بمتمولين غربيين، او روسيين، او صينيين، من اجل تلك المصلحة العربية العليا؟ بالطبع لا، لأنه لا يمكنهم ذلك، فنحن نعيش في اقتصاد عالمي شديد التشابك، واسطورة الاكتفاء الذاتي لم تعد سوى اسطورة، فقط لا غير، واثبتت كل تجارب الاكتفاء الذاتي ان أصحابها، بطبيعة الحال، سوف ينحازون، عاجلاً أو آجلاً، الى قطب من اقطاب الرأسماليات الكبرى في العالم. وهذا ليس بنتيجة انحطاط قيمي لهذه البرجوازيات، بل لأن هذا التشابك المصالحي فيما بينها، وخاصة في معترك الدفاع عن هيمنتها، بوجه صعود الصراع الطبقي، هو من بنية النسيج الرأسمالي العالمي، الذي نعيش في واقعه، الذي لا يزال مسيطراً، وإن يكن يترنح، بوضوح.

لهذا، لا يمكننا النظر الى مسألة التحرر من الامبريالية والاحتلال إلا على أساس كونها جزءاً لا يتجزأ من عملية التحرر الاجتماعي، اي انها تدخل في سيرورة الصراع الطبقي، وليس في حيزه الاقتصادي فقط، كما يخيّل للبعض، بل في حيزه الاقتصادي والاجتماعي والايدولوجي والثقافي. اي ان مشروعي التحرير والتحرر، ليسا خطوتين في برنامج متلاحق، بل هما جانبان من الصراع نفسه، اي ان تنظيم الطبقة العاملة في المنطقة بأطر مستقلة، وثورية، ليس فقط حاجة من اجل تطوير النضال النقابي/الاقتصادي البحت، بل هو ايضاً خطوة نحو تحقيق تحرير فعلي، وكسر الحلقة التي تعتاش عليها الامبريالية، لتمكّن سيطرتها على المنطقة، وهي تلك المنظومة الرأسمالية، التي تحكم حياتنا جميعاً.

فالمقاومة الجماهيرية لم تعد مسألة نظرية يستبعدها الكثيرون من الحسبان، لعدم راهنيتها، كما يزعمون، بل اصبحت حاجة وضرورة تاريخية لتحرر شعوب المنطقة، ليس فقط من الاحتلال والامبريالية، بل ايضاً من الدكتاتورية والقمع والاضطهاد والاستغلال، ومن دونها، سيبقى حلم الخلاص الإنساني هذا مجرد أضغاث، لا مشروعاً واقعياً جدياً ينتظر استكمال شروط تحقيقه.

إن الواقعية، اليوم، لا تكون بالارتهان لنفس البنى التي قامت منذ زمن ليس ببعيد، فدمّرت منظومات المقاومة السابقة، بل باستنباط بنىً تفترق طبقياً، وجذرياً، عن البنى التي اسست للهزائم السابقة. فلقد أنهى حزب الله الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ولكنه لن يستطيع ان يستكمل مهمة إنهاء «الاحتلال» و«الهيمنة الامبريالية»، بصورة ناجزة، بفعل طبيعته البرجوازية تلك. لذا ينطرح اليوم سؤال اساسي على كل من يعتبر نفسه/ا ثورياً (أو ثورية) أن يجيب عنه، ألا وهو كيف نتحرر فعلاً من الامبريالية؟ وكيف تتحرر فلسطين، بالفعل، وليس فقط في مساحات الاوهام المعلقة على انظمة تخلت سابقاً، وسوف تتخلى لاحقاً، عن اي مشروع يصطدم بمصالح هيمنتها وهيبتها البرجوازية؟

لذلك كله، إن دعم الثورات، في المنطقة، وفي العالم، ليس مجرد مسألة اخلاقية، بل هو موقف يتخذ من الواقعية اساساً له، لأنه فقط من خلال الثورة يمكن دحر الارتهان، والتبعية، والاحتلال، والقهر، والاضطهاد، والاستغلال، وما ينتجه ذلك من ثقافة مطابقة، وليس من خلال اوهام تبنى على امل ان يقوم جهازٍ برجوازي ما (عربياً كان او غير عربي) بحملنا الى واقع افضل. فنحن نعرف، مسبقاً، انه لن يفعل ذلك، لأن اي واقع شعبي أفضل سيتعارض مع هيمنته ومصالحه. ولن تصنعه، حتماً، بالتالي، إلا الجماهير الثورية، صاحبة المصلحة الجوهرية في التغيير.



٤

سوريا: تعقيدات الثورة

(×) بعدسة: غوران توماسيفيك / رويترز، ٢٧ يناير ٢٠١٣ – عين طرما، دمشق.

الطبقة البورجوازية السورية والثورة الشعبية

غياث نعيسه - تيار اليسار الثوري (سوريا)

تقترب الثورة الشعبية السورية من اختتام عامها الثالث، مستمرةً في مواجهتها لآلة القتل والدمار للنظام الدكتاتوري الحاكم، وتواجهها العديد من التحديات والمخاطر. وقد قدمت الجماهير الشعبية خلال هذه الفترة تضحيات هائلة، حيث يضاف الى عدد القتلى الذي تجاوز مائة الف جرحى ومفقودون بمئات الآلاف، و هنالك حوالى نصف سكان سوريا اصبحوا مهجرين داخل البلاد، او لاجئين في البلاد المجاورة.
ومن الجدير بالذكر ان هذه الصورة القاتمة تعني خريطة المناطق الثائرة وبالتالي المدمرة، وهي مناطق حياة وعمل الطبقات الشعبية ومنها الطبقة العاملة. وهذه الخريطة الجغرافية تتطابق الى حد كبير مع طبيعة القوى الاجتماعية المحركة للثورة.

ما يميز الفهم السياسي لأوساط اليسار التقليدي القومي والستاليني، قبل موجة الثورات التي تجتاح المنطقة وخلالها، انه خليط من مقولات تتحدث عن أن الثورة القادمة – الجارية- هي ثورة وطنية ديمقراطية، والبعض الاخر يتحدث عن ثورات على مراحل، بمعنى انه يقر بأن المرحلة الاولى هي ثورة وطنية ديمقراطية، ولكنها «بأفق اشتراكي»، سيأتي ذات يوم بعيد جداً، بما هو استعادة لنقاشات سبق ان دارت في صفوف القوى اليسارية من خلال تجارب ثورات القرن العشرين، وكأنه لم يقتبس منها أي درس كان.

هذان المفهومان، وهما في الحقيقة مفهوم واحد، ستاليني الاصل والمنبع، يقومان على

فكرة وجود برجوازية، أو رأسمالية، وطنية، لدينا. ما يتطلب، وفق هذا الطرح الستاليني، التحالف معها من اجل الوصول الى هذه المرحلة الوطنية الديمقراطية المنشودة، لبناء اقتصاد قوي وصناعة وتنمية...الخ. وتتفرع من هذا الطرح الفكري الستاليني الاصل جملة من المدارس العالمثالثية ، التي تدين برجوازية مافيوية وكمبرادورية أو ريعية ...لتمايزها عن برجوازية صناعية وطنية سيكون لها دور تنموي، وبعضٌ منها يرى ضرورة قيادة «الحزب الثوري» لتحالف طبقي (شعبي- برجوازي وطني) لهذه المرحلة الوطنية الديمقراطية. وهذا هو في الواقع تكرار للديماغوجيا التي رأينا بؤس تجاربها، تحت عنوان حركات التحرر الوطني، وما كان يسمى بالديمقراطيات الشعبية، التي انكشفت حقيقتها كدكتاتوريات رأسمالية صرفة، او رأسماليات دولة.

ليس موضوعنا سجالاً فكرياً مع هذه الاطروحات المذكورة، التي نقف على النقيض منها، بتبنينا لمفهوم الثورة الدائمة، ولكون كل الثورات الجماهيرية تحمل في طياتها، في عصر الرأسمالية، التي تهيمن على كل العالم، دينامية الثورة الاجتماعية، أي راهنية الثورة الاشتراكية في عصرنا. بل لنرى من خلال الواقع أين هي اليوم هذه البرجوازية السورية، المفترض، وفق المواقف المذكورة اعلاه، انها معنية بالثورات «الديمقراطية»، وما هو موقفها السياسي والطبقي؟

بورجوازية قوية مالكة وحاكمة

لقد استطاع نظام الاسد الاب والابن، خلال اربعة عقود، اعادة تكوين طبقة برجوازية قوية وواسعة، ولكن ما فعله الدكتاتور الاب خلال ثلاثة عقود في هذا الخصوص تميز بالحذر و بإعادة الروح البطيئة للبرجوازية الكبيرة، من خلال اجراءات مدروسة وبربطها العضوي بالسلطة. واستعمل في هذا الخصوص اداتين هما قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، من جهة، واقامته لنظام فساد عام، ونهب معمم، تحول من خلاله كبار بيروقراطيي الدولة، وخاصة الطغمة الحاكمة وشركائها، من خلال نهب الثروات، الى برجوازية كبيرة عقارية وتجارية وصناعية. ولكن الاسد الاب حافظ الى حد ما على الدور الاجتماعي للدولة من خلال الحفاظ على نظام للصحة والتعليم المجانيين، ودعمٍ السلع الاساسية لمعيشة الغالبية العظمى من الطبقات الكادحة، كما انه امتص جزءاً من البطالة من خلال ضخها في بيروقراطية دولة واسعة لا وظيفة انتاجية عقلانية لها، ولا سيما في الجيش والاجهزة الامنية وموظفي الإدارة.

هذا الحذر على صعيد الابقاء على شيء من المكتسبات الاجتماعية الذي حافظ

عليه الاسد الاب، تخلى عنه بشار الاسد الذي خلف اباه في تموز ٢٠٠٠، حيث قام بتحولات اقتصادية نيوليبرالية عنيفة وسريعة، باستخفاف مزرٍ بأي ردود فعل اجتماعية متوقعة، لاعتقاده بأن اجهزة السلطة القمعية قد اجهزت، وخلال عقود من الزمن، على كل محاولة احتجاج عليها. وهو خطأ فادح، لأن الاحتجاجات الاجتماعية لم تتوقف بل تزايدت منذ عام ٢٠٠٦.

وقد اطلق النظام على سياسته النيوليبرالية اللااجتماعية، لصالح البرجوازية الكبيرة السورية، اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي». فقد اوصل نظام الطغمة بعد توريث الابن عدداً ممن يعيشون تحت حافة الفقر من ١١ الى ٣٣ بالمائة، واذا اضفنا الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، يصبح عدد الفقراء في سوريا عام ٢٠٠٩ ،وفق احصائيات الامم المتحدة، نحو نصف السكان.

هذه البرجوازية الصاعدة استحوذت على ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي بحسب احصائيات عام ٢٠٠٩ [١]، في الوقت الذي كان بينها وبين سلطة الطغمة الحاكمة نوع من العقد غير المكتوب تقول فيه الاخيرة للطبقة البرجوازية الصاعدة: «اغتنوا كما تشاؤون ولكن دعوا السلطة لنا». وهذا ما جرى خلال العقود الاربعة الماضية. حيث ادخلت السلطة رمزياً عدداً من رجال الاعمال إلى مجلس الشعب، الذي لا دور فعلي له. وعززت من قدرات الاتحادات الصناعية والتجارية، بل وشكلت مجالس رجال الاعمال مع ٦٩ دولة عام ٢٠٠٩، بما يسمح للأخيرين بالتعامل والتواصل مباشرة مع الشركات والمؤسسات التجارية والمصرفية والصناعية في هذه البلدان (وهي المجالس نفسها التي تم حلها في حزيران من هذا العام نتيجة الحصار والمقاطعة الاقتصادية المفروضين على سوريا وتلاشي دورها).

هذا ويُعَدُّ الشكلُ الاستبدادي للحكم الشكلَ الملائم للبرجوازية السورية الصاعدة، حيث لا مكان للاحتجاج على استغلالها ونهبها، ولا عوائق قانونية او نقابية امام جشعها.

أي بورجوازية وطنية؟

مع اندلاع الثورة الشعبية في آذار ٢٠١١، كان مثيراً للانتباه ان قسماً من هذه البرجوازية

١- يمكن مراجعة هذه الاحصائيات في مقالتنا، غياث نعيسة : «ثورة جارية» المنشورة بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠١١ على موقع الحوار المتمدن ، وغيرها من المقالات والاحصائيات الواردة فيها في نفس الموقع.

الكبيرة السورية عبّر بوسائل الدعاية والاعلانات عن دعمه للنظام الحاكم، في تلك المرحلة من الاشهر الاولى للثورة، التي كانت فيها مظاهرات التأييد للطغمة ما تزال حاجة ملحة للنظام، كما استمر قسم آخر منها في تمويل وتجييش ميليشيات موالية للنظام، وخاصة ذلك القسم البرجوازي الشريك للطغمة العائلية الحاكمة.

لكن من المعروف أن رأس المال لا وطن له ولا دين سوى أرباحه، فمنذ نهاية العام الاول للثورة بدأت حركة متصاعدة لتهريب اموال هذه البرجوازية نحو لبنان، وغيره من الدول العربية والاجنبية، وبدأت هذه، في العام الثاني، بإغلاق مصانعها والتسريح التعسفي لعشرات الآلاف من العمال، او نقل مصانعها او بيعها.

لم تتردد البورجوازية طويلاً في ادراك خطر الثورة الشعبية عليها، حيث بدأت فوراً بتسريحات تعسفية واسعة للعمال، منعاً لهم من المشاركة في اضرابات داخل مصانعهم، وايضاً من اجل تأمين رؤوس أموالها بأفضل الشروط لضمان مصالحها. فلقد نشرت صحيفة الوطن شبه الرسمية خبراً عن «تسريح أكثر من ٨٥ ألف عامل خلال العام الأول من الثورة، ونصف عدد المسرحين من محافظتي دمشق وريفها، وتشير الارقام الرسمية الى ان ١٨٧ منشأة من القطاع الخاص تم اغلاقها بشكل كامل في الفترة من ٢٠١١/١/١ ولغاية تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨». ويشير الخبر الى «ان هذه الارقام لا تحمل اي مصداقية فعدد الورش والمصانع المغلقة يقدر ب٥٠٠ مصنع وورشة...»[٢].

وكانت جريدة الفايننشال تايمز البريطانية قد اكدت « أن رجال الاعمال السوريين نقلوا بهدوء اموالهم للخارج منذ بداية الازمة في البلاد، واكد اقتصاديون ان العملية تسارعت مع اجتياح العنف المراكز التجارية في دمشق وحلب...»[٣].

وقدّر الباحث سامر عبود قيمة ما تم سحبه من ايداعات في المصارف السورية من قبل المودعين (ولا سيما كبار البرجوازيين)، مع نهاية عام ٢٠١٢، بما يقارب ١٠٠ مليار ليرة سورية.[٤]

لكن احداً لا يملك تقديراً دقيقاً لحجم رؤوس الاموال التي هربتها البورجوازية،

٢- نقلاً عن موقع عنب بلدي ، البطالة في سوريا الى أين؟ ، بتاريخ ٢٠١٢/٤/٤.
٣- نقلاً عن موقع جريدة الزمان بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٥.
٤- سامي عبود، «الاموال السورية الهاربة الى الخارج ارتدت اقنعة تجعل من الصعب عودتها»، موقع الاقتصادي، بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣.

ومنها ذلك القسم وطيد الصلة بالطغمة العائلية الحاكمة، ولا يوجد تقدير صحيح لعدد المصانع التي تم نقلها الى الخارج لتشغيلها او بيعها، او تلك المدمرة والمتوقفة عن العمل.

فوفق تصريحات غرفة تجارة دمشق، تؤكد هذه «هروب رؤوس اموال سورية تقدر ب٢٠ مليار دولار»[٥]، وهو رقم نعتقد انه اقل بكثير من الواقع وخصوصاً انه صدر في بداية العام الجاري.

في الواقع، فإن عدد المصانع الخاصة التي توقفت عن العمل في حلب وحدها، التي تشكل صناعتها نحو ٣٦ بالمئة من مجمل الصناعة الوطنية، هو اكثر من الف معمل، ما يعني تسريحاً تعسفياً لأكثر من ٥٠٠ الف عامل.[٦]

كما ان البرجوازية الصناعية لم تقم بتهريب اغلب مصانعها في ظلمة الليل، بل ان العديد من المعامل التي تم نقلها الى خارج البلاد كان بموافقة السلطات السورية نفسها، وما اكد ذلك هو تصريح وزير الصناعة والتجارة الخارجية المصري حاتم صالح، في نهاية شهر آذار ٢٠١٣ ،حيث اعلن عن «ان ٨٠ مصنعاً سورياً قد انتقلت الى مصر»، مشيراً الى « وجود٣٠٠ مصنع آخر في انتظار الحصول على الاراضي»[٧]. وما يدل على ذلك ايضاً هو قرار الحكومة السورية منع تصدير المعامل، الذي صدر في آذار من هذا العام[٨]، وما صرحه الخبير الاقتصادي السوري محمد سعيد الحلبي، الذي اكد بأن «حوالى ٩٠ بالمئة من المنشآت الصناعية نقلت بسماح من الدولة وموافقة اصحابها ...الى الخارج»[٩].

لم تبع او تنقل غالبية البورجوازية السورية منشآتها ومعاملها فحسب، بل انها هربت القسم الاكبر من رؤوس اموالها ايضاً. والاهم من ذلك ان هذا القسم الكبير من البرجوازيين هرب هو نفسه خارج البلاد ليضع نفسه وامواله في مأمن، متفرجاً على الدمار والقتل الجاري، الذي يدفع ثمنه ابناء الفقراء والكادحين، أكانوا من المدنيين، او من مقاتلي «المقاومة الشعبية»، او جنود الجيش النظامي. هذا في حين يزدهر و ينتشي القسم الباقي في البلاد من الطبقة البورجوازية من اقتصاد الحرب، أكان

٥- موقع شام برس بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢.

٦- باسل ديوب، هكذا تهاوت قلعة الصناعة السورية، جريدة الاخبار اللبنانية، العدد ١٩٣٥ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٩.

٧- سلام السعدي، مصانع سوريا تهاجر ايضاً، موقع المدن، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٤.

٨- المصدر نفسه.

٩- موقع بلدنا، الصناعة السورية تمرض ولا تموت، بتاريخ ٢٠١٣/٦/٤.

بشراء الاراضي او البناء او التهريب او المضاربة او الاحتكار، وغير ذلك من النشاطات الربحية التي توفرها الحروب. والبعض منهم اصبح يعتاش من هذه النشاطات حصراً، ممّن اصبح يطلق عليهم اسم امراء الحرب.

اننا نشهد ما يشبه نزوح «طبقة»، او قسم كبير منها، الى خارج البلاد، بانتظار ان تنهك طبقات اخرى نفسها (من بينها ذلك القسم منها الذي يمسك بتلابيب السلطة السياسية)، في صراعها العنيف، ولحين تستتب الامور بشكل يسمح لها لكي تعود وتسود مرة اخرى، وبشروط اكثر من مناسبة لها، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وهي الطبقة التي حافظت على نفسها جسدياً وعلى كامل طاقاتها الاقتصادية والمالية.

اذ تقدر معلومات متطابقة في بداية عام ٢٠١٣ ان عدد «رجال الاعمال السوريين الذين وصلوا الى مصر بنحو ٣٠ بالمئة من اعداد رجال الاعمال الذين فروا من سوريا البالغ عددهم ٥٠ ألف مستثمر»[١٠].

وهو ما يؤكده، رغم بعض التفاوت في التقديرات، العديد من التصريحات الرسمية السورية، فقد اعلن مازن حمور عضو مجلس ادارة غرفة تجارة دمشق: « غادر البلد ٦٠ بالمئة من رجال الاعمال في اوج ازمتها وتكبد الاقتصاد خسائر تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار»[١١]. هذا في حين اعلنت مروة الايتوني، عضو مجلس ادارة غرفة صناعة دمشق وريفها، أن « ٧٠ بالمئة من رجال الاعمال السوريين اصبحوا خارج البلاد وهذا شيء مرعب»[١٢].

الطبقة العاملة والكادحون وعموم الشعب

تعرضت الطبقة العاملة السورية الى تأطير رسمي لنشاطها الكفاحي والنقابي منذ استلام البعث للسلطة، ولكن السلطة الحاكمة انجزت الحاقها للنقابات العمالية بها، وهنا نقصد القيادات النقابية العليا، في عام ١٩٧٤ تحت شعار «النقابية السياسية»، وهو حال بقية التنظيمات النقابية والمهنية مثل اتحاد الفلاحين او الطلبة وغير ذلك.

١٠- موقع سكاي نيوز ، لاجئون سوريون بدرجة رجال اعمال، بتاريخ ٢٠١٣/١/٣٠.

١١- شام برس، غرفة تجارة دمشق: هروب رؤوس اموال سورية تقدر ب ٢٠ مليار دولار، بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٤.

١٢- موقع عنب بلدي، نقلاً عن الفايننشال تايمز، مصائب قوم عند قوم فوائد...رؤوس الاموال السورية المهاجرة، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١.

في الاشهر الاولى للثورة عام ٢٠١١، استخدمت السلطة البرجوازية الحاكمة هذه الهياكل الصفراء للنقابات، اضافة الى تراث عريق من الترهيب والقمع، من اجل حشد العديد من العمال والموظفين والمعلمين للمشاركة في مظاهرات مؤيدة لبشار الاسد، لكن السلطة خوفاً من ان ترتد هكذا مظاهرات ضدها، من جهة، وبسبب انزالها لقوات الجيش لمواجهة المظاهرات الجماهيرية المعارضة، من جهة اخرى، اوقفت استخدامها لمظاهرات التأييد لها التي نكرر، بالمناسبة، أنها كانت تحظى بدعم وتمويل من العديد من كبار البرجوازيين السوريين.

ومعروف ان للسلطة السورية كرهاً وخشية معلنين لشريحتين اجتماعيتين أساسيتين هما العمال والطلبة، فقد ادرجت في الوثيقة التأسيسية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة، التي تضم اضافة الى حزب البعث بعض الاحزاب الصغيرة القومية، والشيوعيين الستالينيين، فقرةً تؤكد التزام هذه الاحزاب عدم النشاط في هذه القطاعات، اضافة الى الجيش.

لكن تفاقم الوضع المعيشي لقطاعات واسعة من السكان، ادى بدءاً من عام ٢٠٠٦ الى تفاقم الاحتجاجات والمظاهرات العمالية والجماهيرية بشكلٍ ملحوظ، بل وصل التذمر الى صفوف النقابات الرسمية نفسها. فقد كان ملاحظاً، مع بداية الثورة، ان عنف النظام ودماره مس بشكل اساسي اماكن سكن وعمل الجماهير العمالية والكادحة، في ريف دمشق ودرعا وحمص وحلب ودير الزور، كما قامت البورجوازية بتسريحات تعسفية ومتواصلة للعمال حتى في المعامل التي هي بمنأى عن العنف وفي المناطق الموالية للنظام.

من جهته، يقوم النظام بحصار المنشآت العمالية المتبقية بميليشياته واجهزته، ويحاول تجيير قطاعات عمالية في معاركه، مانعاً على أفرادها امكانية التواجد او التصرف كطبقة لها مصالحها المتميزة. وخصوصاً مع زيادة الانهيار الاقتصادي والمعاشي في البلاد، التي تدفع بمن بقي له عمل إلى التمسك به، وبمن فقده إلى البحث عن عمل آخر لم تعد توفره الشروط الاقتصادية والسياسية الراهنة. فالبعض ممن اصبح عاطلاً عن العمل اضطر اما الى الالتحاق بالمجموعات المعارضة المقاتلة، التي تدفع معاشاً لمقاتليها، أو التحق بما يسمى الجيش الوطني السوري، وهو شكل من الميليشيا التابعة للنظام، ليس عن قناعة، بالضرورة، بقدر ما يكون ذلك وسيلة للعيش ومحاولة

البقاء.

إن الصورة العامة للوضع الاقتصادي الاجتماعي في سوريا اصبحت اكثر من مأسوية، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل، مع انتهاء الربع الاول من عام ٢٠١٣ ، إلى حوالى ٢,٩٦ مليون عاطل عن العمل ، ما يرفع نسبة البطالة الى ٤٨,٧ [١٣]، في حين تقلصت قوة العمل الفعلية، اليوم، الى حوالى ٣،١ مليون عامل، بعد ان كانت نحو ستة ملايين عامل في عام ٢٠١٠. وهو ما يؤدي الى ارتفاع عدد العاملين في القطاع الاقتصادي غير النظامي، كالباعة الجوالين لكافة انواع البضائع والسلع، ومنها النفط، أو المهربين.

لقد تفاقمت الاوضاع المعيشية لقطاعات واسعة من العمال والطبقات الشعبية الى حد دفع باتحاد عمالٍ دمشق الى نقد الاوضاع الراهنة في تقريره السنوي لهذا العام، الذي قدمٍ فيه ارقاماً عالية جداً تؤكد هذا التدهور الحاصل في مستوى المعيشة. وهو يشير مثلاً الى ان الدولة زجت كتلة هائلة من النقد، ما جعل نسبة التضخم تتجاوز ٧٥ بالمئة، وأدى إلى ارتفاع مذهل لأسعار السلع وخاصة الغذائية والمشتقات النفطية. ويشير التقرير المذكور الى «ان هروب رؤوس الاموال تسبب بإغلاق آلاف المنشآت والمعامل في سورية وبالتالي بارتفاع نسبة البطالة الى معدلات قياسية وظهور الآفات الاجتماعية»، مؤكداً تدهور المستوى المعيشي لنحو ٦،١ مليون شخص، وارتفاع قيمة الايجارات بنسبة تزيد عن ١٠٠ بالمئة. وطالب الاتحاد العمالي «الرسمي» بتحسين الوضع المعيشي للطبقة الافقر في المجتمع وهي العمال، بزيادة اجورهم بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٣٠٠ بالمئة.[١٤]

ومن النافل التذكير بأنه استناداً الى المعطيات المذكورة اعلاه، اضافة الى التحول المسلح لجزء كبير من الثوار، وعنف النظام ووحشية المعارك الدائرة، كل ذلك جعلٍ حتى الآن تحرك الطبقة العاملة، بصفتها الطبقية هذه، وفي أماكن عملها، ضعيفاً للغاية. مع أننا رصدنا عام ٢٠١٣ اول اضراب عمالي في معامل المتوسط للأدوية في دمشق بتاريخ ٢٩ تموز. ولكن هذا لا ينفي ابدا ان العمال والكادحين يشكلون الكتلة الاساسية من ثوار الحراك الشعبي والمسلح.

١٣- موقع شام برس، القتال في سوريا ... خيار اقتصادي للعاطلين عن العمل، بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٣، والارقام التي ينقلها هذا الموقع في المقال المذكور مستقاة من دراسة للمركز السوري لبحوث السياسات، صادرة هذا العام.

١٤- موقع جريدة الثورة الحكومية، اتحاد عمال دمشق: توفير بيئة عمل آمنة ...، بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٧.

إذاً، في هذه الظروف الشديدة العنف من الصراع الطبقي الجاري، نشهد من جهة هروب جزء أساسي من الطبقة البرجوازية بكل مكوناتها الى الخارج للحفاظ على نفسها وأموالها، وذلك الجزء الباقي يزداد اغتناء نتيجة اقتصاد الحرب، بل وتشجعه السلطة الحاكمة على نقل معامله ومنشآته الى ما تسميه المناطق الآمنة بشروط سخية. ومن جهة اخرى، نشهد في المقابل بزوغ شريحة جديدة من اغنياء الحرب وأمرائها، وخاصة في المناطق «المحررة»، وهي شريحة برجوازية جديدة لا تقل فساداً عن شقيقاتها.

ما هو الموقف السياسي للبرجوازية السورية ؟

ان برجوازية الحرب الجديدة تجد مصلحة لها بامتداد الصراع امداً اضافياً، بشرط ان يكون ذلك لصالح امكانية اعادة تدوير الاموال التي نهبتها، ونجد بعضاً من ممثليها في عدد من الهيئات السياسية للمعارضة، ولا سيما المجلس الوطني السوري وائتلاف قوى الثورة والمعارضة، ولكنها لا تمانع ايضاً بالتعامل مع النظام نفسه، فعدد منها ممن وضع يده على عدد من آبار النفط يقوم ببيع إنتاجها للنظام الذي يقول انه يحاربه، ويهرب قسماً آخر إلى تركيا. والحال، فإن البرجوازية السورية بكتلتها الأساسية بقيت ترى في النظام «نظامها»، ولم تقدم على أي خطوة سياسية تعبر عن موقف مناهض له أو مميز لها عنه. فيمكن القول إن مبادرات معاذ الخطيب، الرئيس السابق للائتلاف الوطني، كانت تعبر عن موقف للبرجوازية الدمشقية فحسب، وتقوم على فتح باب الحوار والتفاوض مع النظام، من دون شروط. ولكن المبادرة السياسية الوحيدة واليتيمة «للبرجوازية السورية» جاءت بعد عامين من الثورة عقب اجتماع لبعض رجال الاعمال السوريين في عمان – الاردن، في أواخر آذار ٢٠١٣ ،الذين أطلقوا ما اسموه «مبادرة الضمير السوري»، التي تضمنت بقاء الاسد حتى عام ٢٠١٤ والابقاء على الحكومة الحالية مع تغيير وزيري الدفاع والداخلية فقط. كان واضحاً ان هذه المبادرة البرجوازية الوحيدة لم يهتم بها أحد من الثوار، بل كانت تشكل محاولة بائسة لإنقاذ النظام البرجوازي الدكتاتوري[١٥]. بينما لم يعد للشرائح الوسطى وجود تقريباً، وهي التي كانت تعاني اصلا في السنوات العشر الماضية من حالة اضمحلال مستمرة. فحالة الافقار ساوت هذه الشرائح الوسطى بالطبقات الشعبية المفقرة ، بل والمدقعة الفقر.

١٥- انظر موقع المركز الاعلامي السوري وتقريره الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨، الذي تضمن أسماء عدد من رجال الأعمال المنظمين لهذه المبادرة، وهم «أنس الكزبري، راتب الشلاح، موفق قداح، عادل مارديني، زينة يازجي، أديب الفاضل، عبدالله الدردري، ورجل أعمال محسوب على الثورة».

كائناً ما ستكون عليه الأوضاع السياسية في المرحلة القادمة في سوريا وتقلباتها، وما ستكون عليه مآلات الثورة، فالمطالب الاقتصادية – الاجتماعية ستفرض نفسها في لب أي مشروع سياسي قادم. وبالأخص فإنها ستبرز بوضوح اكبر، كونها بين الدوافع الاساسية – بجانب التوق إلى إطاحة الاستبداد، وانتزاع الحريات الديمقراطية – للنضالات المستمرة والديناميات الثورية لعموم الكادحين حتى تحقيق مطالبهم.

تشكل هذه اللوحة صورة عن عمق التحولات الاقتصادية – الاجتماعية الجارية في سوريا، والتي تزداد تفاقماً وتفككاً، وهو ما استفاد منه النظام، اضافة الى سياستي التدمير والتهجير، بعمله على الدفع بقطاعات واسعة من الجماهير الواسعة الثائرة الى حالة من اليأس واللهاث من أجل البقاء، هرباً من القتل والدمار والجوع والحرمان، آملاً بذلك اخراجها أو شلها عن الفعل الثوري والاحتجاجي. وهو في الواقع نجح نسبياً، لأن «المناطق المحررة» تعاني نفس الآفات التي كانت تعانيها تحت الحكم الدكتاتوري. يضاف إلى ذلك تزايد نفوذ القوى الجهادية والتكفيرية الرجعية والمضادة للثورة، التي تحاول، اضافة لما سبق، ان تفرض نمط علاقات اجتماعية متخلفة، وتطرح رؤية رجعية تتحدث عن فهم مغرق في تخلفه وتزمته وضيق افقه عن الدين الاسلامي، وتعلن رغبتها بفرض قيام دولة الخلافة ، وهذا بتناقض واضح مع أسباب وأهداف الثورة الشعبية السورية العظيمة، ما يجعل من هذه القوى الرجعية والفاشية عائقاً خطيراً دون استمرار الحراك الشعبي وانتصار الثورة. فقد اصبحت هذه القوى الرجعية، في هذه اللحظة، تشكل خطراً داهماً على مستقبل الثورة والبلاد. وفي هذه اللحظة من الثورة ، ومن أجل انتصارها، لا مناص للحراك الشعبي والمقاومة الشعبية الثورية المسلحة، من أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة هذه القوى الرجعية بحزم، وبالسلاح ان اقتضى الأمر، وبلا تردد، مع الاستمرار بالثورة الشعبية ضد نظام الطغمة الحاكم، في آن معاً، ما قد يسمح بإعادة الثورة الشعبية الى مسارها الاصيل، من أجل الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وهذا الأمر يتطلب، بالضرورة، تلاقي القوى الكفيلة بوضع استراتيجية انتصار الثورة الشعبية السورية، بما هي ثورة الحرية والكرامة والعدل الاجتماعي. وهو ما يستدعي، برأينا، السعي الحثيث لأجل قيام قيادة ثورية جماهيرية، تستفيد من أشكال التنظيم الذاتي الشعبي، في مناطق شتى من الارض السورية، الخارجة عن سيطرة النظام، بخلاف الاشكال الهزيلة القائمة، فضلاً عن إنضاج عملية بروز قيادة سياسية وعسكرية موحدة للمقاومة الشعبية المسلحة، وانهاء تشرذمها، ومحاصرة

المجموعات الفاشية التكفيرية، وعزلها عن الحراك الجماهيري، تمهيداً للقضاء على الدور التخريبي، والتصفوي، الخطير، الذي تضطلع به. وبالنسبة لليسار الثوري، فإن بناء الحزب العمالي الاشتراكي الثوري الجماهيري يبقى مهمة ملحة، وقضية حياة أو موت، في هذه المرحلة الراهنة من الصراع الطبقي العنيف الحالي، وفي القادم من الأيام.

حول تعقيدات السيرورة الثورية السورية الراهنة

مقابلة مع المناضل اليساري السوري، منيف ملحم (×)

س) كانت المرحلة الاولى من الانتفاضة ضد النظام السوري، التي تميزت بسلميتها، تعطي انطباعاً بأنها حركة شعبية شاملة، ينخرط في إطارها الناس من شتى المذاهب والطوائف، والفئات الاجتماعية، والأعمار، والأجناس الخ... ولكن حين بدأت تطغى عليها العسكرة، سرعان ما شرع يغلب عليها، ولا سيما في جانبها العسكري، طابع ديني مذهبي. كيف تنظر إلى هذه الظاهرة، وكيف تعيِّن أسبابها؟

ج) لم تكن العسكرة خياراً للمتظاهرين السلميين من اجل الحرية والكرامة، ولكن العنف الذي واجه به النظام الحراك السلمي، سواء بإطلاق النار على المتظاهرين في الشوارع والساحات، او عبر عمليات الاعتقال والتعذيب حتى الموت، هو ما دفع الثورة الى حمل السلاح. ومع ذلك فإن حمل السلاح في شهوره الاولى خرج من رحم الثورة من خلال انشقاق بعض العسكريين الذين رفضوا قتل اهلهم، او استجابوا لشعورهم بالمسؤولية تجاه شعبهم، الذي يتعرض لعنف لم يعرف له العالم مثيلاً. ومع ان بعض التشكيلات العسكرية التي تشكلت في حينها قد اخذت تسميات دينية[١]

(×) منيف ملحم، من مواليد حمص، في العام ١٩٥٠. كان ضابطاً في سلاح الصواريخ ارض/جو، بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣، حين جرى تسريحه من الجيش بتهمة الماركسية. وقد كان أحد مؤسسي رابطة العمل الشيوعي (سوريا)، وعضواً في لجنتها المركزية ومكتبها السياسي، بين العامين ١٩٧٧ و١٩٨١، حين شارك في المؤتمر التأسيسي، الذي اتخذ قرار تحويل الرابطة إلى «حزب العمل الشيوعي». وقد تم اعتقاله، بعد انتهاء المؤتمر بأيام قليلة، وبقي في السجن حتى العام ١٩٩٧. أسس مع شباب ماركسيين منتدى اليسار للحوار، خلال ما عرف بربيع دمشق (٢٠٠٠–٢٠٠١)، ثم، في نهاية العام ٢٠٠٢، الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية، التي

(كتائب الفاروق)، الا ان ذلك لم يكن في ذاته ليعطي تلك التشكيلات طابعها الديني. ان التحول الذي تم في بنية هذه التشكيلات قد جاء نتيجة لسعي بعض التيارات الدينية الموجودة على الساحة السورية قبل الثورة، او التي تشكلت بعد انطلاقة الثورة، لخلق تشكيلاتها الخاصة والتي تعمل لحسابها ولحساب توجهاتها السياسية، بعد ان عجزت عن احتواء التشكيلات العسكرية التي كان قوامَها الضباطُ والعسكريون المنشقون عن النظام، واعتقاداً منها ان النظام على وشك السقوط كما بدا في نهاية عام ٢٠١١. وبالتالي، فهي عمدت إلى خلق مليشياتها الخاصة كورقة ضغط، مستقبلاً، على مكونات الثورة من اجل الهيمنة على هذه الاخيرة، من خلال هذه المليشيات، مستلهمة التجربة الليبية بكل تداعياتها، ومستفيدة من تدفق الاموال والسلاح من دول وافراد ومنظمات في الخليج. هكذا هُمِّش الضباط المنشقون وكتائبهم وبرزت الى السطح كتائب لا تخفي ايدولوجيتها الدينية واهدافها، التي اخذت تبتعد عن الاهداف التي قامت الثورة من اجلها. ان تدفق الاموال من الخارج بدون حساب فتَحَ شهية كل مغامر وطامح الى تشكيل كتيبة او لواء باسم الإسلام، او تحت راية تستدر المزيد من الدعم بالمال والسلاح ما دامت تستظل الاسلام. كما ان سعي النظام خلال ٤٠ عاماً الى تمزيق النسيج الاجتماعي في سوريا، ومن ثم إلى تطييف الحراك الشعبي، بعد بدء الثورة على النظام، وبالتالي ممارسة كل اشكال القتل والتنكيل الطائفي، كل ذلك سهّل لهذه القوى القيام بما قامت به، وبرر لها اتجاهها هذا.

س) في مقابلة سابقة، في الشهر الاول من هذا العام، اجرتها معك نشرة «مراسلون»، قلتَ إنه لا مجال لتحاشي اللجوء للقوة العسكرية، من أجل إطاحة النظام، فيما دعا عديدون في سوريا، في مقدمتهم هيئة التنسيق، إلى نبذ الحل العسكري، والرهان فقط على النضال السلمي لأجل الخلاص من النظام المذكور. كيف تفسر وجهة نظرك؟

ج) منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، تحول الصراع بين النظام والقوى الدينية الى صراع مسلح، وقد مثلت تلك القوى، عبر ما عرف في حينه بـ(الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين)، رأس حربة هذا الصراع في مواجهة

أصدرت سبعة اعداد من نشرة «البديل». وهو يناضل حالياً لتشكيل حركة ماركسية جديدة، في سوريا، تعمل بشكل وثيق مع اليسار العالمي، الساعي لقيام عالم مختلف، هو عالم العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.

١– تعمد الشعوب في بعض المراحل من الكفاح من اجل التغيير الى استعارة ما تعتقد انه صفحات مشرقة من تاريخها، فتعود الى رموز تلك المرحلة او حتى وقائعها، وربما تستعير اللباس من تلك المرحلة.

النظام. ومع التحولات التي كانت تجري على بنية النظام منذ نهاية السبعينيات، وقد اخذت ابعاداً نوعية في هذا الصراع، وتحديداً ما يتعلق منها بالسعي الى خلق اجهزة قمعية في مؤسسة الجيش والأمن ذات طابع طائفي، اصبحت لدينا قناعة، في حزب العمل الشيوعي، الذي كنت انتمي اليه آنذاك، ان الخلاص من هذا النظام لن يكون سلمياً مهما كانت قوة الحركة الجماهيرية التي يمكن ان تسعى للخلاص، من دون اللجوء لعمل عسكري، يتخذ شكل انشقاقات من الجيش تكون العامل الرئيس في مواجهة عنف النظام، ومواجهة تلك الاجهزة ذات البنية الطائفية، التي كانت اقرب الى المليشيا منها الى وحدات عسكرية. لذلك فإنه بعد عدة اشهر من انطلاق الثورة وما رافقها من عنف بلغ حدوداً ليس لها مثيل تجاه الحركة الشعبية السلمية، ومع بدء التشقق في وحدات الجيش، ترسخ لدي ما كنت اعتقده من أن النظام لن يذهب بوسائل سلمية. واصبح التفكير كيف يمكن تقليل الضحايا في هذه المواجهة. ولكن الطريقة التي تمت بها عسكرة الثورة، والتي تحدثت عنها في الجواب الاول، غيرت كل التقديرات. فعوضاً عن تعزيز قوى الثورة العسكرية، وجدنا قوى تحارب النظام وتشكل قوى مضادة للثورة، قبل انتصارها. لذلك لامعنى الآن للحديث ان كان المرء مع او ضد العسكرة؟ فالخلاص من النظام هو الطريق الوحيد للخلاص من الصراع القائم اليوم، والخطوة الاولى للخلاص من القوى المسلحة المضادة للثورة. ان بقاء النظام يعني بقاء الحرب الاهلية مئة عام قادمة.

س) بعض المحللين يعتبرون ان العامل الاهم، الذي حفّز الحراك الشعبي لديكم، منذ البدء، كان مطلب الحرية والكرامة الإنسانية، في مواجهة نظام دكتاتوري بشع، فيما يَجمع آخرون إليه العامل الاقتصادي- الاجتماعي، لا بل يعتبرون أن هذا الاخير كان العامل الحاسم، في هذه السيرورة. كيف تنظر إلى هذه المسألة؟

ج) لاشك بأن العقد الاخير في سوريا شهد تحولات اجتماعية اقتصادية نوعية بدأت سيرورتها منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وشكلت نهاية الثمانينيات الخطوة الاكبر في تلك التحولات اساسها الانتصار الذي حققه النظام، آنذاك، في المواجهة مع المعارضة السورية. فبعد هزيمة القوى الاسلامية المسلحة، عمل النظام على تحطيم كل اطياف المعارضة من قوى ديمقراطية او يسارية، ونشر حالة من الرعب والخوف في كل ثنايا المجتمع. يمكن القول ان سوريا في نهاية الثمانينيات تحولت الى سجن كبير ومرعب لأبنائها. ان المنتصرين من بيروقراطية السلطة الحاكمة، سواء المدنيين او العسكريين، اعتبروا من حقهم ان يكافَأوا على انتصارهم. فانتشر الفساد بشكل لم يسبق له مثيل وتراكمت ثروات وظهر اغنياء جدد يتفاخرون بالمليارات التي جمعوها،

ويمارسون حياة من البذخ تستفز عامة الشعب الذين بدأت حياتهم تتدهور بشكل سريع. اختفت الطبقة الوسطى التي كان العاملون في اجهزة الدولة يشكلون شريحتها الاوسع. كما ان التحولات الليبرالية الجديدة، من خلال فتح الاسواق وتخلي الدولة عن ضمان ايجاد عمل للخريجين من الجامعات والمعاهد، واصدار القوانين التي تؤسس لاقتصاد السوق، كل ذلك حطم الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناعيين الصغار. ان تقرير التنمية البشرية في سوريا -٢٠٠٥، الذي صدر بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بيّن ان الفقر منتشر الى حد ان حوالى ثلث سكان سوريا يعيشون على خط الفقر، وحوالى ثلاثة ملايين يعيشون تحت هذا الخط. واللافت للانتباه ان معظمهم يتركزون في الارياف وبشكل خاص منها الارياف الشمالية. انّ الصورة السابقة عن التحولات الاجتماعية الاقتصادية في سوريا شكلت عاملاً هاماً في انطلاقة الثورة، ولكنها في اعتقادي لم تكن العامل الرئيس في انطلاقة الثورة. ان القمع العاري والمتوحش وانتهاك ابسط اشكال الحريات والكرامة الانسانية الذي بلغ ذروته في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، والخوف الذي دخل فيه المجتمع والتمييز بين المواطنين على اساس طائفي، كلها عوامل كانت الاساس في انطلاقة الثورة. ولقد شكلت الثورات العربية في تونس ومصر واليمن والبحرين البوابة التي عبر من خلالها الناشطون لكسر جدار الخوف الذي بناه النظام خلال العقود الاربعة من عمره. لذلك فإن شعار الثورة من اجل الحرية والكرامة كان التعبير الاصدق عما يريده الثائرون.

س) لقد تم إبعاد العناصر الانشقاقية، ضمن الجيش النظامي، ولا سيما الضباط، عن بنية الكتائب والألوية المقاتلة، سواء ضمن ما بات يعرف بالجيش الحر، او على مستوى الكتائب والألوية الأخرى. كيف يمكن فهم هذه الظاهرة، وإلى اي حد يصح ربط ذلك بمسعى إقليمي، بوجه اخص، لتغليب الانقسام المذهبي - الطائفي على طبيعة الصراع؟

ج) كان البارز في الأشهر الاولى للثورة ان الطيف الاوسع بين الناشطين السلميين لم يكن ينتمي الى اي قوى سياسية او احزاب سابقة على الثورة. كما ان معظم العسكريين الذين انشقوا عن الجيش في بداية عسكرة الثورة لم يكونوا ينتمون الى أي تيار سياسي، تنظيمياً او تعاطفاً، باستثناء حزب البعث الذي كان يجبر العسكري المتطوع على الانتماء اليه اذا رغب في البقاء في الجيش والترقي، وهي تجربة جعلتهم ينفرون من الانضواء تحت أي شكل تنظيمي سياسي. لذلك سعت قوى اسلامية مدعومة من قوى اقليمية لخلق تشكيلاتها العسكرية المضمونة، والتي يمكن اعتبارها

كأذرع للنفوذ والسيطرة على الثورة. هكذا شهدنا تشكيل مئات الكتائب والالوية ذات الطابع الأديولوجي الاسلامي. كما عمد النظام الى اطلاق سراح المئات من السلفيين المعتقلين في الاشهر الاولى للثورة (الكثير منهم اصبحوا قادة كتائب والوية سلفية)، في الوقت الذي كان يعتقل فيه الآلاف من الشباب الناشطين السلميين. لقد ادعى النظام منذ الاشهر الاولى للثورة أنه يواجه قوى وتنظيمات عسكرية طائفية وتكفيرية، وقد وفرت له تلك القوى الاقليمية والمحلية ما لم يكن موجوداً في الواقع. لقد سعت هذه القوى الاقليمية والمحلية الى تهميش الكتائب والالوية التي شكلها العسكريون المنشقون، بل سعت في بعض الاحيان الى تصفية هؤلاء العسكريين جسدياً، عندما اعلنوا رفضهم لممارسات بعيدة عن اهداف الثورة واخلاقها.

س) كيف تفهم غياب يسار فاعل عن قيادة الحراك، ولا سيما بعد عسكرته؟ وما تأثير ذلك في المنحى العام الذي قد تتخذه السيرورة الحالية للصراع؟

ج) لا يخفى على احد ان فاعلية اليسار في سوريا كانت ضعيفة قبل الثورة، وذلك نتاج عاملين رئيسيين، الاول خاص وهو نتاج القمع الذي تعرض له اليسار خلال العقود الماضية، والثاني عام متعلق بوضع اليسار على الصعيد العالمي، بعد انهيار «المنظومة الاشتراكية»، في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ان شدة القمع الذي واجه به النظام الحركة الشعبية، واجباره إياها على التحول من السلمية والكفاح المدني الى العسكرة، اوصد الباب امام ما تبقى من قوى اليسار لحضور فاعل ومؤثر في الثورة. وانا اعتقد ان قيام دور مؤثر وفاعل لقوى اليسار على الساحة في سورية لن يكون قبل اسقاط النظام، والعودة الى ساحات العمل الديمقراطي السلمي. فالمجتمع السوري ومهما بدا من بعيد غارقاً في بحر من القوى اليمينية، يختزن باعتقادي جمهوراً من القوى القادرة على دفع المجتمع خطوات ليست قليلة نحو الامام، باتجاه بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، واعادة تماسك النسيج المجتمعي الذي فتته النظام.

س) أما زلت تعتقد - كما عبّرْتَ، سابقاً - أن ثمة سيناريوهات تقسيمية تشارك فيها إيران، التي قد تكون تخطط لقيام دويلة علوية ترتهن بها، في حال فقد النظام الراهن كل مقومات بقائه؟ وما هي حظوظ أي تقسيم مماثل في الاستمرار؟

ج) للتدقيق ان ما قلته في المقابلة المذكورة حول هذا الموضوع هو التالي: «ولكن سقوط النظام مخرج إجباري مع أن الوضع مفتوح على كل الاتجاهات، ومن أسوئها التقسيم،

الذي بات احتمالا قائما، لأنه يفيد قوى إقليمية بمقدمتها إيران التي ترغب بإقامة دولة علوية حليفة لها. ولكن حظوظ التقسيم ليست كبيرة، لأن جزءاً كبيراً من اسباب تدخل القوى الاقليمية والدولية في الوضع السوري هو لمحاولة اضعاف إيران في سورية وسحبها بشكل نهائي من المنطقة».

واليوم وفي ظل التطورات التي طرأت على الوضع السوري، ولاسيما الدور الذي برز للقوى الجهادية المتشددة والدور الذي تضطلع به القوى الدولية الفاعلة، تصبح حظوظ التقسيم اضعف بكثير مما كان سابقاً. وهذا الاحتمال الضعيف اذا ما تم فإنه لن يعطي دولة علوية وانما كانتونات للقوى المسلحة لن يكون الكانتون العلوي الا واحداً منها.

س) في المقابلة المنوه بها، أعلاه، قلتَ إنك دعمت، في البدء، وإن دعماً نقدياً، المجلس الوطني السوري. فهل هذا هو موقفك الآن حيال ظاهرة «الائتلاف الوطني...»، الذي لا يمتلك، بالمناسبة، وعلى ما يبدو، لا ثقة جزء مؤثر من الشعب السوري، ولا اعتراف قسم هام من الكتائب والألوية المقاتلة، حسبما اعلنَتْ، أخيراً؟ أم ترى حاجة ماسة للسعي الحثيث لبلورة بنية قيادية مختلفة يمكن أن تمثل حقاً مصالح الشعب السوري، وأن تنجح في استقطابه، وتنظيم نضاله، وتوحيد صفوفه، بحيث تتمكن هكذا من قيادته إلى النصر؟ وإذا كان ذلك وارداً، في نظرك، ما هي شروط حصوله؟

ج) للتوضيح انا قلت: (بعد تشكل المجلس الوطني وهيئة التنسيق أعلنتُ في ندوة بأن المجلس الوطني لا يمثلني ولكني أدعمه بقوة). الموقف النقدي مطلوب حتى في تنظيم انتمي اليه وهو شيء مختلف عن دعم طرف سياسي تجبرك الظروف لدعمه في مواجهة طرف آخر ترغب بالتخلص منه. وهو ما يجري الآن، سواء كان المجلس او الائتلاف، في ظل غياب او امكانية تشكيل قيادة بديلة للصراع مع النظام من اجل الخلاص من هذا النظام في الظروف الراهنة. ان ما كنت اعتقده سابقاً بأن نشاطاً سياسياً فاعلاً للقوى الديمقراطية، في ظل الصراع المسلح الجاري، لن يكون ذا قيمة فاعلة، اكدته التطورات التي طرأت بعد مطلع عام ٢٠١٣ على الصراع في سوريا. فقد اصبح النشاط السياسي الديمقراطي السلمي في ما عرف بالمناطق المحررة (المناطق الواقعة تحت سيطرة المسلحين) يعاني نفس الصعوبات التي يعانيها في مناطق سيطرة النظام، ان لم نقل اكثر في بعضها. ما لم يتم التخلص من النظام ومن ثم نزع سلاح المليشيات فان اي عمل ديمقراطي يبقى محدوداً.

س) هل ترى أن ثمة حظوظاً لإنجاح انعقاد جنيف٢، التي يضغط الروس حالياً – ولا سيما بعد تطورات مشكلة الكيماوي، التي لجأ إليها النظام، في الصيف الاخير، واضعفت موقعه في الصراع، بصورة واضحة – لدفع القوى المتصارعة للانخراط فيها؟ علماً بأن هذا الضعف، لجهة النظام، يتلازم مع نمو التناقضات المثير، في صفوف أخصام النظام؟ وما رأيك بما يطرحه البعض، في المعارضة السورية، بخصوص الحاجة، في نظرهم، إلى اتفاق طائف سوري؟

ج) باعتقادي ان جنيف سيعقد عاجلاً ام آجلاً، ولكن مفهوم نجاح او فشل ما يمكن ان يعطيه جنيف متعلق بمنظور الاطراف المشاركة في جنيف. ففي الوقت التي تسعى فيه قوى الثورة الى ان يكون جنيف مدخلاً لتفكيك النظام القائم واقامة نظام ديمقراطي تعددي، وبناء دولة مدنية حديثة لجميع مواطنيها من دون تمييز او اقصاء، تسعى القوى الدولية الفاعلة (الروس والامريكان) بشكل اساسي كخطوة اولى للتخلص من السلاح الكيميائي، كعاملٍ تهديد «لدولة» اسرائيل، بغض النظر عن النظام القائم في سوريا اليوم او مستقبلاً، ولمواجهة القوى الاسلامية المتطرفة. وهو ما يتطلب بقاء الاسد بالنسبة لهم مرحلياً، على أن يعقب ذلك التخلص من الاسد مع بقاء نظامه.

أما الحديث عن، او المقارنة بين جنيف والطائف، لإنهاء الصراع في سوريا، فطرحٌ غير موفق. «فالمارونية السياسية» في لبنان رغم كل نقائصها تبقى اقل سوءاً من النظام القائم في سوريا منذ عقود. فالنظام الذي حكم اللبنانيين بعد الاستقلال شهد اوسع مجال للحريات السياسية، اذا ما قورن بكل انظمة المنطقة العربية، كما ان «المارونية السياسية» كانت تقوم على الهيمنة على بعض مفاصل الدولة، باعتبار أن هناك دولة يتم تقاسم مؤسساتها طائفياً. الامر في سوريا مختلف، حيث أن مؤسسات الدولة هياكل كرتونية. ماذا يعني رئيس الوزراء او رئيس مجلس الشعب؟ الثورة جاءت ليس لإعادة تقاسم السلطة بل جاءت لاجتثاث نظام ديكتاتوري كان من اسوأ ما فعله انه فتت النسيج المجتمعي. و«طائف سوري» لن يعيد تماسك ما فتته النظام بل يكرسه بإشكال مختلفة، وهو شيء اسوأ من التقسيم على ما اعتقد.

س) على الرغم مما تعرضت له انتفاضة الشعب السوري من تشويهات تم التطرق، أعلاه، للعديد من اشكالها وتجلياتها، وللمسؤولين عنها، سواء على صعيد ممارسات النظام القائم، او ممارسات الجماعات التي تواجهه، على الارض، تتكرر في أجوبتك تعابير مثل «الثورة» و «قوى الثورة» . هل يمكن أن

توضح، مع بعض التفصيل، مَن هي «قوى الثورة»، بالضبط، التي تقصدها؟ فضلاً عن ذلك، كيف تنظر إلى الأشكال، مهما تكن جنينية ومعوّقة، للتنظيم الذاتي للناس، في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام؟ وهل ثمة إمكانات، في رأيك، لتطويرها، بما يخدم السيرورة الثورية في سوريا؟

ج) اعتقد ان النقطة الرئيسية، التي اتفق عليها السوريون، منذ انطلاق حراكهم في آذار ٢٠١١ وحتى نهاية ذلك العام (قبل ان تتشكل الكتائب والالوية الاسلامية المتنوعة)، هي ان كل من خرج يطالب بإسقاط النظام وبناء دولة الحرية والكرامة، دولة لا تمييز فيها بين المواطنين، هو من قوى الثورة. وقد شملت هذه القوى شتى اطيافاً المجتمع وطبقاته وشرائحه الطبقية وقواه السياسية، بنسب متفاوتة.

اما عن امكانية بناء تنظيم ذاتي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام فقد ذكرتُ، في ندوة شاركت فيها في ايار من العام الحالي، ان استخدام تعبير المناطق المحررة، بخصوص تلك التي امكن اخراج قوات النظام منها، بيّنَ خلال الفترة الماضية حتى الآن انه تعبير لا يصف الحالة الواقعية لتلك المناطق. لذا فإن الاكثر دقة استخدام تعبير «المناطق التي تسيطر عليها قوى المعارضة المسلحة». وباعتقادي ان سيطرة السلاح على منطقة، والى جانبه الهيئات الشرعية، يجعل من احترام حقوق الانسان قضية صعبة التحقيق. فاذا كان احترام حقوق الانسان قضية صعبة التحقيق، هناك، فكيف بإمكانية تنظيم ذاتي لقوى الثورة. وقد أظهرت التجارب على الارض، التي قام بها بعض الناشطين في الرقة وريف حلب وادلب وغوطة دمشق، أن تحقيق هكذا مشروع شبه مستحيل في ظل سيطرة القوى المسلحة، في واقعها الراهن.



٥

جمهورية ايران الاسلامية

(×) بعدسة: الفرد ياغوب زاده - من المظاهرات المنددة بانتخابات ٢٠٠٩ في ايران.

جمهورية ايران الاسلامية

باباك كيا (×)

أزمات، وطموحات إقليمية، ومساومات مع الإمبريالية، من وراء ظهر الشعوب

كانت الانتخابات الرئاسية التي تمت في يونيو/حزيران الماضي مناسبة لتوجيه إهانة للمرشد، علي خامنئي، الشخصية الأولى في جمهورية إيران الإسلامية، والانتقام من انتخابات الإعادة المزورة لأحمدي نجاد، في العام ٢٠٠٩.

هكذا فرض حسن روحاني نفسه، وسط المفاجأة العامة، ومنذ الدورة الاولى، بمواجهة المرشحين الاصوليين، المقربين من المرشد. وروحاني، المقدم على أنه «معتدل»، كان عضواً نافذاً في مجلس الدفاع الاعلى، من العام ١٩٨٢ إلى العام ١٩٨٨، ثم سكرتيراً عاماً للمجلس الأعلى للأمن القومي، أحد أجهزة القمع الرئيسية للنظام. كما كان يترأس المفاوضات بخصوص الملف النووي، خلال رئاسة خاتمي، بين٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وبوصف روحاني عضواً في مجلس الخبراء، إحدى أعلى الهيئات القيادية في البلد، يُعتبر أحد الرجالات الأساسيين في الطاقم الحاكم، الذي يكفل المؤسسات التيوقراطية والدكتاتورية للجمهورية الإسلامية.

كان مفترضاً أن تشكل تلك الانتخابات، بالنسبة للنظام، واجهةً للقبول الشعبي

(×) باباك كيا (اسم مستعار). وهو ماركسي ثوري، مناضل في التضامن الاشتراكي مع شغيلة إيران (ت ا ش ا)، والحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية (NPA، فرنسا)، والأممية الرابعة. وهو يُبقي على روابط عديدة له داخل إيران.

بالجمهورية الإسلامية. هذا وقد التقت جملة من الأسباب التي قلّصت هامش المناورة لدى النظام، وتمثلت بما يلي: «انتصار» أحمدي نجاد في العام ٢٠٠٩، اكتساح الشارع من جانب حركة احتجاج شعبية واسعة سحقتها السلطة، فضلاً عن الجردة الكارثية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، في سنوات حكم أحمدي نجاد.

إلا أن التصويت تم، كالعادة، تحت الرقابة، وهذا الوضع السائد ملازم، من جهة ثانية، للمنظومة المؤسسية والسياسية للجمهورية الإسلامية. ففي الواقع، قامت منظومة مؤسسية برأسين، مع حرف آية الله الخميني للثورة، في العام ١٩٧٩، وإرساء الجمهورية الإسلامية. ونحن نقول برأسين، ولكن مع هيمنة المؤسسات والوظائف الدينية. هكذا توجد، بالتوازي مع طبيعة النظام التيوقراطية، مؤسسات ذات طابع جمهوري، منبثقة من إطاحة عرش آل بهلوي، وموازين القوى التي فرضها الشعب على الخميني وجماعته. ففي إيران، لا تهدف الانتخابات (البلدية، والبرلمانية، والرئاسية بوجه أخص) إلى التمثيل، لأنها ليست ديمقراطية، بالطبع. فمعارضو الجمهورية الإسلامية ليس لهم الحق في الوجود السياسي (وحتى في الوجود بكل بساطة...)، والمرشحون إنما تختارهم سلفاً هيئةٌ عليا في النظام هي، والحالة هذه، مجلس حرّاس الدستور. بالمقابل، لهذه الانتخابات هدف آخر، أساسي أكثر بكثير: إضفاء الشرعية على سلطة تريد الظهور بمظهر شعبي، وتقدم نفسها كحاظية بدعم كثيف من جانب المواطنين. والحال أن ثمة توتراً دائماً بين سلطة إذ تنتظر ظهور المهدي من جديد (الإمام الثاني عشر، الذي اختفى في العام ٨٧٤)، تحدد نفسها كمنبثقة من الله (ولاية الفقيه)، ومن المؤسسات والوظائف « التمثيلية» (البرلمان، ورئيس الجمهورية، «المنبثقين من السيادة الشعبية»...). إن هذا التناقض، من إقالة الخميني لبني صدر، بعد عام على انتخابه، في ١٩٨١، إلى انتخاب أحمدي نجاد، المزوّر، مروراً بالنزاع الدائم بين خاتمي وخامنئي، بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٥، هذا التناقض هو حالة مستمرة، وذلك منذ قيام الجمهورية الإسلامية.

هكذا، هذه المرة أيضاً، أمكن أن يُقبل ترشيحُ من يعترفون بمؤسسات الجمهورية الإسلامية، على وجه الحصر. وبالكاد! هكذا بين الترشيحات الثمانمئة، استبقى النظام ثمانية فقط. وبين من تم رفض ترشيحاتهم رحيم مشائي (وريث أحمدي نجاد)، ورفسنجاني (إحدى الشخصيات الاساسية في الجمهورية الإسلامية، وأحد المشهورين بفسادهم).

وفي هذا السياق، صوّت السكان للمرشح الذي بدا الأقل ارتباطاً بالأصوليين. هكذا

فإن سعيد جليلي، المفاوض الإيراني الرئيسي بخصوص الملف النووي، أو علي أكبر ولايتي، المستشار الشخصي للمرشد، بخصوص السياسة الخارجية، تعرضا لهزيمة منكَرة.

إن انقسام معسكر الأصوليين (ليس أقل من ستة مرشحين)، والتحاق المرشح «الإصلاحي»، وبصورة أكثر إجمالية دعم القادة «الإصلاحيين»، خاتمي، أو موسوي، أو حتى رفسنجاني، كل ذلك سهّل، بالتأكيد، انتصار روحاني. مع ذلك، كان هذا الانتخاب غريباً. ففي الواقع، وبسبب ميزان القوى الذي تسبب به الشباب، والنساء، والشغيلة، وتفاقُم الشدوخ في صفوف جماعة السلطة، اضطر المرشد وحراس الثورة لترك الامور تأخذ مجراها هذا. مع ذلك، فهم ينوون الاستفادة من الوضع في الداخل، وعلى المستوى العالمي. إنهم يعتمدون على روحاني لأجل نزع فتيل التوترات العالمية بخصوص البرنامج النووي، وإبعاد شبح تدخل عسكري إسرائيلي ضد المفاعلات النووية، والحصول على تخفيف، لا بل رفع للعقوبات التجارية والاقتصادية. وعلى الصعيد الداخلي، ينوي النظامً استخدام انًتصار روحاني كصمّام (أمان)، في حين يتمنى قسم كبير من السكان رؤية زوال الجمهورية الإسلامية. وليس من شك في أن المرشد سيحتفظ بكل صلاحياته، وسيستمر في كونه القائد الحقيقي للدولة الإيرانية، منَحِّياً الرئيس «المنتخب» الجديد إلى موقع شخصيةٍ مكَمِّلة.

ولكن «ترك الأمور...هذا» يشير، قبل كل شيء، إلى ان ازمة النظام تفاقمت، خلال ولاية أحمدي نجاد الثانية. ففي الواقع، بعد أن همّش المرشد المعسكر المسمّى «إصلاحياً»، نهش المقربون منه بعضهم بعضاً. وهذه السنوات الأربع الأخيرة انطبعت بالتوترات التي لا تنقطع بين خامنئي وأحمدي نجاد.

بين الأزمات والقمع

تخترق الأزمة في القمة جهاز الدولة، وجسم حراس الثورة، الذين عززت قيادتهم سيطرتها على الاقتصاد، بصورة ملحوظة. ففي الواقع، إن الحرب التي تخوضها مختلف أجنحة البرجوازية، وجماعاتها، قد تفاقمت، تحت ضغط الأزمة العالمية للرأسمالية. وتتزايد التناقضات الداخلية للنظام، والتعارض بين مصالح حراس الثورة المافيوية – البيرقراطية ومصالح مختلف أجنحة السلطة الاكثر ارتباطاً بالسوق العالمية، بمقدار ما يغرق البلد أكثر في الأزمة.

هكذا فإن السياسة الاجتماعية – الاقتصادية التي مارستها حكومة أحمدي نجاد،

وذلك مع تعاطف وغض للنظر من جانب المرشد، آية الله خامنئي، أغرقت البلد في ركود اقتصادي لا سابق له منذ نهاية الحرب بين العراق وإيران، في العام ١٩٨٨. وذلك على الرغم من عائدات النفط والغاز، التي يحصل عليها البلد: أكثر من ٦٠٠ مليار دولار، بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٢.

فبحسب آخر تقرير للجنة التحقيق، في البرلمان الإيراني، دخل اقتصاد البلد في حالة انكماش، في ٢٠١١. وفي ٢٠١٢ كانت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام – ٥،٢٪. فضلاً عن ذلك، يعاني البلد حالة كساد تضخمي، وبالتحديد نسبة بطالة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪، بحسب إحصائيات شتى، ونسبة تضخم تقارب ال٤٠٪. وفي تحليل أجرته مجلة الإيكونوميست بخصوص مؤشر البؤس في ٩٦ دولة، تحتل إيران الرتبة الثالثة، عالمياً، مع مؤشر للبؤس بلغ ٤٠٪ في ٢٠١٢.

ولقد خسرت العملة الإيرانية (الريال)، منذ العام ٢٠١١، ٧٥٪ من قيمتها بالنسبة لليورو. وهذا فاقم التضخم وخفض القدرة الشرائية، أكثر، لدى السكان، حيث أن هذه تدنّت بنسبة ٧٢٪ بين ٢٠٠٥ و٢٠١٢. وبحسب الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان (FIDH)، الذي استشهدت به مجلة لاكروا La Croix، بتاريخ ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١٣، يعيش أكثر من ٥٠٪ من أصل ٧٧ مليون إيراني، تحت خط الفقر. وشغيلة المنشآت التي يعمل فيها أقل من عشرة مأجورين، لا تشملهم نصوص القانون الذي بات ساري المفعول، بدءاً من العام ١٩٨١، في ما يتعلق بحق العمل. وهذا يحرم قسماً هاماً من ذوي الأجر الإيرانيين من حماية وتغطية اجتماعيتين.

وفي هذا السياق، يساهم الطابع الطفيلي لحراس الثورة، الذين يتحكمون بقرابة٤٠٪ من الاقتصاد الإيراني، وتبديد المسكين بزمام السلطة للريع النفطي، في رفض هذا النظام، وذلك إسهاماً كبيراً. فقيادة حراس الثورة تشرف على شتى النشاطات الاقتصادية والمالية. فمن الإعمار إلى النشاطات الترفيهية، مروراً بقطاعي النفط والتسلح، لا شيء يفوتها، وميدان نشاطها لا حدود له، بما في ذلك، حتى، التهريب وتنظيم شبكات الدعارة لصالح مَلَكيات الخليج النفطية. وفي متناول الحراس المشار إليهم، عدا القدرات العسكرية قوة مالية مرموقة. وقيادة البازدران (الحرس الثوري)، بوضعها يدها على المؤسسات (البونياد)- هذه الأجهزة التي تأسست بعد ثورة ١٩٧٩ لإدارة الأموال المصادرة من أعيان الحكم المَلَكي – هي أحد الفاعلين الأساسيين في الحياة الاقتصادية الوطنية، مع تشعبات كبرى في المنطقة. وفي الواقع، تشكل المؤسسات شركات هولدينغ لها نشاطات متنوعة للغاية، وهي جزء لا يتجزأ من

أقوى شركات الشرق الاوسط. وهي تمثل أكثر من ٤٠٪ من الناتج الداخلي الخام، إذا استثنينا المداخيل النفطية. والمؤسسات، وهي دولة حقيقية ضمن الدولة، تفلت من رقابة الإدارة، ولا تخضع للضريبة، وتشكل مواقع للفساد والزبائنية. وفقط بعض الأشخاص، ومن بينهم مرشد الثورة، يتم إبلاغهم بنشاطاتها، كما بنشاط حرس الثورة.

إن تبديد المداخيل النفطية، التي تمثل ٨٥٪ من عائدات التصدير و٧٥٪ من عائدات الموازنة، قد حال دون أي تحديث للبنى التحتية. ففي غياب القدرة على تصفية النفط الخام، تستورد إيران ٤٠ ٪ من استهلاكها للوقود. والاجور لم تكن يوماً مضغوطة إلى هذا الحد، وذلك على الرغم من ارتفاع سعر برميل النفط، ومداخيل البلد النفطية. فلأجل ان يحصل شغيلة القطاع العام، كما الخاص، على دفع اجورهم، يعمدون إلى مضاعفة الإضرابات. فما من أسبوع يمر من دون أن يُضربوا احتجاجاً على عمليات الصرف التي تطولهم، كما على تدهور شروط عملهم، وتعريض حياتهم للخطر، وضد عنف أصحاب الاعمال، وعنف جواسيس النظام الذين يستخدمون القمع الجسدي ضد الشغيلة، المنخرطين في النضال. والسلطة تعمد، بصورة منظمة، إلى توقيف قادة التحركات، فالجمهورية الإسلامية تدافع، منهجياً، عن رأسمالية متوحشة، في خدمة البرجوازية الإيرانية، وشبكات المافيا البيرقراطية التي تشكل عماد هذا النظام. وعلى الرغم من ذلك، يكافح المناضلون العماليون باستشراس للحصول على حقهم في تشكيل منظمات طبقية مستقلة. وفي الواقع، كناتج للقمع الوحشي للمناضلين العماليين واليساريين، يشكل غياب منظمة مستقلة، وقيادة ثورية، عائقاً حقيقياً دون تطور النضالات العمالية. على كل حال، يتلاقى هذا المناخ الاجتماعي وهذه النضالات العمالية مع تطلعات الشبيبة، ومعركة النساء لأجل تحررهن، ولاجل المساواة.

مآزق الإمبريالية وطموحات سلطة رجال الدين الإقليمية: طرقات المساومة

إذا أضفنا إلى العنف الاجتماعي والسياسي، الذي أسسته الجمهورية الإسلامية، الحصار الإجرامي الذي تفرضه على إيران القوى العظمى، نلاحظ أن ذلك قد فاقم العواقب الوخيمة لسياسة النظام الاقتصادية، وجعل شروط حياة النساء والشغيلة والشبيبة تتدهور بصورة ذريعة.

وبالطبع، فالسياسات الإمبريالية لن تحل شيئاً. على العكس، فالعقوبات الاقتصادية والتجارية تضرب السكان العاديين ، قبل كل شيء، في حين يغتني أعيان النظام وحراس

الثورة، عبر تنظيم السوق السوداء والتهريب. كما أن هذه العقوبات لم تُتخذ بحجة الدفاع عن المطالب الديمقراطية، وحرية التعبير، والحق في الإضراب، والتظاهر، والتنظيم، وحتى وقف التعذيب، والإعدامات، التي تضاعفت منذ انتخاب روحاني. فبذريعة التصدي لبرنامج طهران النووي، ولا سيما جانبه العسكري، ليس لهذه العقوبات من وظيفة غير الإبقاء على هيمنة إسرائيل النووية على المنطقة.
من جهة أخرى، تواجه الجمهورية الإسلامية اليوم وضعاً حساساً، بسبب موجة الثورات العربية، وامتداداتها في سوريا، بوجه خاص. فسلطة الملالي، المنخرطة، مع حزب الله اللبناني، في مساندة الدكتاتورية السورية، تحاول، يائسةً، أن تنقذ حليفاً اساسياً. ففي الواقع، إن انتصار الثورة السورية وسقوط النظام القائم في دمشق، سيكون ضربة قاسية لطموحات طهران. إلا ان لموجة الصدم الخاصة بالثورة السورية تأثيرها في النظام الإيراني، وعلى غرار رفسنجاني، وقادة «إصلاحيين»، أو حتى قادة قدامى لحراس الثورة، ينتقد العديد من أعيان النظام، منذ عدة أشهر، الدعم الذي تقدمه الجمهورية الإسلامية لبشار الأسد. ومن المؤكد أن إعادة النظر في سياسة النظام الإيراني الخارجية – وهي حكرٌ على المرشد – تبقى إلى الآن من المحظورات، وتتم حين تتم بصورة صامتة. مع ذلك، فهذا الموقف الناضح بنوع من التمرد يشير، على الأقل، إلى وجود جدال داخل النظام الإيراني. وهذه التمايزات ليست بجديدة، بل تتعمق، لأن الكلفة الاقتصادية والمالية للدعم، الذي تقدمه الجمهورية الإسلامية للنظام السوري، فادحةٌ، وتزداد أعباؤها باضطراد. ومن جهة أخرى، لا يحظى هذا الدعم المقدم لدكتاتورية دموية بأي شعبية في البلد، وتلك هي الحال كذلك ما وراء الحدود الإيرانية.

ومثلها مثل تركيا، أوالعربية السعودية، أو قطر، لم تتخلّ الجمهورية الإسلامية يوماً عن طموحاتها، كقوة إقليمية. وهي، على هذا الصعيد لا تختلف بتاتاً عن الحكم الملكي لآل بهلوي. وفي هذا السياق الإقليمي غير المستقر، إطلاقاً، يعتزم نظام طهران لعب دور أساسي، وذلك يمر بمرحلة جديدة من المفاوضات والتسويات مع الدول الكبرى الإمبريالية، بخصوص البرنامج النووي، ورفع العقوبات تدريجياً، كما بخصوص المسألة السورية. وإعلانات روحاني الأولى، ومشاركته في لقاءات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن تصريحات مسؤولين كبار في النظام، تشير إلى ان المرشد والمقربين منه قرروا فتح فصل المفاوضات هذا مع الولايات المتحدة، بهدف الحصول من الدول الغربية النافذة على بعض المرونة حيال البرنامج النووي الإيراني، وعلى تخفيف للعقوبات الاقتصادية والتجارية، فضلاً عن تسوية مقبولة بخصوص مرحلة ما بعدَ الأسد.

وعن المسألة السورية، يقدم المأزق الذي توجد فيه الدول الكبرى، مناسبةً للجمهورية الإسلامية كي تعود إلى مركز اللعبة الدبلوماسية. فخامنئي ليس حريصاً على الإطلاق على إنقاذ شخص الأسد، ولكنه يتمنى أن يتمكن النظام الدكتاتوري السوري من البقاء. وأكثر من أي شيء، يخشى نظام الملالي إقامة نظام موالٍ للسعودية في سوريا، وهو الأمر الذي قد يعقِّد بوجه خاص دعم طهران لحزب اللّهً اللبناني. وكل رهان الاقتراح الذي قدمه روحاني، القاضي بتسهيل الحوار بين»المعارضة « السورية والنظام في دمشق، إنما يكمن في واقع أن طهران تريد إشراكها في المفاوضات، وأن تحصل على ضمانات بخصوص مرحلة ما بعد الأسد. وثمة نقطة اتفاق هامة مع الدول الكبرى (ومن ضمنها روسيا)، هي أن تغيير «الرأس» في دمشق يجب ان لا ينتُج من انتصار للشعب والثورة السوريين، بل من مساومة في القمة حول إرساء «حكومة انتقالية للوحدة الوطنية». ولأجل ذلك، يتمثل اقتراح طهران في ترك الأسد يغادرً السلطة بمناسبة «الانتخابات الرئاسية» في العام ٢٠١٤ ، بحيث لا يخسر هذا الأخير ماء وجهه، ويتم الانتقال في إطار الإجراءات «الطبيعية» للمؤسسات.

وبعيداً من أي تصورات واهمة ينقلها بين من ينقلها «يسارٌ معسكري»، فسلطة الملالي ليست معادية للإمبريالية، ولا مناهضة للصهيونية. ولقد أظهر كل من خامنئي والجمهورية الإسلامية، مراراً، قدرتهما على إيجاد تسويات مع الإمبريالية الأميركية.

ولسنا بحاجة للرجوع إلى سنوات الحرب ضد العراق، حين تلقت الجمهورية الإسلامية، عبر إسرائيل، اسلحة باعتها الولايات المتحدة، للتذكير بأن النظام يتعاون مع الإمبريالية الأميركية والقوى الغربية، في أفغانستان، مثلما سبق أن فعل ذلك في العراق. ففي العراق كما في أفغانستان، كانت هذه التسويات تعبر عن مصالح مشتركة. بالمقابل، أغلقت إمبريالية الولايات المتحدة معسكر مجاهدي الشعب في العراق، وتعرض هؤلاء المناضلون لهجمات عسكرية، مراراً، من جانب النظام الإيراني المتعامل.

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، لا يختلف الامر بتاتاً. فلم تعُدّ تُعَدُّ ولا تحصى اتفاقات الشراكة (joint venture)، الموقعة مع الشركات الكبرى متعددة الجنسية. وعبر دبي، تلتف الدول الكبرى الغربية، جزئياً، على الحصار، الذي أقامته، هي بالذات، وتتاجر مع إيران. أما على الصعيد الأمني، فثمة شركات متعددة الجنسية،

مثل نوكيا- سييمنس، تساعد السلطة على الحد من قدرات السكان الإيرانيين على التواصل، كما تساعدها ايضاً على مراقبة استخدام الإنترنت. وهذه الامثلة لا تشمل، بالطبع، التعاون الوثيق مع روسيا والصين. وهما دولتان عظميان ليست لهما مصالح إمبريالية تدافعان عنها أقل من تلك التي تدافع عنها البلدان الغربية، وذلك في إطار العولمة الرأسمالية.

من جهة أخرى، ليس لدولة إسرائيل ما تخشاه، هي الأخرى، من نظام طهران. على العكس، فلقد استخدم القادة الإسرائيليون، دائماً، الانفعالات التي يخلقها العداء اللفظي من جانب النظام الإيراني حيالهم، لأجل تبرير سياستهم الكولونيالية ضد الشعب الفلسطيني، ومفاقمتها. ولكن لا ننخدعَنّ: لا يكفي تمويل هذه أو تلك من منظمات المقاومة الفلسطينية لأجل كسب شهادات عداء للصهيونية أو للإمبريالية، علماً باننا ينبغي أن نصنف أنظمة الحكم الملكية في الخليج، وانظمة عربية فاسدة في الفئة نفسها. إن العلاقات بين دولة إسرائيل والجمهورية الإسلامية اكثر تعقيداً مما تبدو. وهاكم هذا المثَل المذهل الذي يوضح الحقيقة أعلاه: لقد انخرطت دولة إسرائيل ودولة الملالي الإيرانيين، بالتشارك مع الأردن وتركيا، في العام ٢٠١٢، في اتفاقية تعاون «لأجل العلم والسلام، في الشرق الأوسط»، تحت اسم Sesame.
وSesame، المستوحى من المركز الأوروبي للبحث النووي (CERN)، الموضوع تحت رعاية الأونسكو، هو مجمّع للبحث في فيزياء الجزيئات، مركزه عمان. وتعني أحرفه الأولى بالفرنسية:
«rayonnement synchrotron pour la science experimentale et ses applications au Moyen-Orient»
وSesame، وهو أول سنكروترون في الشرق الأوسط (ثمة ٦٠ منه في العالم)، يجب أن يصبح شغالاً في العام ٢٠١٥.
والمقصود، كما تشير إلى ذلك الأونسكو، تشجيع البحث العلمي في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته «بناء معابر ثقافية بين البلدان المتجاورة، وتشجيع التفاهم والتسامح المتبادل، بفضل التعاون الدولي». وبحسب موشي فيغدور، الذي يقود اللجنة لأجل التخطيط والمِيِّزنة (الإدخال في الموازنة)، في المجلس الإسرائيلي للتعليم العالي، «يتخطى العلم الحدود، وإسرائيل تشارك في الكثير من المنتديات الثقافية العالمية، التي توجد فيها إيران أيضاً».

إن الواقع هو إذاً أكثر ابتذالاً، والجمهورية الإسلامية ليست بالطبع بجانب الشعوب المكافحة. ولقد أثبتت ذلك على امتداد تاريخها، ضد شعبها بالذات، وضد الاكراد

وباقي الأقليات القومية. وهي تبرهن عن ذلك، اليوم، أيضاً، في سوريا، حيث ينخرط حراس الثورة ومَحْميُّهم، حزبُ الله اللبناني، في حرب لا هوادة فيها ضد شعب يكافح ضد الدكتاتورية. وفضلاً عن مئات المستشارين العسكريين، وحراس الثورة ، المرسلين إلى سوريا، فتحت الجمهورية الإسلامية عدة خطوط تسليف ، بمليارات الدولارات، لنظام بشار الأسد. ومن دون الدعم المالي والعسكري والمادي، من جانب طهران، ما كانت استطاعت السلطة السورية مواجهة السيرورة الثورية الجارية.
أخيراً، وبما يخص سوريا، أيضاً، إن الجمهورية الإسلامية، مثلها مثل الدول الإمبريالية، جاهزة لإيجاد ميدان للتفاهم، في ما بين هذه الاطراف جميعاً، ولكن ذلك سيتم في إطار «مفاوضات إجمالية» تشمل برنامج طهران النووي، والعقوبات الاقتصادية والتجارية[١].

إن اتساع السيرورة الثورية، التي تجتاز المغرب والشرق الاوسط، يتجاوب مع التعبئات الشعبية للعام ٢٠٠٩، ومع التطلعات الاجتماعية والديمقراطية التي عبرت عنها الشبيبة، والنساء، والشغيلة في إيران. والجَزْرُ الحالي لا يبدل في ذلك شيئاً، لأن الزلزال الذي أودى ببنعلي، ومبارك، والحركات الشعبية التي تهز ممالك الخليج، والثورة السورية، بالتأكيد، تجعل الجمهورية الإسلامية تخشى رداً شعبياً (إيرانياً) عنيفاً. وفي هذا السياق، ليس انتخاب روحاني رئيساً للجمهورية غير مسعىً لإخراج نظام طهران من المأزق السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ولإرخاء ملزمة العقوبات الدولية التي تهدد بقاءه.

في بلد يناهز عدد سكانه ال٧٧ مليوناً، حيث يمثل الشبيبة ٦٨٪ من السكان، يشكل غياب الآفاق الاجتماعية، وفضاءات للحريات، كوكتيلاً متفجراً بالنسبة للسلطة. إن فساد رجال الدين وحراس الثورة، والعنف السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الذي يفرضه نظام الملالي، قد ساهما إلى حد بعيد في إفقاد الجمهورية الإسلامية شرعيتها. وديناميةالسيرورة الثورية الجارية في المغرب والشرق الاوسط حاسمة بالنسبة لمستقبل النضالات في إيران. وفي الواقع، إن انتصار الحركات الشعبية والتقدمية في المنطقة سيكون له تأثير العدوى والمشجِّع لشعوب إيران. ذلك أن تدفق الشرائح الشعبية، والشغيلة، والشبيبة، والنساء، إلى مقدمة المسرح، سيكون قادراً على إطاحة النظام الدكتاتوري، والديني، والرجعي، في طهران. إن الشعوب الإيرانية ستلتقط كل الإمكانات المتاحة لفرض المساواة، والعدالة الاجتماعية، والحرية.

١- كتب هذا المقال، خصيصاً، للثورة الدائمة، ولكن قبل بدء المشاورات المشار اليها.



٦
المغرب وحركات الاسلام السياسي

(×) بعدسة: عبد الحليم الهاشمي - منطقة صافي في المغرب.

المغرب وحركات الاسلام السياسي

تيار المناضل-ة - (المغرب)

تتكون حركات الإسلام السياسي بالمغرب من ٣ أقطاب رئيسة:
أ- جماعة العدل والإحسان: وهي المكوِّن الجذري، في موقفه من الملكية، اذ يرفض الاعتراف بشرعيتها، دينياً وسياسياً، ويحظى بالمقابل بمعاملة قمعية من النظام.
ب- حزب العدالة و التنمية: وهو الأكثر تعاوناً مع الملكية، مندمج في مؤسسات النظام السياسية (برلمان ومجالس بلدية، ..)، وله في حكومة الواجهة القائمة، منذ نوفمبر ٢٠١١، فريق من الوزراء، منهم رئيسها.
ج - التيار السلفي: وهو المتشكل حديثاً، والمتنامي باطراد، أحد مكوناته مسؤول عن تفجيرات الدار البيضاء (١٦ مايو ٢٠٠٣، ٤٦ قتيلاً).

السياق التاريخي

ظل للإسلام، بتأويلات متنوعة ومتطورة، حضور في تاريخ المغرب السياسي. واستندت شرعية السلطة السياسية دوماً إلى الدين. وقبل الاستعمار، تفاعلت ثلاثة أقطاب، بالتحالف أو بالتنافس، للظفر بالمشروعية الدينية: السلطان والعلماء (فقهاء الدين) والزوايا. ولم ترسخ هيمنة للملكية دينياً إلا بعد الاستقلال بالتحكم في القضاء وفي مؤسستي القرويين (التعليم الديني) والأوقاف (أعمال خيرية دينية كانت مستقلة عن الدولة وتؤمن استقلال رجال الدين المالي حيال الدولة).

ونصب الملك نفسه في أول دستور (١٩٦٢) «أميراً للمؤمنين» محافظاً على تقاليد

السلطة، ولا سيما في جانبها الديني. وكان التعارض مع الدين والملكية مبرر منع الحزب الشيوعي المغربي في فبراير ١٩٦٠. وإن كانت لدى كل الأحزاب السياسية، حتى المنتسبة إلى الاشتراكية، جرعة من الخطاب الديني، فإن ظهور حركات سياسية إسلامية وازنة مميزٌ لسنوات ١٩٨٠/١٩٩٠ ضمن الموجة العامة التي اكتسحت المنطقة بعد الثورة الإيرانية. فمن قبل، كانت التيارات الإسلامية، المتأثرة بحركة الإخوان المسلمين المصرية، هامشيةً في بعض قطاعات الشباب المتعلم، وبرزت بوجه خاص في محاربة اليسار فكرياً (بتهمة الإلحاد)، وحتى الاعتداء الجسدي على مناضلين من حزب التقدم و الاشتراكية (الشيوعي)، واغتيال المناضل العمالي اليساري عمر بن جلون.

وضع ظهور حركات الإسلام السياسي، ونموها، الملكيةَ إزاء تحدٍّ غير مسبوق منذ عقود، تحدي قوة سياسية من قاعدة المجتمع تنازع الملك الشرعية الدينية، وتتطلع إلى سلطة سياسية بديل، بناءً على نفس المرتكز الديني. وكما الأمر بباقي أقطار المنطقة، كان إخفاق مشاريعِ اليسار، الرامية إلى الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، أساس التطور السريع للحركة الإسلامية في أوساط اجتماعية، منها الشباب المتعلم، بالمقام الأول، وفئات الرأسماليينِ الصغار (لاسيما التجار والحرفيين)، والمالكين الصغار الفقراء، والمنفصلين طبقياً.

رغم رداء السلطة الملكية الديني، نمت الحركة الإسلامية على حدة، وباتت أعظم تأثيراً من اليسار التاريخي، الذي انتهى إلى فشل مزدوج: محاولات مسلحة لإطاحة الملكية، واندماج في مؤسساتها. هذا النمو يعود إلى سياق سياسي، مطبوع بتأكّل مشروع اليسار، وبتردي أوضاع فئات اجتماعية من صغار الملاك، وانسداد الافق بوجه الشباب المتعلم.

سياق تنامي القوى السياسية الإسلامية

طيلة العقدين التاليين للاستقلال (١٩٥٦)، كان يسار حركة النضال من اجل الاستقلال حاملاً للتطلعات السياسية والاجتماعية للقاعدة الشعبية العريضة. فقد التفّت طلائع النضال حول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (حزب المهدي بنبركة) الذي زاوج، بفعل تنوعه الداخلي، بين السعي إلى توافق مع الملَكية والعمل على إطاحتها. وقد تلاشى المكون الراديكالي لهذا الحزب، في مطلع سنوات ١٩٧٠ ، بإخفاق محاولاته المسلحة، وبات الطريق ممهداً لهيمنة مكوِّنه الليبرالي (ناقص النزعة الديمقراطية) الذي اندمج بالتدريج في المؤسسات الديمقراطية للنظام، و انتهى أمره، مع انهيار الاتحاد

السوفييتي وتفكك حركات التحرر بالعالم الثالث، إلى التخلي الكلي عن مشروع التحرر الوطني والرأسمالية المستقلة، لدرجة الإسهام في حكومة واجهة مناط بها تسريع تطبيق سياسات البنك العالمي والاتحاد الأوروبي النيوليبرالية (١٩٩٨).

من جهته، لم يكن الحزب الشيوعي المغربي (التقدم والاشتراكية حالياً) قط في مستوى ما ينتسب إليه، منذ تخاذله في تبني التطلع الشعبي الى الاستقلال (سياسة الستالينية بالمستعمرات)، الى انزلاقات يمينية في الموقف من ديكتاتورية الملكية، بعد الاستقلال الشكلي، أفرغته من كل مضمون نضالي.

أما الحركة الماركسية اللينينية، (وكانت فصيلاً متولداً من تجذر شباب الحزب الشيوعي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، فكانت عرضة لحملة اجتثاث لا نظير لها زجت في السجون أفواجاً من الشباب المتعلم والمتجذر ماركسياً، ضمن الموجة التي شهدتها المنطقة بعد هزيمة ١٩٦٧. فبصموده، مارس هذا اليسار تأثيراً قوياً بالساحة الطلابية، رغم التعثر على جبهة النضال العمالي والشعبي، ولاحقاً انحطاط اصلاحي لأقسام منه. وسيكون هذا اليسار الطلابي هدفاً للتيارات الاسلامية، عند بداية تناميها، في نهاية سنوات ١٩٨٠ ومطلع سنوات ١٩٩٠.
كانت هيمنة قطبي اليسار، الوطني-الشعبوي والماركسي، في ساحة المعارضة، قد أضفت على التيارات الاسلامية طابع مناهضة اليسار أكثر مما معارضة النظام.

فـ«جمعية الشبيبة الإسلامية»، مصدر معظم أطر حزب العدالة والتنمية، نهجت منذ بروزها على الساحة السياسية سنة ١٩٦٩ نهجاً مهادناً للسلطة، بقصد نيل الاعتراف بها كجمعية قانونية، حين أكد قائدها المؤسس عبد الكريم مطيع على الطابع الديني والتربوي للجمعية، وعزمها صد التيارات الملحدة الماركسية، من دون الاهتمام بالعمل السياسي المباشر. وهو ما أكده عبد الإله بنكيران - قائد حزب العدالة والتنمية - رئيس الحكومة الحالي- في رسائله إلى وزير داخلية الحسن الثاني، إدريس البصري.

وكتب عبد السلام ياسين، مؤسس جماعة العدل والإحسان، افتتاحية أول عدد من «مجلة الجماعة» سنة ١٩٧٩، وكانت موجهة كلها «لمعاشر الملحدين» ولفضح «انتهازية الشيوعيين»، مستلهمة نداء الخميني لكل التشكيلات بـ«التخلي عن إديولوجيتها لأجل الالتحاق بالإسلام». وفي ١٩٨٧ أفرد كتاباً بعنوان «الإسلام و تحدي الماركسية اللينينية».

وبالنظر لما مثلت الجامعة من رافد تاريخي لقوى اليسار، بتنويعاته، التقت مصلحة الملكية والتيارات الإسلامية على استئصاله منها، وهي المهمة التي تعاونا فيها، حيث سلط النظام قمعه، فيما جند الإسلاميون عصابات حتى من خارج الجامعة، في حملة سقط فيها قتلى بصف اليسار الماركسي.

ليست هذه الحركة تعبيراً عن «تقليدانية» ما، أو وجهاً لفكر عشائري يأبى الانقراض، كما يظهر من كتابات «الحداثيين» الذين يستلهمون زادهم الفكري من سقط متاع الاستشراق أو الهجوم الاديولوجي و«رهاب الإسلام» الخاص باليمين المحافظ في أمريكا.. بل هي تعبير عن أحد أوجُه ازمة المجتمع، وإحدى نتائج اخفاق اليسار التاريخي الحامل لمشروع اقتصاد وطني بدرجة من الاستقلال عن الامبريالية، وضربٍ من الاستجابة لحاجات القاعدة الشعبية سمي «اشتراكية»...

لا يمكن فهم تنظيمات الإسلام السياسي بالتركيز على ما يربطها بالماضي السحيق فحسب، بل في الدرجة الأولى بتناول ما يربطها بالحاضر (قاعدتها الاجتماعية، ولاءاتها الطبقية، برنامجها الاقتصادي والاجتماعي..).. تحت القشرة الاديولوجية، لتتبدى الحقيقة الطبقية لحركات الرجعية الدينية.

إن معظم منتقدي حركات الرجعية الدينية (خصوصاً في صف الليبراليين) يركزون على الطابع الديني لهذه الجماعات (موقفها من الدولة المدنية، وقهر النساء والأقليات الدينية)، وإن غاية ذلك سياسية محددة وهي غض النظر عن طبيعة هذه الحركات الطبقية. فهؤلاء المنتقدون لا يتناولون الموقف من الرأسمالية والسياسات الليبرالية الجديدة، وهي أرضية تلاقيهم مع الإسلاميين.

جماعة العدل والإحسان

هذه الحركة هي الأقوى حضوراً، من الناحية الدعوية والاجتماعية والسياسية أيضاً، والأشد منافسة لليسار، بفعل موقفها الجذري من المؤسسة الملكية، وانغراسها بأوساط شعبية وشبابية.

حاول ياسين عند تأسيسه النواة الأولى الحصول على موقع في النظام السياسي القائم، ما تسميه الجماعة «مرحلة جهاد الكلمة (١٩٧٤-١٩٨١)، مرحلة سعي إلى الاضطلاع بدور «واعظ السلطان»؛ «مرحلة كان شعارها جهاد القيام بواجب النصح

لأئمة المسلمين أولاً، أملاً في تصالح والتقاء الدعوة بالدولة»... محاولة مواجهة «الملك الحقيقي» بـ«فكرة الملك».

لكن رفض الملك الحقيقي، من جهة، وتأثير التطور الإسلامي للثورة الإيرانية، دفعا المؤسسين إلى تغيير التكتيك، باعتبار المُلك عضوضاً والحكم جبرياً، وأنشأوا «أسرة الجماعة» سنة ١٩٨١، التي تحولت سنة ١٩٨٧ إلى جماعة «العدل والإحسان».
رغم دعوتها إلى «الخلافة على منهاج النبوة»، لم تصُغ الجماعة بشكل مدقق رأيها حول طبيعة الحكم السياسي الذي تنشد إقامته في المغرب، وتركته «منطقة رمادية» خاضعة لشتى التأويلات، بحسب تصريحات هذا العضو أو ذاك، وعبر شتى أدبيات الجماعة. فهل تريد الجماعة ملكية إسلامية قائمة على انتخابات للمجالس التمثيلية، أم ملكية إسلامية تنفيذية؟ أم تريد جمهورية إسلامية على غرار ما هو متواجد بإيران؟ أم تحبذ المسار السياسي/الانتخابي – وهو صفقة سياسية مع النظام القديم – كالذي شهدته مصر وتونس مؤخراً، بعد إسقاط مبارك وبنعلي؟ كل ذلك ليس واضحاً ومدققاً في أدبيات الجماعة.

والأشد غموضاً هو طريقة تغيير الحكم أو إصلاحه (الحديث عن الحكم الرشيد). وقد صاغ ياسين مفهوماً خاصاً بالجماعة: القومة، وهي لا تعني بالضرورة الثورة، فالثوار بنظره هم «الخارجون عن السلطة بغير حق. وكلمة ثورة، ولها اليوم في الآذان وقع التعظيم وهبة القداسة، تصوّر غليان الغضب والعنف المحطم والهيجان، أما القائمون بها فهم المنابذون للحكم الجائر من أهل العدل والحق».

وعند حديثه عن القومة لم يخرج، عند تحديده «للطريق الطبيعي»، عن «العصيان الشامل، والإضراب العام، والنزول للشارع، حتى يخزي الله المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون». (المنهاج النبوي ص ١١/١٠).. وهو يدعو لهذا النزول فقط «.. إن لم تفتح لنا أبواب المنافسة السياسية لنصل إلى الحكم عن طريق ممارسة الشعب حقه في اختيار حكامه». (المنهاج النبوي، ٣٠٩). وهو نوعٌ من تخويف النظام بالهبات الشعبية أَلِفَهُ من المعارضة الليبرالية.

وهذا الطريق لم يمنعه من الحديث عن طرق استثنائية للنفاذ «إلى الحكم من مسارب جانبية كلما كان التسرب حكمة». (المنهاج النبوي، ص ١١).

شهدت الجماعة توسعاً كبيراً في عقد التسعينيات، مستفيدة من السياق العالمي المتسم

بإحباط اليسار نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي، وتسامح النظام، آنذاك، الراغب في تنقية الجامعة من الجماعات اليسارية الطلابية التي كانت تقض مضجعه وتقاوم خطط تمرير «الإصلاحات الجامعية» المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي.

إن فهم تطور هذه الجماعة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي أحاطت بها في مراحل تطورها المختلفة، ولا يمكن النظر إليها، في بداية تأسيسها وبداية الألفية الثالثة، بنفس النظرة، لمجرد استمرارية الشعارات الاديولوجية والخطوط العامة لسياسة الجماعة.

كانت قاعدة الجماعة لحظة تأسيسها مكونة من مثقفين تقليديين وموظفين من الدرجات الدنيا. وتوسعت في ما بعد في صفوف الطلاب، وهي قطاعات يمكن تعبئتها وإقناعها بشعارات عامة غامضة غموض عبارة «الإسلام هو الحل».. وكان ذلك هو أساس «الزهد البرنامجي» الذي تميزت به الجماعة طيلة عقدي الثمانينيات والتسعينيات، رغم غزارة الكتابة لدى مرشد الجماعة آنذاك..
هذه القاعدة ليست معنية بتفاصيل البرنامج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بقدر ما كانت شعارات «الخلافة على منهاج النبوة» و«الاقتصاد الإسلامي» و«التكافل» تدغدغ أحلامها.

كان هذا «الزهد البرنامجي» أساس «التعصب الاديولوجي» الذي تميزت به الجماعة في بداياتها (هجومها على اليسار)، ودعوتها جميع «الفضلاء» إلى «ميثاق إسلامي»، على غرار دعوة الخميني كل التشكيلات ل«التخلي عن إديولوجيتها لأجل الالتحاق بالإسلام». (افتتاحية العدد الأول من «مجلة الجماعة» ١٩٧٩).
مع اتساع المد الإسلاموي وتعمقه في عموم المنطقة، باتت جماعة العدل والإحسان تنافس اليسار في قسم من قاعدته المتمثل في الشغيلة الذهنيين، من موظفي الدولة، وبوجه خاص المدرسين وأطر المؤسسات العامة: أطباء، مهندسون، أساتذة الجامعة، وكذا سلك المحاماة...

إن هذه الشريحة الاجتماعية لن تقنع «بالزهد البرنامجي» الذي اتصفت به الجماعات في أوساط اجتماعية أخرى، فهي لن ترضى إلا «بترف برنامجي» يجيب عن الإشكالات السياسية والاقتصادية التي فشلت الأحزاب السابقة في تحقيقها.

لقد جاءت هذه «الشريحة الاجتماعية» إلى الجماعة ببرنامج جاهز، وتلاقى نقدها

الليبرالي، الذي يتغاضى عن الطبيعة الطبقية للملكية وينتقد التوابع (الفساد، الرشوة، الاحتكار)، مع النقد الأخلاقي الديني للرأسمالية الذي يسم خطاب الجماعة. ودمجت الجماعة ضمن أدبياتها خطابات «محاربة اقتصاد الريع» و«تكافؤ الفرص».

عبرت وثيقة «جميعاً من أجل الخلاص»، الصادرة سنة ٢٠٠٧ عن المجلس القطري للدائرة السياسية، عن هموم رجال الأعمال المتضررين من احتكار الملكية لفرص الاغتناء الاقتصادي، بنفس اللغة التي تحدث بها سابقاً الاتحاد الاشتراكي وكل الليبراليين:

> «لرجال المال والأعمال: تؤكد وقوفها إلى جانبهم في ظل منافسة غير مشروعة تقودها مؤسسات اقتصادية مدعومة بقوة السلطة».

وتضيف الوثيقة تقييماً يبدو منقولاً من أدبيات هذه الأحزاب نقلاً حرفياً:

> «ويزداد الوضع تعقيداً في المغرب بحكم أن النظام المخزني المغربي ليس طرفاً سياسياً رئيسياً مباشراً في الأزمة بل هو أيضا وبنفس الدرجة طرف اقتصادي رئيسي في معاناة هذا الشعب بتصرفه الغامض في ثروة وطنية كبيرة وبدخوله (عبر شركات أخطبوطية معروفة منها أونا...) في معاملات اقتصادية تستحوذ على أغلب القطاعات الاستراتيجية في هذا المجال ومنها الصناعات الغذائية الأساسية والتأمينات والتوزيع والقطاعات المنجمية والمالية».

ورغم ذلك لم تشهد الجماعة انضمام رجال الأعمال الكبار، وهو ما قد يتغير مستقبلاً إذا تحولت الجماعة إلى حزب سياسي منخرط في «العملية السياسية». ويرجع ذلك بالأساس إلى أن مصالح رجال الأعمال وتنمية ثرواتهم ترتبط بالاستقرار السياسي والأمني، الذي لا يوفره عادة غير النظام الحاكم أو الحزب الحاكم.

كان هذا التوسع فرصة لتطورات تنظيمية وسط «الجماعة»، حيث قلصت سلطة المرشد «السياسية» و«التنظيمية»، وحصرت مهمته في المهام التربوية.. فتأسست «الدائرة السياسية» في ١٩٩٨ للنهوض بوظيفة التصدي لقضايا الشأن العام.
صاحبت هذا «الترفَ البرنامجي «رنةٌ مستجدة» فحواها أن الجماعة «لا تدعي أنها بديل لأحد، ولا تسعى إلى إلغاء أحد، ولا إلى احتكار الفعل المجتمعي وإقصاء غيرها؛ بل تحرص على مد جسور التواصل والتعاون والحوار مع كل المهتمين بمصير البلاد والراغبين في التغيير والإصلاح والإنقاذ والخلاص». (وثيقة «جميعاً من أجل

الخلاص»).

ليس هذا التحول مرتبطاً بتوسع القاعدة الاجتماعية للجماعة وحسب، بل باقتناع الجماعة أنها ليست قادرة لوحدها على مواجهة الاستبداد (كما كان الحال بحماس زمن التأسيس)، ولأنها أيضاً مقتنعة بعجزها عن الوصول إلى السلطة، اعتماداً فقط على برنامجها المغرق في الرجعية، كما أن حجم مشكلات المغرب الاقتصادية بذاته يقلص من مصداقية طموح الجماعة إلى السلطة.

لم تشهد علاقة الجماعة، طيلة تاريخها، تصادماً مع الدولة شبيهاً بالذي عرفته علاقة الدولة مع اليسار الثوري الشعبوي في سنوات ١٩٦٠-١٩٧٠.
فالنظام مدرك لما قد يكون للجماعة - وباقي تنظيمات الرجعية الدينية بالمغرب- من دور كابح لهبات جماهيرية شعبية ذات توجه تقدمي/ يساري، فلم يعمل على اجتثاثها، كما فعل براديكاليي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و تنظيمات اليسار الماركسي- اللينيني المغربي.
فلقد أطال مدة حصار الجماعة ومنع عنها الاعتراف القانوني، وفرض الإقامة الجبرية على مرشدها العام حتى ١٩٩٩، لكن ذلك لم يوقف توسعها التنظيمي وإشعاعها السياسي.. واقتصر صدامها مع الدولة على مناوشات تتيح لها الحديث عن «المظلومية» للاستقطاب والتوسع ونيل التعاطف الشعبي.
وقد سعى النظام لتحجيم الجماعة - وغيرها من حركات الرجعية الدينية بالمغرب- بإجراءات سياسية واجتماعية أكثر منها أمنية، فاهتم بالجانب الاجتماعي (تشجيع جمعيات تهتم بالعمل التنموي والتغاضي عن أشكال تمويلها، وفتح الباب أمام مؤسسات القروض الصغرى، التي اشتغلت في صفوف النساء الكادحات، وهيكلة الحقل الديني.. الخ).

إن الجماعة واعية بوزنها التنظيمي، وتسعى للحفاظ على مكاسبها في هذا المضمار بتفادي الصدام العنيف مع الدولة، وتحريك قاعدتها بشكل محسوب ومضبوط (رسائل المرشد إلى الملك، الأبواب المفتوحة، مخيمات الشواطئ..)، مع تفادي الانخراط في أي دينامية اجتماعية تنطوي على بذور تفجرية سياسية. وقد انتهت الجماعة إلى وضع تعتبر فيه الانتظارية السياسية شكلاً من أشكال الوجود السياسي.

بعد التضييق على الجماعة على إثر تفجيرات ١٦ مايو ٢٠٠٣ الإرهابية، وتهافت رؤى المرشد عن قومة ٢٠٠٦، انتهت الجماعة إلى حالة من الركود اضطرت معها إلى

الحديث بلغة أقرب إلى البحث عن أرضية تلاق مع النظام؛ «مداخل للحلول يمكن إيجازها في مفتاح الإرادة السياسية، لأن الحديث عن تخليق المجتمع عامة، والحياة السياسية خاصة، لا معنى له إن لم نتحدث بوضوح وصدق عن تخليق «الرعاة» أولاً، فالإرادة السياسية - المفتاح المرجو لحل أزماتنا - هي أساساً فعل أخلاقي بأعلى معاني الأخلاق وأسماها في العمل والممارسة والواقع». (عمر أحرشان، تعليقاً على وثيقة «جميعاً من أجل الخلاص»، في حوار مع «الأسبوعية الجديدة»، موقع الجماعة على النت).

جماعة العدل والاحسان و٢٠ فبراير

دفع المد الثوري في المنطقة، بعد فرار بنعلي وسقوط مبارك، جماعة العدل والإحسان إلى تجريب مواجهة غير مسبوقة مع الملكية، بمسايرة الدينامية النضالية المعروفة باسم ٢٠ فبراير. وعياً بحتمية تدفق الغضب الشعبي المحفز بالمناخ الثوري العام بالمنطقة، استجابت جماعة العدل والإحسان لنداء الشباب الى التظاهر يوم ٢٠ فبراير، وواكبت كل الحراك السياسي طيلة عشرة أشهر، حتى انسحبت منه يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١١.

هذا وقد تعاملت كل قوى اليسار التقليدي، التاريخي، ومعظم المكونات الأخرى للحركة الاسلامية، بمنطق مساندة الملكية للصمود بوجه العاصفة الثورية التي كنست بعض قمم الاستبداد بالمنطقة، فوقفت ضد حركة ٢٠ فبراير. على هذا النحو كانت جماعة العدل والإحسان الى جانب شباب ٢٠ فبراير وقوى اليسار الجذري، وكانت لها، بحكم ضآلة اليسار الثوري، مكانة العمود الفقري في الحركة، بإمكانات تنظيمية، بشرية ومالية، لا تضاهى. وقد التزمت بوجه عام بشعارات ٢٠ فبراير ومطالبها ذات الصبغة اليسارية إجمالاً، وساعدها على ذلك نقص دقة تلك المطالب. أسهمت في جهود صمود الحركة، وامتدادها إلى الأحياء الشعبية، ولا سيما بالدار البيضاء، وتفادت التصادم مع اليسار، مقتنعة بقدرتها إزاء ضعفه على الإفادة من تطور الحركة. وبالتوازي مع حركة ٢٠ فبراير ذات الطابع السياسي، والمديني أساساً، شهد المغرب دينامية نضال اجتماعي غير مسبوقة، قوامها مظاهرات شعبية نظمتها فئات شعبية متنوعة، منها من أجل الحق في العمل، ومطالب خاصة بالخدمات الاجتماعية، وحتى مطالب صغار المزارعين في بعض المناطق. لم يكن لجماعة العدل والإحسان أي سعي الى تطوير هذا الحراك الاجتماعي وتسييسه. وفي ٢٠ فبراير ذاتها، سارت الجماعة مسايرة الاستعداد الشعبي، متفادية أي تصعيد، إلى أن تبين لها أن مناورات النظام، وتنازلاته الخادعة، منها الاجتماعي (الأجور،التشغيل، وتسوية أوضاع مهنية،

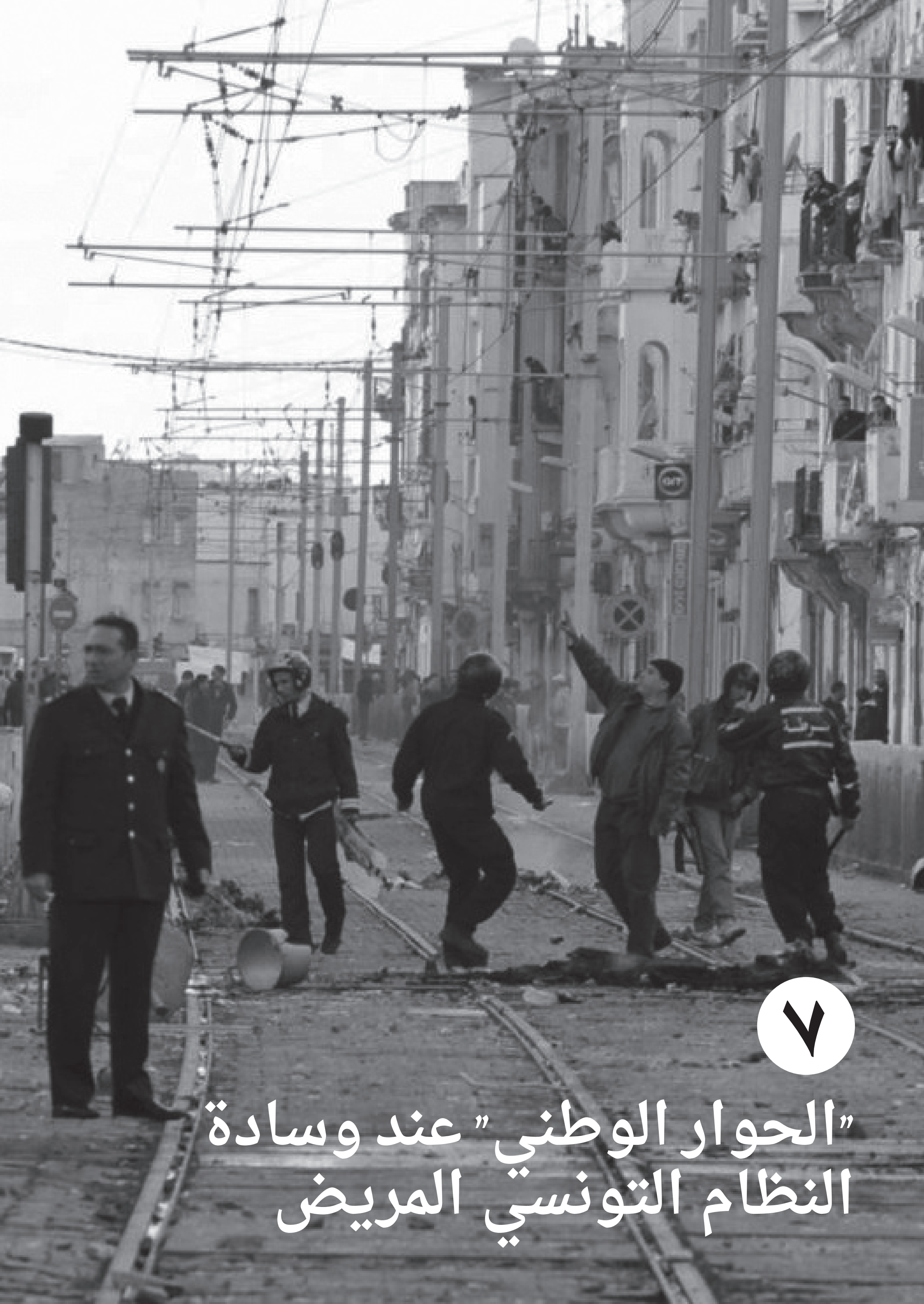
والتساهل مع بناء السكن المخالف للقانون،ومع الباعة المتجولين...)، ومنها السياسي (تعديل الدستور، حكومة بها إسلاميون، ...)، قد نالت من اندفاع الحركة، فلم يبق إلا الصمود، مع متطلباته، او التخلي عن حركة ٢٠ فبراير، وكان هذا اختيار جماعة العدل والإحسان.

وبعد انسحابها دأبت على تحريك قاعدتها وشغلها بقضايا خارج الوضع الاجتماعي و السياسي المحلي (سوريا، بورما.. الخ).

طيلة تاريخ الجماعة لم تضطلع بقيادة نضال جماهيري من أجل المطالب الاجتماعية التي شهدت مناطق المغرب المهملة موجات منها (طاطا، بوعرفة، إفني..). وفي الجامعة حيث لها وجود قوي، لم تقد لحدود الأن أي نضال ضد الإصلاحات النيوليبرالية للتعليم، وحرمان الطلاب من حقوقهم الاجتماعية. وعلى الصعيد السياسي، تكتفي الجماعة، في لحظات الحياة السياسية الكبرى (انتخابات، استفتاء على الدستور...) بموقف الرفض السلبي، مستنكفة عن أي تدخل سياسي، بالدعوة إلى مقاطعة سلبية ليس إلا.

هذا وكل رصيد الجماعة النضالي مقتصر على ما تعتبره نضالاً من أجل «قضايا الأمة» (فلسطين، العراق، الشيشان..)، وطبعاً من منظور ديني، دونما ربط بالأسباب المادية التي جعلت الإمبريالية تكثف وجودها بالمنطقة.
وتتلخص معارضة العدل والإحسان للملكية المغربية في عدم اعترافها «بشرعية إمارة المؤمنين»، وتعمل في الآن ذاته على «التوظيف المضاد للمخزون القدسي»، في عملها السياسي.. بينما تسكت على وظيفة الملكية الاقتصادية والاجتماعية وتسعى في نفس الوقت لتخفيف الشرور التي تسببها سياستها في هذين الميدانين (الإحسان).

توفي عبد السلام ياسين في ديسمبر٢٠١٢، وكانت جنازته بالرباط من أكبر ما شهد المغرب، ورغم المكانة الاستثنائية التي كانت لهذا الشيخ، مؤسس الجماعة ومنظرها، لم تبد بعد أي أمارات تغير على مسار الجماعة، فيما يضعها تفاقم الحالة الاجتماعية لقاعدة المجتمع العريضة، واتضاح خواء تنازلات النظام، رداً على دينامية العام ٢٠١١ النضالية، أمام تحدٍّ لا سابق له، بالنسبة إليها.



٧

"الحوار الوطني" عند وسادة النظام التونسي المريض

(×) الصورة: رويترز - عقب مظاهرات كانون الثاني ٢٠١١ في تونس العاصمة.

"الحوار الوطني"، عند وسادة النظام التونسي المريض

فتحي الشامخي - رابطة اليسار العمالي (تونس)

شكّلَ الخامس من اكتوبر/تشرين الأول الماضي نقطة انطلاق» المؤتمر الوطني للحوار»، على قاعدة «خارطة طريق»، أعدتها الرباعية، التي ترعى هذا الحوار. والامر يتعلق، في الواقع، باستئناف «الحوار الوطني»، الذي اطلقته الرباعية، في ماي/ايار الماضي، بعد تعليقه، إثر اغتيال النائب، والقيادي في الجبهة الشعبية (ج. ش.)، محمد البراهمي.
هذا الحوار كان محصوراً بالتكوينات الممثلة، في الجمعية الوطنية التأسيسية (جوت)، والتي تكمن مهامها في كتابة الدستور، وإصدار قانون جديد للانتخابات، وإرساء الهيئة المستقلة للانتخابات، و تعيين تاريخ الانتخابات، والاتفاق على حكومة «كفاءات» جديدة، مزودة بسلطات واسعة، ترأسها حتماً «شخصية مستقلة». وكل ذلك، في مهلة شهر.

هذا وقد جرى إقصاء الجبهة (ج ش)، بوصفها هذا، عن هذا الحوار، فأحزابٌ ثلاثة فقط، بين أعضائها الأربعة عشر تشارك فيها، بجانب حوالى عشرين حزباً آخر. وفي الأخير، يتمثل الهدف من وراء ذلك كلِّه، في إخراج تونس من الازمة، وإنجاز «الانتقال الديمقراطي».

إن هذا الحوار يجري عكس أعداد هائلة من المظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات التي جمعت، على امتداد البلد، مئات الألوف من الأشخاص، لأجل فرض حل الجمعية الوطنية التأسيسية (ج. و. ت.)، وكل السلطات المنبثقة منها، ولا سيما الحكومة

الانتقالية. هذه الحركة الثورية تتهم الإسلاميين، وحلفاءهم، بخيانة الثورة، وبأنهم مسؤولون عن تفاقم الازمة وتدهور حالة الامن في البلد. ما يعني إلغاءً صرفاً للتفويض الانتخابي، وانتهاء مشروعية الحكم المنبثق منه.

خلال الربع الاخير من القرن الماضي، تعرض الاقتصاد المحلي لفقدان الهيكلة، ولإعادة تركيزه على السوق الخارجية، وباتت تستولي على مداخيله قوى العولمة الرأسمالية النيوليبرالية. وكانت عاقبة هذا السطو الاستعماري الجديد توسعاً مشهوداً للفقر الشديد والإقصاء والبؤس. ولقد باتت سلطةٌ سياسية قمعية ضروريةً لهذه المنظومة، لكي تتمكن من الاستمرار لفترة طويلة إلى هذا الحد.

لقد نجحت الطبقات المضطهَدة، إذ قلبت ميزان القوى، الذي كان يتيح للأقلية الغنية أن تستغل الأكثرية الفقيرة بشدة، وذلك بفضل الانتفاضة الثورية، نجحت في طرد الدكتاتور، وخلق الشروط السياسية، الكفيلة بتحطيم كل القيود التي تحكم عليها بالبؤس، وتُخضعها للاضطهاد.

ولكن الكثير من العوائق لا تزال تقف في وجه السيرورة الثورية. فمن جهة، ثمة الترددُ، والالتباساتُ، وحتى الانتهازيةُ، من جانب أحزاب اليسار، فضلاً عن نقص ثقتها بذاتها، كما ثمة الطبقاتُ الكادحةُ، والشبيبةُ. ومن جهة أخرى، التحاقُ قسم من الحركة الديمقراطية بالكتلة المناهضة للثورة. وأخيراً، الرفضُ العنيد، من جانب الأقلية المسيطرة، التي لا تنفك تمسك بكامل السلطة الاقتصادية والسياسية، لتلبية مطالب الطبقات الكادحة الأكثر إلحاحاً، وإصرارها على الهرب إلى الامام الرأسمالي النيوليبرالي، وتصلّب سياسة التقشف لديها، ومَكرُها ، وإديولوجيتها الرجعية متعددة الوجوه.

تُضاف إلى كل ذلك الضغوط الجبارة التي تمارسها القوى الإمبريالية ضد المنظمات الاجتماعية والسياسية الرئيسية، وذلك يعطي فكرة عن محركات الثورة المضادة التي تحاول سد طريق التحرر والحرية في وجه الطبقات الكادحة، والشبيبة. هذه الأزمة الثورية تتولى تسريع تحول الازمة الاجتماعية إلى أزمة اقتصادية، ومالية، وسياسية، وأمنية، وبيئية.

إن حزب النهضة، الذي يواصل السير في الطريق عينها التي كان يسلكها بنعلي، فيما يسَرِّع تحرير الاقتصاد الرأسمالي النيوليبرالي، ويُفاقم تدابير التقشف الاجتماعي،

لا يفعل غير نشر الغصن الذي يستقر فوقه. والقناع الديني الذي سهّل له بلوغ السلطة سقط عن وجهه! وبذلك، ظهرت طبيعته البرجوازية، الفاسدة، والرجعية، على الملأ.

لأجل ذلك، ينبغي الإبقاء على الضغط ضد حزب النهضة، عن طريق مواصلة أعمال التعبئة الشعبية، بهدف زيادة عزلته، والحد من أذاه الإديولوجي، وضرره السياسي والاجتماعي، وطرده من السلطة، لأجل تقوية اندفاع السيرورة الثورية. ولكن، عوضاً من ذلك، تركت قيادة الجبهة الشعبية نفسها، بعد أن نجحت في ترؤس الحركة الثورية، تنزلق في الاتجاه الرديء، بضغط من الاحزاب البرجوازية، التي التقت معها في إطار جبهة الخلاص الوطني (جخو)؛ ونحن نقصد اتجاه «الحوار الوطني»، الذي يشكل خشبة خلاص حقيقية للنهضة، تأتي في الوقت المناسب لضمان استمراره في الحياة.

مع ذلك، فإنقاذ الحزب الإسلامي هو آخر هموم النظام المسيطر. إن هدف الثورة المضادة هو إفشال الثورة! وكل الخطب الجميلة عن «مصلحة تونس العليا»، و«الانتقال الديمقراطي»، و«الخلاص الوطني»، و«الإجماع الوطني»، الخ. هي من قبيل البلاغة البرجوازية الصغيرة، التي ترمي إلى إخفاء هذا الهدف عن أعين الجماهير. ففي العام ١٩٨٧، اخفى بنعلي، وشركاؤه، ومعاونوه، عن اعين الشعب التونسي حقيقة الانقلاب، واهدافه الفعلية، تحت ركام من الخطَب المنمّقة والشعارات التي من شأنها تعليل التوانسة بالأوهام.

إن مهمة الحزب الإسلامي المناهضة للثورة لم تنته؛ فالنظام لا يزال بحاجة لتعاونه لأجل القضاء على الحركة الثورية. وحزب النهضة يعرف أنه أخفق بصورة ذريعة في السلطة؛ فهو لم يتمكن من خنق الاحتجاج الاجتماعي، ومن أن يجعل النظام البرجوازي يسود من جديد، في الوقت عينه، بسبب خيانة الآمال التي كان قسم من السكان علقوها عليه. لقد خسر حزب النهضة جزءاً هاماً من الثقة التي كان يحظى بها لدى الطبقات الشعبية، قبل وصوله إلى السلطة.

إن الشرعية المنبثقة من الانتخابات قد نفدت، وتأكّلت السلطات المنبثقة منها. والثورة المضادة بحاجة لتوزيعة (سلطوية) جديدة للإجهاز على المقاومة الاجتماعية. والإسلاميون يعون ذلك، ولكنهم متشنجون بعمق بسبب التحول الدرامي للوضع في مصر، ويخشون أن يكون ينتظرهم مصير مماثل، ما أن يبتعدوا عن السلطة.

لقد أحدث اغتيال بلعيد، في ففريه/ فبراير/شباط الماضي، ثم البراهمي، في جويليه/يوليو/تموز، صدمات كهربائية حقيقية. نجح حزب النهضة – في غياب رد فعل مناسب من جانب الجبهة الشعبية – في امتصاص صدمة الاغتيال الأول. ولكنه، في الوقت الراهن، يتعرض لآثار اغتيال البراهمي. والأزمة السياسية، التي هي التعبير الاوضح عن ذلك، تتواصل، على الرغم من بدء «الحوار الوطني». ويلعب دوراً هاماً في كل ذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي، وتدهور الوضع الامني بسبب تزايد الجماعات الجهادية والإرهابية، بخاصة، فضلاً عن الأخطاء والانزلاقات المتعددة التي يقترفها الإسلاميون، في السلطة. ولكن رد الفعل القوي، والمناسب كثيراً، من جانب الجبهة الشعبية، رداً على هذا الاغتيال، وقد تمثّل بإطلاق نداء إلى التعبئة موجّه إلى الشعب التونسي، لأجل طرد الإسلاميين من السلطة، ساهم أيضاً في إضعاف حزب النهضة وعزله.

لقد لقي نداء ج. ش. تجاوباً واسعاً، واتخذت التعبئة اندفاعة صاعدة، في تونس العاصمة، كما في كل البلد، وبلغت ذروتها خلال المظاهرات الهائلة التي حصلت في السادس والثالث عشر من أوت/أغسطس/آب، في العاصمة. وبالتوازي مع توسع الحركة الثورية وتجذرها، فإن ضغوط الأحزاب البرجوازية، ومستشاريات الدول الإمبريالية، وضغوط قيادة الاتحاد النقابي ومنظمة أرباب العمل، تضاعفت في اتجاه الجبهة الشعبية، لدفعها نحو «الحوار الوطني». فمنذ البداية، تشبث نداء تونس، الحزب البرجوازي الرئيسي، بالجبهة الشعبية، في إطار جبهة الخلاص الوطني، التي أبصرت النور بعد ساعات فقط على إطلاق هذه الأخيرة «النداء» المشهور «إلى الشعب».

إن هدف نداء تونس، وهو نسخة حداثية عن النهضة، واضح تماماً: فمن جهة، هو وَقْفُ صعود الجبهة الشعبية، وحرفها عن خطها الثوري؛ ومن جهة أخرى، تقليم اظافر حزب النهضة، بهدف إجباره على تطبيع علاقاته معه، لأجل ان يشكلا حولهما ائتلافاً سياسياً واسعاً تكون مهمته الرئيسية الإسناد السياسي للحكومة الجديدة، ويتولى، في آن، تطبيق الاتفاق المعقود في ٧ جوان/يونيو/حزيران الماضي مع صندوق النقد الدولي. أما الانتخابات فتتوقف على قدرة هذه الحكومة والائتلاف السياسي الداعم لها على إنجاح سياسة التقشف، فضلاً عن تمهيد الطريق أمام انتخابات يكون هدفها توطيد انتصار الثورة المضادة. ولكننا لم نصل بعد إلى هذا المآل! فالطريق إليه لا زالت بعيدة.

إن قيادة الجبهة الشعبية تخطىء الطريق حين توافق على الحوار مع اللصوص، في حين ان الجماهير تتخذ، منذ ثلاث سنوات، توجهاً مناهضاً للإمبريالية ومعادياً للرأسمالية واضح المعالم. هي تخطىء الطريق أيضاً حين تعطي الأولوية للحوار مع ناتج انحطاط الطبقات المالكة، بدلاً من سلوك طريق الثورة الذي رسمته انتفاضة السابع عشر من ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٠. ولا تهُمُّ أسباب هذه الانعطافة اليمينية، فعواقبها ستكون كارثية بالنسبة للسيرورة الثورية، إلا إذا عمدت هذه القيادة إلى تصحيح الرماية سريعاً، طالما لا يزال الوقت سانحاً للقيام بذلك.

إن أمام الجبهة الشعبية عملاً كثيراً ينبغي الاضطلاع به! فثمة سيرورة ثورية عليها المضي بها إلى النجاح والنصر. وعليها، بالإضافة إلى ضرورة تصحيح توجهها الحالي، الانخراط الفوري في المعركة ضد تصليب سياسة التقشف، وضد مفاقمة اللبرلة الرأسمالية التي تمليها الاتفاقات مع الاتحاد الاوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. وعليها أن تواصل تعبئتها لأجل إلغاء المؤسسات والسلطات المنبثقة من انتخابات ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول، وأن تستأنف خوض المعركة، دفاعاً عن الحريات الأساسية. كما أن عليها التسلح بمهام ومنظورات واضحة، وأن تساعد الطبقات الكادحة في المشاركة بصورة واعية في تحررها الذاتي. ولأجل أن تمتلك الجبهة الشعبية المزيد من حظوظ النجاح في مهامها الجسام، لديها مصلحة كبرى في مواصلة بناء هيئاتها الذاتية، هذه المهمة التي كانت قد تخلت عنها، للأسف الشديد، في الاشهر الاخيرة، لصالح هيئات جبهة الخلاص الوطني!!

الى كريستيان غازي...



(×) بعدسة غسان مكارم، ٢٠٠٧ – بيروت، كريستيان غازي.

عن كريستيان غازي... واليه

هيئة التحرير

من الصعب تصنيف كريستيان غازي بلقب واحد، فلقد كان اكثر من مخرج سينمائي، ومناضل سياسي، وشاعر. كريستيان غازي كان من هؤلاء الاشخاص الفريدين، الذين عاشوا حياتهم، في كل مساحاتها، ولم ينطووا في سجون «المهنة»، بل كانوا يتخطونها، في كل مرة، ليعيدوا تعريف الانسان في كامل انسانيته، ذلك الانسان المبدع والمستقل، وليس المقيّد والمدجّن، في قوالب سهلة الاستهلاك.

وعلى رغم كلّ شيء، وكلِ المآسي، وإرث الذاكرة، الذي حمله في طيات كلماته، ومزاحه، وعصبيته، لم يتخلّ يوماً عن النظر الى ابعد من الوقت الراهن، عنِ الحلم بعالم آخر، هو من كانت له الجرأة على ان يجّرب، بلا انقطاع، ولا يبقى اسيراً لما هو سائد.

فما بين ال٢٠٠٥ وال٢٠٠٨ ، انضمّ كريستيان غازي، السبعيني، آنذاك، الى مجموعة تروتسكية يغلب عليها عنصر الشباب (التجمع اليساري من اجل التغيير، الذي اندمج لاحقاً مع التجمع الشيوعي الثوري، تحت مظلة المنتدى الاشتراكي)، على رغم اختلافه مع تلك المجموعة، في أكثر من مجال؛ فإيمانه بالنضال الثوري كان يتفوّق دائماً على السياسة الفئوية، التي لا تزال تحكم عمل اليسار في لبنان، حتى يومنا هذا. وكان يردد دائماً على مسامعنا: «كما يقول الرفيق لينين: لا ثورة من دون نظرية ثورية» – صحيح! وها نحن اليوم، يا كريستيان، نأمل ان نكون شركاء في بناء هذه النظرية، وتطويرها، في مجلّة «الثورة الدائمة»، كما في الممارسة العملية لـ«المنتدى الاشتراكي»،

وباقي المنظمات المشاركة في إصدارها، وذلك جنباً الى جنب، مع المناضلين والمناضلات، الثوريين والثوريات، الذين لم ولن يتوقفوا، أو يتوقفن، يوماً، عن حمل «راية الثورة»، على امتداد المنطقة الناطقة بالعربية، كما في كل مكان.

بذلك نكون منسجمين تماماً مع تطلعاتك، وآمالك، وأحلامك: مُخرجاً سينمائياً، وشاعراً، ومناضلاً سياسياً ثورياً.

رفيق كريستيان، عشتَ كثورة دائمةٍ، فارقد الآن بسلام!

"حامل الوردة الأرجوانية" أنشودة إنسانية ضد الموت (×)

كميل داغر - المنتدى الاشتراكي (لبنان)



في واحدة من إطلالات أنطوان الدويهي النادرة على الجمهور، ذات مساء عاصف جداً من كانون الاول ٢٠٠٩، وذلك في قصر الأونسكو ، في ذلك الحي «الذي احتضن شبابنا الأول» ، بحسب تعبيره، هو شخصياً، وردت على لسانه هذه الكلمات:

«يقول دوستويفسكي إن «الجمال هو الذي سينقذ العالم». ليوناردو دافنشي ودون كيشوت ديلّا مانشا هما اللذان سينقذان العالم،وليس نيكولو ماكيافيل ولا فرانشيسكو فرانكو. الحلاج، وليس الحجاج، سينقذ العالم».

هذه الكلمات المقتضبة، والمعبرة للغاية، ربما تختصر الروح العميقة التي نسج بها انطوان الدويهي معظم كتاباته، ومنها روايتُه، التي نجتمع، هذه العشية، حولها :» حامل

(×) أُلقيت هذه الكلمة، خلال ندوة حول رواية د. أنطوان الدويهي، «حامل الوردة الأرجوانية»، أقيمت في مركز الحركة الثقافية – انطلياس، في ١٣ نوفمبر/ت٢، الماضي، ٢٠١٣، وتكلم فيها أيضاً كل من السيد هاني فحص، ود. ملحم شاوول، وصاحب الرواية.

الوردة الارجوانية».

والكتابة لدى أنطوان الدويهي لا تنفصل، بالضبط، عن هذا الذي رأى الروائي الروسي الكبير، المنوّه به اعلاه، أنه «سينقذ العالم»، ألا وهو الجمال. الجمال بكل أبعاده، وبادىء ذي بدء، في جانبه المادي، أكان يتمثل بجسد المرأة المحبوبة، المقيم «في المخبأ المصون المظلّل، في عمق هذا التراكم الهائل»، حيث تصبح، هي، «جوهرته الفريدة العجيبة، المقيمة في مجاهل باطنه». الجسد البحت، ولكن كذلك «الجسد الروح»، «وقد حرره الوله، في حالات الوصال، كما في حالات الفراق والعذاب، من مصير الاجساد المعهود ، وأولاه طبيعة نورانية». أو كان يتمثل بالطبيعة، النى يمتلك أنطوان الدويهي شغفاً هائلاً وخاصاً جداً بها، ويشعر بقلق وجودي معذّب، حيال الخراب الذي يصيبها به عمل الإنسان.

الجمال، ببعده المادي، نقول، ولكن ثانياً، ببعده الروحاني، وجوهرُه رؤيةٌ مختلفةٌ للعالم، قائمة على تصور راقٍ، وغير نفعيّ مبتذل للأخلاق. وانا أورد لكم بعض ما يندرج، في فكر أنطوان وقلبه، تحت هذه المقولة الإنسانية، مستقياً ، من ناحيتي، إياه، مرةً اخرى، من كلمته، في قصر الأونسكو، المنوّه بها في مطلع هذه المداخلة. وقوامه، والكلام له، «النبلُ ، والرفعةُ، والصدق، والزهد، والإخلاص، والتسامح، والرأفة، وحب الارض، وصون الطبيعة»؛ كما مجموعةٌ سخية من القيم، وهي – والكلام له أيضاً – «قيم الحرية، والعدل، والمساواة بين الناس، ونصرة المظلومين والفقراء، والمعذبين، والمسجونين، ورفض الدكتاتورية، بكل أنواعها، وبكل اقنعتها، ورفض أشكال الاستغلال التي تمارسها اجهزة السلطة ووسائل الإنتاج على الأفراد والجماعات والطبيعة».

وربما يمكن أن أطرح سؤالاً، في هذا السياق، على نفسي، ولكن عليكم أيضاً، هو التالي: «أليس موقف صاحبنا حيال الموت، ونجده في كل كتاباته، ومنها روايته، التي نحن بصددها، الآن، أليس يندرج، هو أيضاً، في هذه الرؤية الراقية، والمرهفة إلى اقصى ما يمكن تصوُّره، لمسألة الاخلاق، وقد تسامت لتتجاوز، في جانب منها، الفعل البشري البشع البحت، المنتج له، في كثير من الأحيان – وطالما شاهد مظاهره وتجلياته، منذ طفولته، في المجازر واعمال القتل، ضمن بلدته بالذات، ومن ثم على امتداد بلده، كما في شتى أنحاء العالم – وترتقي لتصبح هذه الرؤيةُ صرخةً ضد الشرط الإنساني بمجمله، ومسألة الوجود بالذات، بحيث يصف الموت في كتاب سابق له، بـ«الفضيحة الكونية»، فيما يرى في روايته، «حامل الوردة...» ، وعبر لوحة فنيةً عائدة للقرن الخامس عشر، رسمها الفلورنسي، بينوزو غوزولي، واسترعت انتباهه،

بشكل خاص، هي لوحة «موكب الملوك المجوس»، مشهداً يصفه كالتالي: «كان هذا الموكب الغريب، الآتي بصمت لا أدري من أين، والمتجه لا أدري إلى اين، ينطوي على إيقاع سحري، وعلى حضورٍ لا زمني، كموكب انتصار مذهّب ضد الموت». كما لو كان ذلكً حلماً، مهما يكن عصيّاً، لدى الكاتب، حلمَ الانتصار، بشكل أو بآخر، على هشاشة «ذواتنا وأجسادنا»، «الموعودةِ - بحسبه - بالزوال».

في كل حال، دعوني الآن أنتقل من هذا العالم، الذي قد يبدو مفارقاً، من بعض النواحي، لكي لا أقول اقرب إلى الماورائية، إلى عالم أكثر لصوقاً بالحياة اليومية، والواقع، في حين يشدد صديقي أنطوان على ارتباطه الوثيق بعالم المُثُل، مركّزاً على هذه الفكرة، سواء في كلمته الملمّح إليها، في مستهل هذه المداخلة، بصورة مباشرة، إذ يعلن ابتعاده، منذ زمن طويل «خياراً وطوعاً، عن السياسة»، او في الرواية التي نحن اليوم بصددها، وإنْ عبر بطل هذه الأخيرة، وهو في الاخير الكاتب بالذات، بصورة او بأخرى، حين يقول، على لسانه، مستغرباً اعتقاله، دون سواه «من الأدباء والكتّاب، في هذه البلاد التي يتغلغل فيها أعمقَ فأعمق ظلُّ الاستبداد، على رغم أني - والكلام هنا لبطل الرواية - لا أمارس نشاطاً سياسياً، ولا اخوض قط في النقاشات الإعلامية، وكتابتي أبعد ما تكون عن الأدب الملتزم...الخ».

وأنا اقوم بهذه النقلة لأوضح أن كتابة أنطوان الدويهي هي في جوهر السياسة الاسمى، كرؤية للتعامل مع شؤون الكائنات البشرية، في المجتمعات، وإن لم تنخرط في وقائعها العادية، الموصومة في أذهان الناس، عموماً، بشرور المصالح الصغيرة، والدسائس والمؤامرات، وما إلى ذلك. وروايته، «حامل الوردة الارجوانية»، هي بحد ذاتها عمل سياسي، بامتياز، ولكن بالفهم الوارد اعلاه. إنها تَبَتٌّ رائع بالحقوق البسيطة، والسامية، للإنسان، وفي مقدمتها الحرية، التي يقول بصددها بطل الرواية، في مطلعها:

> «ومع أني لم أكن أخشى الاعتقال، فقد كنت على الدوام ومنذ مستهل ذاكرتي، شديدَ التعلق بحريتي، وهي سمة غالبة على ذاتي الأعمق، ونابعة من المناطق القصية في وجداني، وفي لاوعيي، حيث يُحفظ ما أشعر أنه جوهري. شيء سحري لا دور لي ولا إرادة في تكوينه، ولا قدرة لي أو لأحد على المساس به وتغيير ذرة فيه، تسكنه نزعات وهواجس دفينة، من بينها هاجس الحرية.».

تَبَتٌّ بهذه الحقوق، أقول، ولكن كذلك بضروب الكفاح الدؤوب، لوضعها موضع التطبيق

الفعلي، والحيلولة دون انتهاكها. وبطل الرواية يعطي صورة رفيعة تماماً عن الإنسان شديد الحرص على عدم التلوُّث بما قد تقترن به السلطة من فساد، وإفساد، أكان بما تقدمه هذه، من جهة، من مغريات، أو بما تمارسه، من جهة أخرى، من أعمال البطشِ المفرطة في البشاعة، مع ما يلازم ذلك، في الحالتين، مما يسميه انطوان الدويهي «قتلَ الروح»، وهو «الأَسَرُّ على قلوب الطغاة»، بحسب تعبيره، وخلقَ أجيال من الكائنات المشوهة، يقول بصددها الكاتب، عبر بطل روايته، في إحدى الرسائل التي يصف فيها هؤلاء لحبيبته، ما يلي:

> «تعلمين، أشعر هنا أني في بلد محتل. وهو محتل من ابنائه أنفسهم، وقد تسربت روح الاستبداد إلى معظمهم، وسلبتهم ذواتهم، فأضحوا بلا هوية، وفي غربة عن أرضهم».

ولا أبالغ إذا قلت إن خاتمة رواية أنطوان الدويهي هي، عدا كونها تندرج في رؤية ديالكتيكية مميزة بوضوح، للواقع والحياة، كسيرورة تبَدُّلٍ لا تتوقف ولا تنتهي، إنما تعبِّر، في آنٍ – على عكس تصوراتٍ بائسةٍ لجزء هام ممنْ يرون في أنفسهم، كما يرى فيهِم الكثيرُ من مواطنيهم، ايضاً، بعضاً من نخبة مثقفي البلد المعني – عن استيعاب خلاق لما يحدث، منذ سنوات ثلاث، في المنطقة العربية، من حراكٍ ثوري يستهدف، في ما يستهدف، إطاحة الاستبداد، ودحرَ دكتاتوريات مقيتة حالت إلى الآن دون ارتقاء شعوب المنطقة المعنية إلى ما يليق بها من حياة إنسانية كريمة تتوافق مع الإمكانات الهائلة، الطبيعية كما البشرية، التي تحفل بها بلدانهم.

يقول بطل الرواية، في الخاتمة هذه – بعد أن حسم موقفه، من دون تردد، ضد الدخول في صفقة بينه وبين الطاغية، يحصل بموجبها على حرية مشروطة بتسليم روحه لهذا الاخير، على غرار ما فعل الساحر فوست مع الشيطان ميفيستوفيليس، في رائعة الشاعر الالماني العظيم، غوته، وذلك بديلاً من إرساله إلى «معتقل بلعة الصحراوي» الرهيب، فيما بقي رهانه الوحيد على سيرورة التغيير، الملمّح لها اعلاه – يقول إذاً، في نص بالغ الجمال والكشف:

> «أشعر بأن اللغات التي أحبُّها تنسج حولي نقاباً من الكلمات كأنه درع سحرية، واشعر أيضاً بأن ألوف الطيور ومئات الاشجار، الموصول بها والموصولة بي، في حديقتنا الكبرى، وكل الاشجار الباسقة التي عرفتُها وعرفتني، عن كثب، خلال صبايَ الأول وهجرتي، ترافقني وتحرسني

على طريقتها. كما أعلم علم اليقين ان الواقع، كل واقع، يوحي بأنه أقوى بكثير مما هو عليه. وأن كل واقع، حتى الأكثر متانة، واستقراراً، تسري في انحائه حركةُ تحَوّلٍ دائمةٌ لا تتوقف، ظاهرةً كانت أم خفية. وأن كل واقع مسكونٌ حتماً بالتناقض والعطب والهشاشة، المودية به، عاجلاً أم آجلاً، إلى الانهيار. إن الالوف المؤلفة من المعذبين في أجسادهم ونفوسهم، والألوفَ المؤلفة من المقتولين الواعين موتهم، لا تضيع صرخاتهم وحشرجاتهم كالهباء المنثور، ولا هي تذوب في ذرات الهواء فتبددها الرياح، كلّا، إنها تتسرب عميقاً إلى خلايا النظام وعروقه وشرايينه، حيث تصنع له موته. لا أحد يعلم تلك الساعة. فجأة، بعد يوم، أو شهر، او عام، او اكثر، يترنح شبح الخوف داخل النفوس لا أحد يُدرك لماذا، فيخرج الشعب كالنهر الهادر، ويأخذ في طريقه كلّ شيء.».

في هذا العدد

مصر: الثورة لسه في الميدان!: تشهد مصر تعقيدات جمّة منذ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣. ونحن نقدم اليكم/ن في هذا العدد قراءة مختصرة في تجربة حركة الاخوان المسلمين في السلطة، وهزيمتها، وفي سياسة الانقلاب العسكري الحاكم، حالياً، وتعقيدات الثورة المصرية، وآفاقها.

النساء والثورة: نقدم اليكم/ن في هذا العدد قراءة حول التحديات التي تواجهها النساء في مساحات الصراع، من المسائل الحقوقية الى مسألة التحرش الجنسي، وغيرها من القضايا. ويتضمّن الملف بحثاً في نضال النساء، قبل الانتفاضات العربية، وخلالها، وبعدها، بقلم الباحثة الإيرانية، لاله خليلي؛ ومقابلة مع المناضلة الاشتراكية الثورية المصرية، دعاء بسيوني؛ بالإضافة الى نبذة تاريخية حول مشاركة المرأة في النضال العمالي، في لبنان.

الكيان، والمقاومة والثورة: في ظلّ السيرورة الثورية التي نعيش أحداثها وتقلباتها، في ايامنا هذه، كيف نستطيع ان نقرأ الفكر القومي، وكيف يمكننا معالجة مسألة «الكيان» العربي والوطني، وما هو الواقع الذي يحكم سياسات التحرر الوطني في المنطقة؟ وهل ما نشهده هو ازمة الفكر الليبرالي فقط، ام هو ازمة للفكر القومي ايضاً؟

سوريا: من الواضح جداً مدى تعقّد الساحة السياسية الثورية في سوريا، لذا نقدم اليكم/ن، في هذا العدد، مقابلة مع المناضل اليساري، السوري، منيف ملحم، حول تعقيدات الثورة السورية؛ وقراءة في الدور الذي لعبته البرجوازية السورية، ما قبل الثورة، وتلعبه، خلالها.

جمهورية ايران الاسلامية: رؤية لمناضل ثوري إيراني، في واقع بلده الراهن، في ظل سلطة آيات الله، الدينية والسياسية، المتأزمة: ما بين مآزق هذه السلطة، وطموحاتها الاقليمية، المتعثرة، ومساوماتها المخزية مع الامبريالية، من وراء ظهر الشعوب.

المغرب: كيف نستطيع ان نفهم حركات الاسلام السياسي، في المغرب؟ ما الفكر الذي تحمله؟ وما هي مساحة الاختلافات في ما بينها؟ وما هي ادوارها ومواقعها السياسية؟

تونس: نظرة في سياسة «الحوار الوطني» التي تنتهجها الجبهة الشعبية، ومدى اثرها السلبي، في النضال الثوري في تونس.

الثورة الدائمة
مجلّة ماركسية ثورية، فصلية، عربية